هذه حاشية العالم العامل والفاضل الكامل وحيد عصره وفريد دهره مولانا السيد محمد عليش على شرح شيخ الاسلام على ايساغوجي في علم المنطق نفعنا الله بهم وبعلومهم آمين

« تنبيه قد وضعنا شرح شيخ الاسلام في الصلب »
« وفصلنا بينه وبين الحاشية بجدول واتماماً للفائدة »
« وضعنا شرح الشيخ عليش المحشي المذكور على الهامش »

طبع على نفقة حضرة الاديب الفاضل



سبط الشيخ المحشي المذكور

طبع بمطبعة النيل لصاحبيها مصطفى بك شاكر وأخيه
بجوار الازهر بمصر سنة ١٣٢٩ هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين وحلة الطالبين قدوة العارفين مربي السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو التصانيف المجيدة والفتاوى المفيدة والتآليف الجامعة النافعة والابحاث الساطعة القاطعة زين المحافل فخر الاماثل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصارى الشافعى أمتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين (أما بعد) فيقول عبد الله محمد عليش هذه فوائد لطيفة على شرح شيخ الاسلام زكريا الانصاري على رسالة أثير الدين الابهرى في المنطق لخصتها من حواشيه للشيخ ابراهيم الدلجي وغيره للمبتدئين * والله سبحانه وتعالى المعين (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يناسبه من علم المنطق المؤلف فيه المتن والشرح الذى هو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن عن الخطأ فى فكرة وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصوري أي ادراك حقيقة مفردة موضوعا كانت أو محمولا أو مقدما أو تاليا أو نسبة أو غيرها أو تصديقى أى ادراك وقوع النسبة الكلامية أو لا وقوعها كان الادراك فيهما جازما مطابقا للواقع عن دليل أم لا فشمل المعرفة والتقليد والظن والشك والوهم والجهل المركب أو من حيث توقف الموصل الى ذلك عليها توقفا قريبا أو بعيدا وسموا الموصل الى التصور قولا شارحا ومعرفا وتعريفا ويتوقف توقفا قريبا على الكليات الخمس لتألفه منها وبعيدا على أقسام اللفظ والموصل الى التصديق حجة وقياسا ويتوقف على القضية وأحكامها توقفا قريبا لتألفه منها وعلى الموضوع والمحمول والمقدم والتالى والاصغر والاكبر والاوسط والكليات وأقسام اللفظ توقفا بعيدا ولما توقفت افادة المعلومات التصورية والتصديقية

واستفادتها على أقسام اللفظ والدلالة قسموه الى مفرد لايدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة ومؤلف يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة وقسموا المفرد الى جزئي مانع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه كعلم شخصي وكلي لايمنع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه وقسموا الكلي الى نوع وهو تمام الماهية كالانسان بالنسبة الى أفراده وجنس وهو جزؤها المشترك بينها وبين غيرها كالحيوان بالنسبة للانسان وفصل وهو جزؤها المساوى لها كالناطق بالنسبة للانسان وخاصة وهو عرضها القاصر عليها كالضاحك بالنسبة له وعرض عام وهو عرضها المشترك بينها وبين غيرها كالمتنفس بالنسبة له وعرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر أو بأنها كون أمر صالحا لان يفهم منه أمر وقسموها باعتبار المدلول الى مطابقة وهى الدلالة على تمام المعنى من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان ناطق وتضمن وهى الدلالة على جزئه من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان أو ناطق والتزام وهى الدلالة على لازم المعنى لزوما بينا لايحتاج لدليل ذهنيا خاصا بأن يكفى تصور المعنى في حكم العقل باللزوم كدلالة العمى على البصر وباعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية وطبيعية فاللفظية الوضعية كدلالة اللفظ على ماوضع هوله والعقلية كدلالته على لافظه والطبيعية كدلالة الانين على الوجع وغير اللفظية الوضعية كدلالة الاشارة أو الكتابة على ماوضعت هى له والعقلية كدلالة الصنعة على صانعها والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء وصفرته على الخوف واعتبروا من الاقسام الستة خصوص اللفظية الوضعية وقسموا المركب الى تقييدى ومنه المعرف والقول الشارح المنقسم الى حد تام كحيوان ناطق في تعريف الانسان وناقص كجسم ناطق فيه ورسم كذلك كحيوان ضاحك أو جسم ضاحك فيه والى اسنادى منقسم الى انشائى كالامر والنهى وخبرى وهى القضية المحتملة الصدق والكذب من حيث ذاتها المنقسمة الى حملية دالة على ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه وشرطية متصلة دالة على لزوم التالى المقدم أو نفيه لزومية وهى ماحكم فيها بذلك لعلاقة مقتضية له ككون أحد طرفيها علة للآخر نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه أو كون علتهما واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة أو اتفاقية

وهي ماحكم بذلك فيها لغير علاقة نحوان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ومنفصلة دالة على تنافيهما أونفيه اماثبوتا ونفيا وهى الحقيقية نحوالعدد اما زوج أوفرد أوثبوتا فقط وهي مانعة الجمع فقط نحو الجسم اماشجر أوحجر أونفيا فقط وهى مانعة الخلو نحو زيداما في البحر أولايغرق والى كلية وهي ماموضوعها كلي مقرون بسور كلى أوقصد فيها عموم أوضاع مقدمها كذلك والى جزئية أى موضوعها كلي معه سور جزئى أومقيدة ببعض أوضاع مقدمها كذلك والى شخصية موضوعها جزئى أومقيدة بوضع معين لمقدمها والى مهملة موضوعها كلي لاسورمعه أومقيد بأوضاع مجملة بلاسور وصفة نسبة القضية حملية أوشرطية تسمي مادة وعنصرا واللفظ الدال عليها يسمى جهة وتنقسم الى الضرورة وهو الوجوب العقلى أى عدم قبول الانتفاء وفروعها سبعة والدوام وصوره ثلاث والامكان وصوره خمسة والاطلاق وهو الحصول بالفعل من غير تقييد بضرورة ولادوام وصوره خمسة أيضا ومن القضيتين يتألف القياس الذى يلزم من تسليمه لذاته قول ليس احدى مقدمتيه وينقسم باعتبار نتيجته الى اقترانى وهو مالم تذكر فيه النتيجة ولانقيضها بالفعل بل بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث واستثنائى فيه النتيجة أونقيضها بالفعل نحوان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ونحوان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس موجودا فليست الشمس طالعة وباعتبار مقدمتيه الى حملى نحو ماتقدم وشرطى نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة كانت الارض مضيئة والى برهان وهو ماألف من مقدمتين يقينيتين نحو ماتقدم وجدل وهوالمؤلف من مقدمتين مشهورتين أومسلمتين نحو هذا عدل وكل عدل حسن فهذا حسن وخطابة مؤلفة من مقدمتين مظنونتين نحو فلان يمشى ليلا بالسلاح وكل من يمشى بالسلاح ليلا سارق ففلان سارق وشعر مؤلف من مقدمتين متخيلتين تنبسط منهما النفس أوتنقبض نحو العسل ياقوتة سيالة وكل ياقوتة سيالة شفاء من كل داء فالعسل شفاء من كل داء ونحو العسل مرة صفراء وكل مرة صفراء مهوعة فالعسل مهوع ومغالطة مؤلفة من مقدمتين كاذبتين شبيهتين بالحق أو بالمشهور

نحو كل انسان حمار وكل حمار جماد فكل انسان جماد * اذا علمت هذا فلفظ
الباء في البسملة مفرد جزئي استعمالا اتفاقا وفيه وضعا خلاف فقيل جزئي
وضع بوضع عام وقيل كلي كذلك وتفسيرها بالالصاق تعريف لفظي كتعريف
البر بالقمح ولفظ اسم فيها مفرد كلي جنس باعتبار معناه اللغوي لشموله
أنواع الكلمة الثلاثة ونوع باعتبار معناه النحوي وتعريفه لغة بما أنبأ عن
مسمى لفظي وعرفا بما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمن وضعا حد تام
ولفظ الله مفرد جزئي وتفسيره باسم الذات الواجب الوجود تعريف
لفظي ولفظ الرحمن مفرد كلي وضعا جزئي استعمالا وقيل جزئي وضعا
أيضا لانه علم عليه تعالى كلفظ الله وتفسيره بانه اسم ذات قام به الرحمة
لفظي ولفظ الرحيم كلي وضعا واستعمالا من قبيل الصفة العامة وتعريفه
كتعريف الرحمن هذا بعض مايتعلق بها بحسب التصورات وأما الكلام
عليها بحسب التصديق فعلى أصالة بائها وتعلقها بنحو أؤلف قضيتها حملية
شخصية وان قدر يؤلف كل مؤلف فهي محصورة كلية وان قدر يؤلف
بعض المؤلفين فمحصورة جزئية وان قدر يؤلف المؤلف ولم ينظر لكل
ولا بعض فمهملة وعلى زيادتها فان اعتبرت الاضافة للعهد فشخصية وللاستغراق
فكلية وللجنس في ضمن بعض غير معين فجزئية وللجنس في ضمن الافراد
بجملة فمهملة ومادتها الامكان العام أي عدم الاستحالة الصادق بالوجوب
والجواز أو الخاص أي عدم الوجوب والاستحالة فيختص بالجواز
أو الاطلاق العام أو المقيد بنفي الضرورة أو الدوام أو بالوقت أو الحين هذا هو
الظاهر وغيره تكلف ويتحصل من قضيتها كل ابتدائي أو تأليفي بسم الله
الرحمن الرحيم فتجعل كبري لصغري سهلة التحصيل أي هذا ابتدائي
أو تأليفي فينتج من الشكل الاول هذا بسم الله الرحمن الرحيم فيكون الكلام
استدلاليا شبيها بقضايا قياساتها معها وقوله الرحمن يصلح دليلا للكبرى هكذا
الرحمن مفيض نعم الدنيا وكل من كان كذلك يستحق أن يبتدأ باسمه
والرحيم يصلح جوابا عن شبهة واردة عليها وهي ان مجرد كون هذه الذات
منعما في الدنيا لايوجب الابتداء باسمه فاجيب بانه منعم في الآخرة أيضا
ويمكن جعل الحديث دليلا عليها هذا بعض مايتعلق بها من التصديق أيضا
وهو خلاصة وايضاح مافي ايداع حكمة الحكيم فيما يتعلق ببسم الله الرحمن

الحمد لله الذى منح أحبته باللطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق

الرحيم للعلامة الخادمي (قوله الحمد لله) لفظ الحمد مفرد كلي جنس متنوع لحمد قديم لقديم وهو حمد الله تعالى ذاته تعالى وحمد قديم لحادث وهو حمد الله تعالى رسله وأنبياءه وملائكته وصالحي المؤمنين وحمد حادث قديما وهو حمد المخلوقين خالقهم وحمد حادث حادثا وهو حمد العباد بعضهم بعضا وقضيته حملية شخصية ان اعتبرت أل عهدية وكلية ان اعتبرت استغراقية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض غير معين ومهملة ان اعتبرت جنسية في ضمن أفراد مجملة ومادتها الامكان العام أو الاطلاق العام أو الدوام المطلق أو الضرورة المطلقة ان اعتبر المعهود حمد القديم القديم (قوله الذى) مفرد كلي خاصة لانه في قوة المشتق أي المانح وضعا جزئي استعمالا (قوله منح) أي أعطى يتعدى لاثنين بنفسه تارة تقول منحته درهما وتارة يتعدى للثاني بالباء كما فعل الشارح فلا حاجة لتضمينه معنى خص أو كرم محمول وموضوعه ضمير مقدر هو عائد على الموصول المستعمل في ذات الله تعالى فهي قضية حملية شخصية مادتها الامكان العام أو الخاص أو الاطلاق العام (قوله أحبته) مفرد كلي خاصة جمع حبيب فعيل بمعنى محبوب أو محب والاول مستلزم الثاني اذ من أحبه الله وفقه وهداه لحبه الله تعالى دون العكس اذ من أحب الله تعالى ولم يتبع رسوله لا يحبه الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله (قوله باللطف) مفرد كلي خاصة به تعالى (قوله التوفيق) مفرد كلي خاصة به تعالى ومانوفيقي الا بالله أى خلقه تعالى قدرة أي كسب الطاعة حالها فلا يشمل صفة غير المتلبس بها كافرا كان أو غيره (قوله ويسر) محمول موضوعه ضمير عائد على الموصول المستعمل في ذات الله تعالى أيضا فقضيته حملية مخصوصة أيضا مادتها الاطلاق العام أو الامكان العام أو الخاص أيضا (قوله سلوك) مفرد كلي عرض عام باعتبار معناه الاصلي وخاصة باعتبار المعنى المراد (قوله سبيل) مفرد كلي نوع (قوله التصور) مفرد كلي نوع من العلم أى ادراك الصورة كانت لموضوع أو محمول أو مقدم أو تال أو لنسبة أو غيرها وسبيله القول الشارح (قوله والتصديق) مفرد كلي نوع من العلم أيضا أى ادراك صدق النسبة الكلامية أي موافقتها للنسبة

الحمد لله رب العالمين الذى سهل سلوك سبيل التصور والتصديق

والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادى الى سواء الطريق وعلى آله وصحبه الحائزين للصدق والتحقيق (وبعد) فهذا شرح لطيف لكتاب

الواقعية أو كذبها أى مخالفتها لها ويتوقف على تصور الموضوع والمحمول أو المقدم والتالى والنسبة وهل هى شروط له أو شطور معه فهو بسيط على الاول ومركب على الثانى من ثلاثة تصورات والايقاع أو الانتزاع وبقى ثالث بتركيبه من تصور النسبة والايقاع أو الانتزاع فقط وسيله الحجة (قوله والصلاة والسلام) كلاهما مفرد كلي جنس موضوع فقضيته حملية شخصية ان اعتبرت أل عهدية وكلية ان اعتبرت استغراقية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض افراد غير معينة ومهملة ان اعتبرت جنسية في ضمن افراد مجملة (قوله أشرف) مفرد كلى خاصة ولاتطلق أشرفيته صلى الله عليه وسلم باختصاصه بمزايا لانه لايقتضي الافضلية ولانه سوء أدب في حق النبيين المفضل هو عليهم بنفيها عنهم ولانها مصادرة أن بينا على ان الاشرفية الاختصاص بالمزية ولان تشريفه تعالى لايعلل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (قوله خلقه) مفرد كلي عرض عام (قوله محمد) مفرد كلى وضعا خاصة وجزئى استعمالا علم شخصى منقول من اسم مفعول حمد المضاعف (قوله الهادى) مفرد كلي خاصة أى الدال (قوله سواء) مفرد كلي عرض عام أى مستقيم (قوله الطريق) مفرد كلي نوع أى دين الاسلام (قوله آله) مفرد كلى خاصة أى قريبه أو تابعه (قوله وصحبه) مفرد كلي خاصة أى الذي اجتمع به مؤمنا به بعد بعثه (قوله الحائزين) مفرد كلى خاصة أى المتصفين (قوله للصدق) مفرد كلي خاصة أى مطابقة النسبة الكلامية النسبة الواقعية (قوله والتحقيق) مفرد كلي خاصة أى الاتيان بالشيء على الوجه الحق أو اثباته بدليله (قوله وبعد فهذا الخ) الواو نائبة عن اما واما نائبة عن مهما يكن فقضيته شرطية متصلة اتفاقية ولفظ بعد مفرد كلى نوع من جنس الزمان أو المكان ولفظ اسم الاشارة مفرد كلي عرض عام وضعا وجزئي استعمالا وقيل جزئى فيهما (قوله شرح) مفرد كلي جنس وضعا وخاصة استعمالا وهذا باعتبار اللغة وباعتبار العرف جزئى من قبيل علم الشخص أى الفاظ خاصة دالة على معان كذلك (قوله لكتاب) مفرد كلي خاصة أى مكتوب ومؤلف من قبل الاولى لرسالة

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الدال على مستقيم الطريق وعلى آله وأصحابه ذوى التحقيق ومن تبعهم من الى التوفيق أو امابعد فهذا شرح لرسالة

العلامة أثير الدين الابهرى رحمه الله المسمى بإيساغوجى فى علم المنطق يحل ألفاظه ويبين مراده ويفتح مغلقه

لموافقة عبارة المصنف يقال سلك المصنف سبيل التواضع والشارح سلك سبيل الادب معه (قوله العلامة) بشد اللام مفرد كلى خاصة صيغة مبالغة وتاؤه لتوكيدها أى كثير العلم (قوله أثير) مفرد كلى أي مختار فهو عرض عام (قوله الدين) مفرد كلى جنس أى مايتدين به ويقدر مضاف له أى أهل ثم نقل مجموع أثيرالدين وسمى به المصنف فصار مفردا جزئيا علما شخصيا (قوله الابهري) بفتح الهمز والموحدة وسكون الهاء اى منسوب الى أبهرا كذلك اسم قبيلة مفرد كلى عرض عام ثم غلب على المصنف فصار جزئيا علم شخص (قوله رحمه الله تعالى) رحم محمول والاسم الشريف موضوعه فهى قضية حملية مخصوصة ثم نقل المركب الى الدعاء فصار انشائيا وخرج عن القضية (قوله المسمى) بفتح السين والميم الثاني منقلا مفرد كلى عرض عام نعت كتاب (قوله بإيساغوجي) مفرد جزئى علم شخص ويأتى للشارح الكلام عليه (قوله فى علم المنطق) لفظ علم بكسر فسكون مفرد كلى جنس والمنطق بفتح فسكون فكسر مفرد كلى جنس ان كان مصدرا ونوع ان اعتبر اسم زمان أو مكان ثم نقل من المعنى المصدرى وسمى به هذا العلم فصار جزئيا علما شخصيا فالاضافة من اضافة المسمى لاسمه والظرفية مجازية من ظرفية الدال في مدلوله (قوله يحل) بفتح فضم محمول وموضوعه ضمير مستتر فيه عائد على الشرح فهى قضية حملية شخصية (قوله ألفاظه) مركب اضافى اضافته للبيان أى يضبطها ويبين موضوعها ومحمولها فشبه هذا بحل العقد في التسهيل وتناسي التشبيه وادعى دخول المشبه فى المشبه به وقدر استعارة اسمه له واشتق يحل بمعنى يضبط الخ على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية (قوله يبين) بضم ففتح فكسر منقلا محمول موضوعه ضمير الشرح فهي حملية مخصوصة (قوله مراده) بضم الميم مركب اضافي اضافته لادنى ملابسة أي المعنى الذى أراده المصنف بألفاظ كتابه (قوله ويفتح) يجرى فيه نحو ماتقدم في يحل ويبين (قوله مغلقه) بضم فسكون ففتح أى المعنى الخفى من المعاني المرادة به فشبه الخفاء بالغلق في الصعوبة والتعسر وتناسى التشبيه وأدرج المشبه فى المشبه به وقدر استعارة للمصدر واشتق منه مغلق بمعنى خفى على

الأبهرية فى المنطق
أسكن الله سبحانه وتعالى
بفضله مؤلفها الغرف
العليه والله تبارك وتعالى
المستعان وعليه التكلان

وبعيد

ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف وسميته المطلع والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل

سبيل التصريحية التبعية وقرينتها اضافة مغلق لضمير الكتاب (قوله ويقيد) بضم ففتح فكسر متعلا بجرى فيه نحو ماتقدم في يحل (قوله مطلقة) بضم فسكون ففتح مفرد كلي عرض عام أى المعنى الذى أطلقه المصنف وحقه التقييد سهوا أو اتكالا على الشارحين (قوله على وجه الخ) أى طريق ووصف مفرد كلي نوع تنازع فيه الافعال الاربعة (قوله لطيف) مفرد كلى عرض عام أي حسن أو مختصر أو ظاهر (قوله منهج) بفتح فسكون ففتح مفرد كلي نوع أى طريق واضح (قوله منيف) بضم فكسر مفرد كلى عرض عام أى عال علوا معنويا وأصله جبل أو حصن صغير فى جبل فشبه العلو المعنوي بالانافة في مطلق الارتفاع وتناسى التشبيه وادعى ان المشبه من أفراد المشبه به وقدر استعارة الانافة للعلو المعنوى واشتق منها منيف بمعنى عال علوا معنويا (قوله وسميته) بشد الميم حملية شخصية موضوعها التاء المضمومة ومحمولها الفعل (قوله المطلع) بفتح الميم واللام مفرد كلى نوع فشبه شرحه بمطلع الشمس في ان كلا محل لطلوع مزيل الظلمة والخفاء وتناسى التشبيه وأدرج الاول في الثاني واستعار المطالع للشرح تبعا التشبيه ظهور المعانى بطلوع الشمس في مطلق ظهور تام النفع ومزيل الخفاء واستعارة الثانى للاول تقديرا واشتقاق المطلع من الطلوع على سبيل التصريحية التبعية فصار المطلع جزئيا علما شخصيا (قوله أسأل) حملية شخصية موضوعها ضمير المتكلم المقدر بانا ومحمولها أسأل (قوله ينفع) حملية مخصوصة موضوعها ضمير الجلالة ومحمولها ينفع وحذف مفعوله لافادة عمومه أى كل أحد والظاهر انه أراد به كل قارئ أو كاتب أو محصل أو ساع فى شيء منه فهو عام مخصوص أو مراد به الخصوص والفرق بينهما ان الاول عمومه مراد تناولا لا حكما والثانى لم يرد عمومه فيهما وان قرينة الاول لفظية كالنعت والحال والشرط والاستثناء وقرينة الثانى معنوية وان قرينة الاول قد تنفك عنه وقرينة الثانى لا تنفك عنه وان الاول حقيقة والثاني مجاز مرسل (قوله وهو حسبي) قضية حملية مخصوصة موضوعها ضمير الله تبارك وتعالى ومحمولها حسب وهذا ان أبقيت على أصلها فان نقلت لانشاء الاحتساب فليست قضية ومعنى حسب كاف فهو مفرد كلى من قبيل الخاصة (قوله نعم) بكسر فسكون فعل لانشاء المدح فاعله الوكيل والمخصوص بالمدح مقدر أى الله تبارك وتعالى فليست قضية والعطف اما على حسب

قال رحمه الله تعالى (بسم الرحمن الرحيم) أي أبتدي، وابتدأ بالبسملة عملا بكتابه العزيز وبخبر كل أمر ذي بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزم أي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (نحمد الله) أي نثني عليه بصفاته اذ الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل أم

وهو مفرد لا يوصف بخبرية ولا انشائية أو على جملة وهو حسبي بتقدير أقول قبل نعم أو الواو استئنافية أو نقل هو حسبي لانشاء الاحتساب وعلى كل فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهذا على منعه ولا اشكال فيه على جوازه (قوله قال) محمول وموضوعه ضمير المصنف فهي حملية شخصية (قوله أي أبتدئ) تقدير لمتعلق الباء وهو محمول على الضمير المقدر بانا فهي حملية شخصية والاولى تقديره أؤلف لدلالة المقام عليه وعدم ايهامه قصر التبرك بها على حال الابتداء البيضاوي يضمر كل شارع في شيء المتعلق من مادة ماجعلت مبدأ له (قوله وابتدأ) أي المصنف حملية شخصية (قوله عملا) الاولى اقتداء وزيادة عملا قبل بخبر (قوله وبخبر كل الخ) اضافته للبيان (قوله أمر) أي شيء (قوله ذي) أي صاحب (قوله بال) أي شرف شرعي (قوله مقطوع) أي معدوم أو ناقص (قوله بحمد الله) أي بدل ببسم الله الرحمن الرحيم (قوله رواه) أي الخبر بالروايتين الخ حملية جزئية وكذا حسنه ابن الصلاح الخ (قوله نحمد الله) على جعل النون للعظمة فهي شخصية وعلى انها للمشاركة فهملة (قوله اذ الحمد) أي معناه لغة علة للتفسير قبله (قوله الثناء) بتقديم المثلثة على النون أي الذكر أو الاتيان بخير جنس (قوله باللسان) لبيان الواقع على ان الثناء الذكر باللسان ولاخراج الاتيان بغيره على انه الاتيان وفيه انه يخرج حمد القديم له أو للحادث فالاولى ابدال اللسان بالكلام ليشملهما (قوله على الجميل) أي لاجله فصل مخرج الثناء لاجل قبيح (قوله الاختياري) أي الحاصل باختيار المحمود فصل مخرج الثناء باللسان لاجل جميل غير اختياري له كطول قامته وجماله وشرف نسبه وفيه انه يخرج حمد الله تعالى لذاته وصفاته القديمة وأجيب بأن المراد بالاختياري ماليس باضطراري وبالتزام خروجه وانه مدح لاحمد (قوله على جهة التبجيل) اضافته للبيان فصل مخرج الثناء باللسان على جميل اختياري على جهة التهكم والسخرية (قوله والتعظيم) عطف تفسير (قوله تعلق) أي وقع الثناء على جميل من الفضائل الخ (قوله بالفضائل) جمع فضيلة أي الصفة التي لا يتوقف اثرها للمتصف

قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أؤلف اقتداء بالقرآن العزيز وعملا بحديث أول ما كتبه القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها أوله وفي رواية اذا كتبتم كتابا فاكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وقال رحمه الله تعالى (نحمد الله) أي نثني عليه بصفاته الجميلة فان الحمد لغة الثناء بالكلام على جميل غير طبيعي بقصد التعظيم اقتداء بالقرآن العزيز وعملا بحديث كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله فهو اجذم أي ناقص لا بركة فيه وعبر بالجملة الفعلية الدالة على عدم الدوام اعترافا بعجزه عن ادامة الحمد وعبر بالنون الدالة على المشاركة اعترافا بعجزه عن استقلاله بحمد الله سبحانه وتعالى وصلة نحمده

بالفواضل وابتدأ ثانيا بالحمد لله تامر وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى أنه لا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقي واضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على الاسمية هنا وفيما يأتي قصد الاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام وأتى بنون العظمة

بها على ظهور أثرها في غيره كالعلم والتقوى (قوله بالفواضل) جمع فاضلة أي الصفة التي يتوقف ثبوتها للموصوف بها على ظهور أثرها في غيره كالشجاعة والكرم والعفو والحلم (قوله تامر) أي اقتداء بالقرآن وعملا بالحديث (قوله الابتداءين) أي أي الابتداء بالبسملة والابتداء بالحمدلة (قوله بالروايتين الخ) أي رواية بسم الله ورواية بحمد الله (قوله الى انه) أي الشأن (قوله لا تعارض بينهما) كما يأتي التعارض على روايتي بسم الله الرحمن الرحيم وبالحمد لله بضم الدال على الحكاية سواء كانت الباء للتعدية أو الاستعانة أو المصاحبة لان الاستعانة بشيء أو مصاحبته في الابتداء تفوت ذلك بغيره (قوله اذ الابتداء حقيقي) أي وهو تقديم الشيء على كل ما عداه علة لنفي التعارض بينهما (قوله واضافي) أي تقديم الشيء بالاضافة المقصود سواء قدم على غيره أيضا أم لا فهذا عام والحقيقي خاص (قوله) فالحقيقي أي والاضافي أيضا لانه تقدم (قوله بالبسملة) أي الابتداء بها (قوله والاضافي) أي وحده (قوله بالحمدلة) أي الابتداء بها (قوله وقدم البسملة على الحمد) مستأنف استئنافا بيانيا جواب عن سؤال مقدر بأن التعارض يندفع بتقديم الحمد على البسملة أيضا فلم يقدمه عليها فيكون الابتداء به حقيقيا واضافيا وبها اضافي فقط (قوله عملا) لا أولى اقتداء (قوله واختار) أي المصنف حملية شخصية (قوله الفعلية) أي المنسوبة للفعل لتصديرها به نسبة الكل لجزئه (قوله الاسمية) أي المنسوبة للاسم لتصديرها به كذلك (قوله هنا) أي في صيغة الحمد (قوله وفيما يأتي) أي في نسأله ونصلي (قوله قصد الخ) مفعول له لاختار الفعلية هنا وفيما يأتي (قوله بمضمونها) أي المعنى الذي تضمنته الجملة ودلت عليه من الحمد والصلاة والسؤال (قوله على وجه الثبات) اضافته للبيان (قوله والدوام) عطف تفسير وأفاد كلامه ان الاسمية تفيد دوام مضمونها وهو كذلك لكن بوضعها بل بواسطة العدول اليها عن الفعلية (قوله وأتى) أي المصنف حملية شخصية دفع بها ما يقال التعبير بنون العظمة لا يناسب مقام الحمد لان الغرض منه تعظيم المحمود لا الحامد فالمناسب له تذلل الحامد وتواضعه واظهار عظمة المحمود (قوله بنون)

اظهار الملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث أي نحمده حمدا بليغا (على توفيقه) أي خلقه قدرة الطاعة فينا عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما حمد الله على التوفيق أي في مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب والثاني مندوب (ونسأله طريقة

المعظمة) اضافة الدال للمدلول (قوله اظهارا الخ) مفعول له لاتى الخ (قوله الملزومها) أي العظمة (قوله من تعظيم الى آخره) بيان لملزومها (قوله بتأهيله) أي جعله أهلا وقابلا تصوير لتعظيم الله تعالى له والاولى بجعله عالما (قوله امتثالا الخ) علة للمعلل مع علته أي فالتعبير بنون العظمة مناسب لمقام الحمد لانها لاظهار نعم المحمود الموجبة لحمده فتضمنت تعظيمه وحمده (قوله أي نحمده) هو لفظ المتن أتى به الشارح هنا ليقرب من معموله لطول الفصل بينهما بكلام الشارح (قوله بليغا) أي مطابقا لمقتضى حاله من اظهار عظمة المحمود والتحدث بنعمته الموجبة لحمده (قوله خلقه) جنس شمل التوفيق وغيره (قوله قدرة) فصل مخرج خلقه تعالى غيرها واضافة قدرة الطاعة فصل مخرج الخذلان وقدرة الطاعة الكسب المقارن لها فلا يدخل في التعريف حالة الكافر والفاسق حتى تخرج بزيادة وتسهيل سبيل الخير (قوله عكس) أي ضد ومقابل (قوله فانه) أي الخذلان الخ علة عكس الخ (قوله) حمد أي المصنف حملية شخصية (قوله لا مطلقا) أي في مقابلة الذات والصفات غير الفعلية لا خاليا عن محمود عليه اذ هو من أركان الحمد فينتفي الحمد بانتفائه وتسمية الحمد على الذات والصفات غير الفعلية مطلقا اصطلاح فلا مشاحة فيه بأنه مقيد بالذات أو الصفات فلا وجه لتسميته مطلقا (قوله لان الاول) أي الحمد على التوفيق علة لحمده عليه لا مطلقا وأورد ان عبارة المصنف فيها حمد مطلق أيضا بقوله نحمد الله ومقيد بقوله على توفيقه فكيف قال الشارح لا مطلقا وأجيب بأن المعنى لا مطلقا فقط (قوله واجب) أي لقوله تعالى واشكروا لي ولا تكفرون وقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد وقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ابن السبكي شكر المنعم واجب بالشرع وهذا على ظاهره ان أريد شكر القلب أي اعتقاد ان كل نعمة من الله تعالى لقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وان أريد شكر اللسان فمعنى وجوبه كون ثوابه كثواب الواجب على انه واجب في العمر مرة (قوله والثاني) أي الحمد المطلق للذات والصفات غير الفعلية لفظا ونية (قوله مندوب) أي لانه ليس من الشكر الواجب بالنص والمراد ما زاد على المرة

(على توفيقه) أي خلق الله سبحانه وتعالى القدرة على الطاعة أي الكسب المقارن لها فحمده مقيد فهو من الشكر الواجب وكون الجملة لانشاء الحمد أولى من كونها للاخبارية لاحتماله عدم وقوعه وان تضمن الثناء على المحمود بكونه أهلا لان يحمد وهو حمد لكنه لا يعادل الصريح (ونسأله) أي الله سبحانه وتعالى (طريقة

هادية)

هادية) أى دالة لناعلي الطريق المستقيم وفي نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلى على محمد) من الصلاة عليه المأمور بها فى خبر أمرنا الله أن نصلى عليك

والا فهو واجب أيضاً (قوله هادية) نسبة الهداية للطريق مجاز عقلي والحقيقة العقلية نسبتها الى الله تعالى (قوله أى دالة لناعلي الطريق المستقيم) المراد بالطريق الدالة المعرفة ونور البصيرة وبالطريق المدلول عليه قواعد الاسلام وشريعة النبي عليه الصلاة والسلام والقواعد الحقة الصحيحة فغاير المدلول الدال وزال الاشكال (قوله هداية طريقه) أى الهداية فيها أوالها وهذه أولى لرعاية السجع (قوله ونصلى الخ) الحكمة في ابتداء التصانيف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انه يجب على العاقل أن يسأل الله تعالى كل مايحتاج اليه ولو حقيراً كملح القدر وشراك النعل كما فى الحديث ولما كان السؤال يستدعى ملايمة وقرباً معنوياً بين السائل والمسؤول وانتفى ذلك هنا لكون الحق تعالى في غاية التنزه والتقدس والسائلين موصوفين بالعلائق البشرية والعوائق الدنيوية احتاج واسطة لها جهتان جهة تجرد وجهة تعلق وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأعلاهم رتبة وأرفعهم درجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهو الواسطة فى جميع النعم فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واختلف في انتفاعه بها فقيل به لقبول الكامل الحادث الزيادة وقيل بعدمه لان الله تعالى شرفه عن ان يكون من هو دونه ومحتاج اليه سبباً في نفعه ووفق بينهما بنظر الاول للحقيقة وسلوك الثاني سبيل الادب واشتهر القطع بقبولها واستشكل بلزوم القطع بموالى المصلى عليه مؤمناً ولا سبيل اليه وأجيب بأن قبولها شرطه موته مؤمناً وبأن قبولها يكون بتخفيف العذاب عمن مات كافراً وبأن لها جهتين جهة حصول للمطلوب للنبي صلى الله عليه وسلم وهي القطعية وجهة اثابة المصلى عليها وهى مفوضة لمشيئة الله تعالى كسائر الاعمال واختلف هل الاولى زيادة لفظ السيد تأدباً أو عدمها اتباعاً للوارد (قوله من الصلاة المأمور بها الخ) دفع به مايقال صيغة نصلى خبرية عن صلاة حالية أواستقبالية بصيغة طلبية والاخبار بذلك ليس صلاة فلم يحصل المطلوب بها وحاصل الجواب انها مستعملة في الطلب فهى خبرية لفظاً انشائية معنى فحصل بها المطلوب معنى (قوله من الصلاة المأمور بها) أى دعائنا له بأن الله تعالى يصلي عليه لقصورنا عما يناسبه وعجزنا عنه فتكون الصلاة من الرب الكامل على النبي الفاضل (قوله فى خبر أمرنا الله أن نصلى عليك) أى بقوله تعالى

هادية) أى دالة لاستقامتها أى معرفة ونور بصيرة على قواعد الاسلام وشريعة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وفي نسخة هداية طريقه أي الهداية فيها أوالها وهي أولى بالسجع (ونصلى) أى نطلب من الله سبحانه وتعالى ان يصلى (علي) سيدنا (محمد) أى يرحمه رحمة مقرونة بتعظيمه

فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد الى آخره وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالمثناة فوق أي أهل بيته لخبر ورد به وقيل أزواجه وذريته وقيل أهله وعشيرته

صلوا عليه واضافة خبر للبيان (قوله فكيف نصلي عليك) أي بأي صيغة نصلي عليك (قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اللهم صل على محمد الخ) أشار بقوله الخ الى تمام الصيغة وهو كما في رواية ابن سعد رضي الله عنه قلت يارسول الله أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فسكت ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد والسلام كما علمتم اه نقله شيخ الاسلام الشارح في الاعلام في أحاديث الاحكام عن ابن سعد فليس في هذه الرواية كما صليت على ابراهيم ولا كما باركت على ابراهيم وفي رواية عن كعب اثباتهما ففي شرح الروض عنه قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد فليس في هذه الرواية في العالمين (قوله وهي) اي معنى الصلاة (قوله رحمة) أي مطلقة أو مقرونة بتعظيم المصلي عليه والظاهر أنه معنى لغوي حقيقي وقولهم الصلاة في اللغة الدعاء معناه اذا كانت من غيره تعالى كآدمي (قوله استغفار) أي طلب مغفرة ولا يخفى انه دعاء فلا معنى للمقابلة وأجيب بأنه لما كانت صلاة الملائكة دعاء بشيء خاص بخلاف صلاة غيرهم احتيج للتمييز والمقابلة لكن ورد في حديث جلوس المصلي في مصلاه تفسير صلاة الملائكة بطلب المغفرة والرحمة ونصه ان الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه فلذا قال بعضهم الحق ان صلاة الملائكة مطلق الدعاء (قوله ومن الآدميين) أي والجن (قوله ودعاء) عطف تفسير (قوله بالمثناة) أي من فوق الساكنة عقب عين مهملة مكسورة (قوله أهل بيته) هم علي وفاطمة والحسن والحسين وأمهات المؤمنين وقدم هذا لوروده في الحديث (قوله به) أي تفسير عترته بأهل بيته بقوله عترتي أهل بيتي (قوله أزواجه وذريته) هذا المعنى لا يشمل علياً كرم الله وجهه ويشمل ما بعد الحسن والحسين من ذريتهما (قوله أهله وعشيرته) هذا المعنى يشمل علياً ومن ليس من ذريته من أقاربه صلى الله عليه

(و) على (عترته) بكسر العين المهملة وسكون المثناة (فوق) أي أهل بيت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الادنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهري (أجمعين) تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة وما بعدها (فهذه) المؤلفة الحاضرة ذهناً ان ألفت بعد الخطبة وخارجا أيضاً

وسلم(قوله الادنين) أى الاقربين اسم تفضيل من دنا أصله أدنوين قلبت الواو ألفاً لتحركها عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين مفعول بمحذوف أي أعني أخرج به الاباعد منهما (قوله نسله ورهطه) قريب مما قبله ومعنى العشيرة والرهط القوم والقبيلة (قوله أما بعد فهذه الخ) الاصل مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة هذه الخ فهى قضية شرطية متصلة اتفاقية اذ لاعلاقة لاستلزام المقدم التالي (قوله للانتقال) أى عنده (قوله أسلوب) بضم الهمز أى نوع من الكلام (قوله الى آخر) بفتح الهمزة والخاء المعجمة أى لايناسب المنتقل عنه فتكتسب الاقتضاب شبها بالتخلص وهو الانتقال الى المتناسب بسبب اشعارها بالمنتقل اليه في الجملة فلايطرق الذهن بغتة فيكون الانتقال اليه اقتضاباً محضاً (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بهما) أشار به الى ان الاتيان بها سنة (قوله والتقدير مهمايكن من شيء بعد البسملة الخ)أى لانه الاصل المعدول عنه للاختصار فحذف مهمايكن من شيء وعوضت عنهما أما فلزمها مالزمهما من لصوق الاسم والفاء اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة وتقديره صريح في أن بعد متعلقة بالشرط وهو صحيح ولكن الاولى جعلها متعلقة بالجزاء والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة هذه الخ ليكون الشرط وجود شيء مطلق وهو محقق فيتحقق جزاؤه ولان طلب ابتدائه بها يستدعي تقييده ببعديتها ولاداعي لتقييد الشرط بها (قوله فهذه الخ) حملية شخصية (قوله المؤلفة) أى التي هي الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو ماتركب من اثنين منها أو من الثلاثة والمختار الاول لاحتياج المعاني الى الالفاظ وعدم تيسر النقوش لكل أحد (قوله الحاضرة ذهناً) أى فقط الخ ظاهر على ان المشار اليه النقوش وحدها أو مع الالفاظ أو المعاني أو معهما أما على أنه الالفاظ وحدها أو المعاني كذلك أو هما فهى حاضرة ذهناً فقط مطلقاً اذ المراد الالفاظ الذهنية لانها القارة وأما

(أجمعين أما بعد) بفتح الهمزة وشد الميم حرف شرط وتفصيل نائب مهمايكن والاصل مهمايكن من شيء (ف)أقول (هذه) أى الالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على معانيها

ان ألفت قبلها (رسالة)لطيفة (فى) علم (المنطق) وهو آلةقانونية

اللسانية فسالة تتعدم بمجرد النطق بهاوالسر في الاشارة الى المعانى أوالالفاظ الاشارة الى اتقانها وقوة استحضارها حتي صارت كانها مبصرة عندالمخاطب والى كمال فطنته حتي بلغ مبلغاً صارت المعاني عنده كالمبصرواستحق أن يشار له الى المعقول بما يشار به الى المحسوس المبصر وفي هذاحث له على تحصيل المعانى (قوله رسالة) بكسر الراء مشتقة من الرسل بفتح الراء وسكون السين وهو الانبعاث على تؤدة يقال ناقة رسل أى سهلة السير ففيه اشارةواضحة الى سهولة هذا المؤلف وقلته كما وان عظم كيفاً وسبب تسميتهم المؤلف المختصر رسالة ان أهل البادية والاقطار النائية التي هى من العلماء خالية اذا أشكل عليهم أمر كتبوا صورته فى أوراق قليلة وبعثوها الى الامصار يستفتون علماءها فيجيبون عنها ويرسلونها الى السائلين فشبه المؤلف الصغير المبعوث الى الطالبين بالرسالة المبعوثة من السائلين الى العلماء وبالعكس فى الخفة والبعث على سبيل التصريحية ثم صارحقيقة عرفية (قوله لطيفة) أى حسنة الوضع بديعة الصنع والقلة المفادة برسالة راجعة للذات واللطافة راجعة للمعنى والترتيب فلاتكرار (قوله المنطق) يطلق في الاصل على النطق اللساني وعلى ادراك المعقولات وهذا العلم يقوي هذين المعنيين ويسلك بهما سبيل السداد فلذا سمى منطقاً (قوله آلة قانونية الخ) لابد لمن أراد الشروع فى فن من تصوره بوجه ماوالافلا يمكنه توجيه نفسه لامتناع توجهها الى المجهول بكل وجه وعلمه بأن له فائدة ماوالا كان اشتغاله به عبثاً والواجب صناعة تصوره بحده أو رسمه ليكون على بصيرة فى اشتغاله به وتزداد البصيرة بمعرفة موضوعه وفائدته وأنها معتبرة بالنظر الى المشقة فى تحصيله فلذا عرفه الشارح وبين موضوعه وفائدته والآلة هى الواسطة في وصول أثر الفاعل الى المفعول كقلم الكاتب وقواعد المنطق تتوصل بها النفس الى معرفة المجهولات التصورية والتصديقية وقوله قانونية أى منسوبة الى القانون نسبة الجزئى الى كليه وهو لفظ يونانى ومرادفه في اللغة العربية القاعدة وهى القضية الكلية التي يتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها بجعل الجزئي موضوعاً وموضوع القاعدة محمولا وجعل القضية الحاصلة منهما صغرى للقاعدة فيتألف منهما قياس على هيئة الشكل الاول نتيجته مشتملة على ثبوت محمول القاعدة لجزئي موضوعها

المخصوصة (رسالة) أي مؤلف صغير الحجم لكنه كثير العلم (فى) بيان (المنطق) بفتح الميم وسكون النون وكسر الطاء المهملة فقال أصل معناه النطق اللسانى وادراك المعقولات أوزمانه أومكانه لانه مصدر ميمى صالح للثلاثة ثم نقل للقواعد المخصوصة التى

تسم

تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وفائدته الاحتراز عن الخطأ

بأن تقول مثلا زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فصل يخرج الآلة الجزئية كالقلم والمنشار (قوله تعصم مراعاتها الخ) فصل يخرج ماعدا المنطق ومعنى تعصم تحفظ وقوله مراعاتها اشارة الى أن نفس المنطق لا يعصم الذهن عن الخطأ والا لم يقع من منطقي خطأ أصلا واللازم باطل فكثيراً ما أخطأ من تم براع المنطق وهو عالم به وحافظ لقواعده (قوله الذهن) أى القوة المهيئة للنفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصديقية والفكر حركة النفس في المعقولات للتوصل الى المجهولات وهذا التعريف على انه آلة وقال بعضهم انه علم وهو المشهور وعليه فيعرف بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من الفاسد قاله السيد ووفق بينهما بنظر الاول الى أنه ليس مقصوداً لذاته وان كانت قواعده مدونة كسائر العلوم ونظر الثاني لذات القواعد (قوله وموضوعه الخ) فى الشمسية موضوع كل علم ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية أى التي تعرض لذاته أو مساويه أو جزئه الاول كالتعجب العارض للانسان لذاته والثانى كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب والثالث كالحركة بالارادة العارضة له بواسطة الحيوان وسميت ذاتية لاستنادها الذات المعروض مباشرة أو بواسطة واحترز بالذاتية عن العوارض الغريبة التي تعرض للشيء بواسطة أمر خارج أعم منه كالحركة العارضة للابيض بواسطة كونه جسماً أو أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه انساناً أو مباين له كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار أو الشمس وسميت غريبة لعدم استنادها للمعروض (قوله المعلومات) التصورية والتصديقية أى من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث توقف الموصل الى ذلك عليها توقفاً قريباً أو بعيداً مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث التوصل بها البحث عن كون القول الشارح حداً تاماً أو ناقصاً أو رسماً كذلك أو تعريفاً لفظياً أو بالمثال أو بالتقسيم وكونه مطرداً منعكساً أولا ومثال البحث عما يتوقف الموصل الى التصور عليه توقفاً قريباً البحث عن الكلي بكونه جنساً أو نوعاً أو فصلا أو خاصة أو عرضاً عاماً ومثال البحث عما يتوقف

تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في فكره لتسديدها النطق والادراك وسلوكها بهما سبيل السداد وصار حقيقة عرفية فيها وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث توقف الموصل اليه عليها توقفاً قريباً أو بعيداً وفائدته الاحتراز عن الخطأ

في الفكر (أوردنا فيها مايجب) اصطلاحا (استحضاره لمن يبتدىء في شيء من العلوم)

في الفكر ونعت رسالة بجملة (أوردنا) أي بينا (فيها) أي الرسالة (ما) أي معاني (يجب) وجوبا اصطلاحيا بحيث يحكم باصابة من قام به وخطأ من لم يقم به وفاعل يجب (استحضاره) أي معرفته وملاحظته والهاء عائد ما وذكره مراعاة للفظه وتنازع يجب واستحضار (لمن) بكسر اللام وفتح الميم أي الشخص الذي أراد از (يبتدى) أي يشرع (في) الاشتغال بـ(شيء من العلوم) أي القواعد المدونة غير المنطق ويستعين بما استحضره على فهم مايشرع فيه ويتصوره

عليه توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وعن الكلي بكونه ذاتياً أو عرضياً والبحث عن اللفظ بكونه مفرداً أو مؤلفاً ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصديقي البحث عن القياس بكونه اقترانياً أو استثنائياً وبكونه على الشكل الاول أو الثاني أو الثالث أو الرابع وبكونه من أي ضرب منها وبكونه مستوفياً شروط انتاج شكله أولا وبكونه برهاناً أو جدلاً أو خطابة أو شعراً أو سفسطة ومثال البحث عنها من جهة توقف الموصل الى التصديق عليها توقفاً قريباً البحث عن المركب بكونه قضية وبكونها حملية أو شرطية لزومية أو اتفاقية أو منفصلة حقيقية أو مانعة جمع فقط أو خلو فقط عنادية أو اتفاقية وبكونها مخصوصة أو محصورة كلية أو جزئية أو مهملة وبكونها محصلة أو معدولة وبكونها حقيقية أو خارجية وبكونها نقيضاً أو عكساً مستوياً أو عكس نقيض موافقاً أو مخالفاً وبكونها لازماً أو ملزوماً ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وبكونه أصغر أو أكبر أو أوسطاً وبكونه موضوعاً أو محمولا أو مقدماً أو تالياً وسميت المعلومات ونحوها موضوعاً لانها توضع في مسائله وتحمل عليها عوارضها الذاتية فيصير المؤلف منهما قضية ومسئلة نحو الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق حد تام للانسان والجسم الناطق حد ناقص له ونحو زيد كاتب حملية شخصية وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة لزومية والعدد اما زوج واما فرد منفصلة حقيقية والعالم متغير وكل متغير حادث قياس اقتراني حملي من الشكل الاول من ضربه الاول (قوله في الفكر) أي تركيب أجزاء القول الشارح والحجة (قوله أوردنا) أي أتينا ووضعنا وفيه اشارة الى تشبيه الرسالة والقواعد التي فيها بالماء في كمال النفع (قوله فيها) أي الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ الخاصة على المختار (قوله مايجب استحضاره) أي من قواعد المنطق فالظرفية من ظرفية المدلول في الدال فلا اشكال (قوله اصطلاحاً) أفاد به ان الوجوب ليس شرعياً يستحق ممتثله

فقد قال الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم وحصر المصنف

الثواب وتاركه العقاب وانما هو اصطلاح المناطقة يوصف موافقه بأنه مصيب ومخالفه بأنه مخطىء فقول المصنف لمن يبتدىء في شيء من العلوم اذ لا يجب عليه شرعاً الا اذا أراد علم التوحيد لتوقف تحرير عقائده ودلائلها ودفع الشبه عنها عليه واعلم ان الكتب المؤلفة في المنطق قسمان قسم خال عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب والشمسية ومختصر ابن عرفة ومختصر السنوسي والسلم وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض كفاية وكلاهما يتوقف على حصول الملكة في هذا الفن وكل ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب بل تغالي بعضهم وجعله فرضاً عينياً لتوقف تحرير العقائد عليه وقسم مشتمل على شبه الفلاسفة كالشفاء والطوالع والمطالع والمواقف والمقاصد وفي الاشتغال به خلاف فقيل بمنعه مطلقاً وقيل بجوازه كذلك وقيل بجوازه بشرط تصحيح العقائد بممارسة الكتاب والسنة وكمال القريحة بحيث يمكنه التخلص من تلك الشبه (قوله فقد قال الغزالي) بتخفيف الزاي نسبة لغزل وذلك لان والده كان يغزل الصوف ويبيعه بدكانه بطوس واسمه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة وكنيته أبو حامد واتفق له في آخر عمره انه رآه ابن المقري في برية بمرقعة وعكاز تاركا التدريس والافتاء فسأله عن سببه فقال

تركت هوى ليلى وسعدي بمنزل	وعدت الى مصحوب أول منزل
ونادت بي الاشواق مهلا فهذه	منازل من تهوى رويدك فانزل
غزلت لهم غزلا رقيقاً فلم أجد	لغزلي نساجاً فكسرت مغزلي

علة لقوله يجب استحضاره الخ (قوله لا ثقة) بكسر المثلثة أي لا وثوق ولا اعتداد ولا اعتبار لانه لا يؤمن عليه من الخطأ في فكره (قوله معيار) كميزان لفظاً ومعنى لانه يعرف به الفكر الصحيح والفاسد كما يعلم بالميزان الحسي تمام الموزون ونقصه ويطلق المعيار على العلامة أيضاً كما في قولهم الاستثناء معيار العموم (قوله وحصر المصنف الخ) سبب الحصر

من الخطأ فيه قال حجة الاسلام الامام الغزالي رضي الله تعالى عنه من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم وقيد ايراد ما يجب استحضاره بقوله حال كوني

المقصود في رسالته في خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكليات الخمس وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعينا بالله تعالى) أي طالبا منه المعونة على اكمالها (انه مفيض الخير والجود) أي العطاء على عباده هنا (ايساغوجي) هو لفظ يوناني معناه الكليات

اما الجعل كحصر الكل في أجزائه واما الاستقراء وهو تتبع أفراد الشيء بحيث لايترك منها فرد بحسب الطاقة البشرية كحصر الحيوان فيمن يحرك فكه الاسفل عند مضغه واما العقل كحصر العالم في جوهر وعرض (قوله المقصود) أي سواء كان قصده لذاته كالقول الشارح ومقدمته والحجة ومقدمتها أو توقف المقصود لذاته عليه كاقسام اللفظ والدلالة (قوله في رسالته) أي منها ويلزم كونه مقصوداً من المنطق لوضعها فيه بحيث لاتخرج عنه (قوله بحث) أصله التفتيش في الارض بنحو عود ثم نقل للمسئلة الخفية لعلاقة المجاورة اذ جرت عادتهم به عند التأمل فيها (قوله بحث الالفاظ) أي والدلالة (قوله التصورات) أي القول الشارح ولو عبر به لكان أولى لشمول التصورات الكليات أيضاً (قوله القضايا) أي شرح حقيقتها وأقسامها وتناقضها وعكسها (قوله القياس) أي شرح ماهيته وأقسامه من اقتراني واستثنائي وحملي وشرطي وبرهان وجدل وخطابة وشعر ومغالطة (قوله مستعيناً) حال من فاعل أوردنا والمطابقة بينهما في الافراد لاستعمال نا في المتكلم وحده المعظم نفسه (قوله على اكمالها) خصه الشارح لقرينة المقام والاهتمام بما هو بصدده وان كان حذف المعمول يفيد العموم (قوله انه) أي الله تبارك وتعالى في قوة العلة لقوله مستعيناً بالله تعالى (قوله مفيض) أي معطي عطاء كثيراً (قوله الخير) أي مافيه نفع (قوله والجود) أي اعطاء ماينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي عطف خاص على عام لعدم تخصيص الخير بما ينبغي الخ (قوله يوناني) بضم المثناة تحت أي منسوب ليونان صنف من العجم لو ضمة في لغتهم (قوله معناه) أي الذي نقله اليه المناطقة قيل انه مركب من ثلاث كلمات في لغتهم ايسا ومعناه أنت وأغو ومعناه أنا وا كي بالكاف ومعناه ثم بفتح المثلثة أي أجلس أنت وأنا هناك نبحث في الكليات الخمس ثم

(مستعينا بالله تعالى) أي متنزه عن كل نقص أي طالبا منه سبحانه وتعالى خلق ايراد مايجب استحضاره وكسبه لا المشاركة فيه لتسهيله اذ لا شريك له سبحانه وتعالى في خلق أفعال العباد فشبه وقوع أفعالهم بين قدرة الله سبحانه وتعالى بالخلق وقدرة العبد بالكسب بوقوعها بين قدرتين لخالقين لتسهيلها فرضاً وتناسى التشبيه وادعى دخول المشبه في المشبه به وقد استعار الاعانة من المشبه به للمشبه والقرينة حالية واشتق منه مستعيناً على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية (انه) أي الله سبحانه وتعالى (مفيض) بضم الميم وكسر الفاء وسكون المثناة تحت فضاد معجمة أي مكثر اعطاء (الخير) بفتح المعجمة وسكون المثناة أي الشيء النافع (و) مفيض (الجود) بضم الجيم وسكون الواو أي اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي اعطاؤه على وجه ينبغي الاعطاء عليه عطف خاص لاطلاق اعطاء الخير عن تقييده بما ينبغي الخ وجملة انه مفيض الخير والجود مستأنفة استئنافاً بيانياً جواب عن سؤال تقديره لم استعنت بالله سبحانه وتعالى (ايساغوجي) بكسر الهمز وسكون المثناة تحت وضم

الخمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل معناه المدخل أي مكان الدخول في المنطق سمى ذلك به باسم الحكيم الذي استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسئلة بقوله يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير

نقله المناطقة بعد ابدال الكاف جيا وحذف همز الكلمتين الاخيرتين للكليات الخمس (قوله الخمس) وجه حصرها فيها ان الكلي اما تمام الماهية أولا والثاني اما داخل فيها أولا وكل من الاخيرين اما مساو لها أو أعم منها (قوله الجنس) هو جزء الماهية المشترك بينها وبين غيرها كالحيوان المشترك بين الانسان وغيره من أنواعه وقدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وعلى الفصل لانه يقال في جواب ماهو بحسب الشركة فقط والفصل يقال في جواب أي شيء هو في ذاته وعلى الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والنوع) هو تمام الماهية كالانسان بالنسبة لافراده وقدمه على الفصل لان النوع يقال في جواب ماهو بحسب الشركة تارة والخصوصية أخرى (قوله والفصل) هو جزء الماهية المساوي لها وقدمه على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والخاصة) هي الوصف العارض للماهية القاصر عليها وقدمها على العرض العام لاختصاصها بالماهية (قوله والعرض العام) هو العارض للماهية المشترك بينها وبين غيرها (قوله ذلك) أي المذكور وهو الكليات الخمس وأتى باشارة البعيد لطول الفاصل بينهما (قوله به) أي ايساغوجي (قوله باسم الحكيم) بدل من به فهي من تسمية الشيء باسم واضعه لعلاقة السببية وله اسم آخر وهو ارسطو بكسر الهمز وفتح الراء والسين والطاء المهملين وله اسم آخر أيضاً وهو ارسطاطاليس (قوله وقيل باسم متعلم الخ) وذلك أن حكيما استخرج الكليات الخمس وجمعها عند رجل اسمه ايساغوجي فطالعها فلم يفهمها فلما رجع الحكيم قرأها عليه فصار يقول له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فسميت باسمه للمناسبة بينهما في الجملة والمشهور ان ايساغوجي اسم لوردة ذات أوراق خمسة فنقل للكليات للمشابهة في الحسن (قوله وفي نسخ الخ) أي فان

الذين المعجمة وكسر الجيم يوناني مركب من ثلاث كلمات أصله ايسا اغوا كي ومعنى ايسا أنت ومعنى أغوا أنا ومعنى أكي ثم بفتح المثلثة والميم مثقلا أي أجلس أنت وأنا هناك نبحث في الكليات الخمس فحذف منه همز أغو وهمز أكي وأبدل الكاف جيا وسمي به الكليات الخمسة وقيل انه اسم الحكيم الذي استخرجها ودونها وقيل اسم تلميذه ثم نقل اليها وقيل اسم وردة ذات أوراق خمس ثم نقل اليها للمشابهة في الحسن ثم صار حقيقة عرفية فيها فهي المراد هنا ولما كانت متوقفة على اللفظ واقسامه والدلالة واقسامها بدأ بها فقال

ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما وضع

وقفت على نسخة مخالفة لما شرحته فلا تنسبني الى خطأ أو سهو (قوله ولما كانت معرفة الكليات الخ) جواب سؤال نشأ من قوله وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وهو ما وجه بحث المنطقي عن اللفظ ودلالته مع خروجهما عن موضوع فنه (قوله الكليات) أي ماهياتها وأقسامها وما يتعلق بها (قوله تتوقف الخ) أقسام التوقف خمسة توقف شروعي كتوقف المطالعة في الكتاب على مقدمته وتوقف شعوري كتوقف المعرف بفتح الراء على تعريفه وتوقف وجودي كتوقف الكل على أجزائه وتوقف تأثيري كتوقف المعلول على علته الفاعلية وتوقف شرطي كتوقف المشروط على شرطه وما هنا من الاول (قوله المطابقة الخ) بيان للدلالات الثلاث (قوله وأقسام اللفظ) عطف على الدلالات (قوله ببيانها) أي الدلالات وأقسام اللفظ (قوله اللفظ) احترز به عن غيره كالكتابة والاشارة والعقد والنصب فلم يعتبروا دلالته كما يأتي (قوله بالوضع) أي تعيين اللفظ للمعنى احترز به عن اللفظ الدال بالعقل أو الطبع فلم يعتبروا دلالته كما يأتي أيضاً (قوله وهو) أي اللفظ الدال بالوضع (قوله) وضع بضم فكسر أي عين (قوله بتوسط الوضع) أي لتمام المعنى دفع به نقض كل تعريف من تعاريف الدلالات الثلاث بالآخرين وسأبينه ان شاء الله تعالى (قوله على تمام) أي جميع قيل لا حاجة اليه لان اللفظ انما يوضع ليدل على تمام ما وضع له وأجيب بأنه احترز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثي ورد بأنها مطابقة لا تخرج بلفظ التمام لان اللفظ وضع لنفسه كما وضع لمعناه أقول لا يرد البحث من أصله لان وضعه لتمام معنى لا يمنع دلالته على جزئه أو لازمه مجازاً كما يدل على تمامه حقيقة فاحترز بلفظ تمام في تعريف المطابقة عن دلالته على جزئه أو لازمه وعدل عن جميع لاشعاره بالتركيب فلا يشمل الدلالة على بسيط (قوله وضع) بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ

[(اللفظ الدال) بشد اللام أي المفهم بضم الميم وسكون الفاء وكسر الهاء (بـ) سبب (الوضع) بفتح الواو وسكون الضاد المعجمة فعين مهملة أي التعيين من الواضع لمعنى بحيث متى استعمل فهو المراد به اعلم ان انتقده من عرفوا الدلالة بانها فهم أمر من أمر فاورد عليه ان الفهم صفة الشخص الفاهم والدلالة صفة الدال فهما متباينان وان اللفظ يتصف بالدلالة بمجرد وضعه وبعد استعماله والتعريف يقتضي انه لا يوصف بها الا حال استعماله فالصواب تعريفها بانها كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر وأجيب عن الاول بأن سببه قطع العامل عن معموله واعتبار مجرد الفهم وليس التعريف كذلك بل هو فهم من أمر ولاشك ان الفهم من الامر صفة للامر المفهم الدال وعن الثاني بأن وصف اللفظ بالدلالة قبل استعماله مجاز باعتبار مايؤول اليه وبعده مجاز باعتبار ما كان والتعريف انما هو للحقيقة وخبر اللفظ الدال بالوضع (يدل) بفتح التاء تحت وضم الدال المهمل وشد اللام أي يفهم بضم فسكون فكسر باعتبار وضعه لتمام معناه وصلة يدل (على تمام ما) أي المعنى الذي (وضع)

ولم

له بالمطابقة) لمطابقته أي موافقته له من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقتا (و) يدل (على جزئه) أي على جزء ما وضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى مايلازمه) أي ما يلازم ماوضع له (في الذهن

ولم يبرز مع جريانه على غير ماهو له لامن اللبس بناء على ان وجوب ابرازه مطلقاً عند البصري في الصفة دون الفعل وهي طريقة والثانية لافرق بينهما في وجوبه مطلقاً وعليها المصنف سلك سبيل الكوفي (قوله بالمطابقة) أي بدلالة تسمى مطابقة (قوله لمطابقته)أي المدلول الخ تعليل لتسميتها مطابقة (قوله له) أي الدال أو الموضوع له (قوله وعلى جزئه) أي في ضمن دلالته على كله فهو فهم واحد لكن يعتبر تارة من حيث تعلقه بالكل فيكون مطابقة وتارة يعتبر من حيث تعلقه بالجزء في ضمن الكل فيكون تضمناً وقيل يفهم الجزء أولا ثم يفهم الكل وقيل بالعكس فهما فهمان على الاخيرين والتضمن سابق على المطابقة على أولهما ومتأخر عنها على ثانيهما والمراد على كل حال بتوسط وضع اللفظ لتمام معناه لئلا تنتقض التعاريف كما تقدم وسنبينه ان شاء الله تعالى (قوله لتضمن المعنى) أي الذي وضع اللفظ له تعليل لتسميتها تضمناً (قوله له) أي المعنى الذى استعمل اللفظ فيه (قوله بخلاف البسيط) أي فتنفرد فيه المطابقة عن التضمن بيان لمفهوم ان كان له جزء (قوله كالنقطة) بضم النون مثال لما وضع لمعنى بسيط (قوله وعلى مايلازمه) أي معنى تصوره لازم لتصور المعنى الذى وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة واللزوم والملازمة عدم الانفكاك بين شيئين والمقتضى منهما للآخر يسمى ملزوماً والآخر يسمى لازماً (قوله في الذهن) أي بحيث متى تصور فيه الملزوم تصور فيه لازمه كلزوم الملكة لعدمها فيه احترز به عما يلازمه في الخارج فقط كسواد الغراب والزنجي فالدلالة عليه ليست التزامية لان اللزوم الخارجي لا يكفي فيه انتقال الذهن من الملزوم الى لازمه لتوقفه على تكرار المشاهدة فان من لم تتكرر مشاهدته كالاعمى ومن لم ير الغراب أصلا يتصور الغراب ولا يجزم بلزوم السواد له بل لا يتصوره عند تصور الغراب فمن قال المناسب اطلاق اللزوم

عائد ماموصولة يدل (ب) دلالة تسمى بدلالة (المطابقة) بضم الميم وفتح الموحدة لمطابقة الدال لمدلوله أي موافقته له (و) اللفظ الدال بالوضع يدل باعتبار وضعه لتمام ماوضع له (على جزئه) أي المعنى الذي وضع له في ضمن دلالته على تمام ماوضع له فهو فهم واحد له اعتباران اعتبار تعلقه بالتمام فهي مطابقة واعتبار تعلقه بجزئه فهي تضمن وقيل قبلها مقدمة لها وقيل بعدها تأكيداً لها (ب) دلالة تسمي بدلالة (التضمن) بفتح المثناة فوق والضاد المعجمة وضم الميم مثقلا لتضمن المعنى الموضوع له لجزئه المدلول عليه (ان) بكسر فسكون حرف شرط (كان له) أي الموضوع له (جزء) فان لم يكن له جزء فليس للفظ الموضوع له دلالة تضمن (و) اللفظ الدال بالوضع يدل باعتبار وضعه لتمام ماوضع له (على ما) أي المعنى الذى (يلازمه) فاعله المستتر عائد ما ومفعوله البارز

ضمير المعنى الذى وضع اللفظ له وصلة يلازمه (في الذهن) بكسر الذال المعجمة أي القوة التي تهيء النفس

بالالتزام) لالتزام المعنى أى استلزامه له سواء لازمه في الخارج أيضا أم لا (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أي الحيوان أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) ودلالة

اللازم الخارجي فقط فان المدار على انتقال الذهن والخارجي يكفي فيه لم يصب فضلا عن مخالفته الاصطلاح والله أعلم ولم يقل ان كان له لازم كما قال في التضمن ان كان له جزء فلعله تبع الامام في قوله ان المطابقة تستلزم الالتزام اذ كل معلوم لابد له من لازم ذهني يلزم من تصوره تصوره وهو كونه ليس غير نفسه وان رد عليه بأن شرط الالتزام كون اللزوم بينا أى لايحتاج لواسطة وكونه أخص أى يكفي في حكم العقل به تصور الملزوم وحده كلزوم الملكة لعدمها ولزوم المغايرة المذكورة ليس كذلك اذ لايلزم من تصور معلوم تصور غيره فضلا عن مغايرته (قوله بالالتزام) أى بدلالة تسمي التزاما (قوله لالتزام المعنى) أى الموضوع له اللفظ علة لتسميتها التزاما (قوله له) أى اللازم الذى دل عليه اللفظ (قوله لازمه في الخارج أيضا) أى كزوجية الاربعة وفردية الثلاثة (قوله أم لا) أى كالملكة لعدمها كالبصر للعمي والعلم للجهل والسمع للصمم والكلام للبكم فانها ملازمة له ذهنا بحيث متى تصور تصورت لاخارجا (قوله كالانسان) أى هذا اللفظ تمثيل للفظ الدال بالوضع وللدلالات الثلاثة (قوله وعلى قابل العلم الخ) أورد الحفني الدلجي انه لايكفي تصور الانسان في حكم العقل بلزوم قابلية ماذكر له فلزومها له بين بالمعنى الاعم وشرط الالتزام اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فدلالة الانسان على قابل العلم الخ ليست التزاما وأجاب بأن المثال لاتشترط صحته لانه لمجرد الايضاح فالبحث فيه ليس من شأن المحصلين وتبعه غيره أقول بل لزوم القابلية المذكورة له بالمعنى الاخص كلزوم الملكة لعدمها لان حقيقته حيوان ناطق أى مدرك للعلم وصنعة الكتابة وغيرهما بالقوة والقابلية فالتمثيل صحيح والآن أوفي بما وعدت به وذلك انه أورد على تعريف المطابقة بالدلالة على تمام المعنى والتضمن بالدلالة على جزئه والالتزام بالدلالة على لازمه الذهني البين الاخص أنها غير مطردة أى لايلزم من

وجودها

والتصديقية سواء لازمه في الخارج أيضا كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة أولا كالملكة لعدمها واحترز عن مايلازم في الخارج فقط كسواد الغراب فليست الدلالة عليه التزاما (و) دلالة تسمي بدلالة (الالتزام) لاستلزام المعنى الموضوع له المعنى المدلول عليه ومثل المصنف للدلالات الثلاث فقال (ك) لفظ (الانسان) الموضوع للحيوان الناطق (فانه) أى لفظ انسان (يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة و) يدل (على أحدهما) أى الحيوان أوالناطق (بالتضمن و) يدل (على قابل) بكسر الموحدة أى الصالح للاتصاف (العلم) بكسر فسكون أى الادراك المطلق (وصنعة الكتابة) اضافته للبيان (بالالتزام) لان حقيقة الانسان حيوان ناطق أى قابل للعلم والكتابة وغيرهما فالقبول المذكور لازم له ذهنا لزوما بينا بالمعنى الاخص كلزوم الملكة لعدمها

(تنبيهات الاول) معنى اللزوم عدم الانفكاك فان لم يحتج لدليل فبين بكسر المثناة مثقلة كما ذكر وان احتاج له كلزوم الحدوث للعالم بفتح اللام فغير بين وان كفى في جزم العقل به تصور الملزوم كما ذكر فهو أخص وان توقف على تصور الملزوم ولازمه كلزوم التعجب للانسان فهو أعم وشرط دلالة الالتزام اللزوم البين الاخص (الثانى) القرافى دلالة العام على بعض جزئياته ليست مطابقة لانه ليس تمام معنى العام ولا تضمنا لانه ليس جزءه ولا التزاماً لانه ليس خارجاً عنه فهي قسم

رابع للدلالة أهمله القوم وأجيب عنه بأنها تضمن لتركب معنى العام من جزئياته (الثالث) تقسيم الدلالة الى المطابقة والتضمن والالتزام باعتبار المدلول وتنقسم باعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية وطبيعية لفظية كانت أو غيرها فاقسامها ستة لفظية وضعية كدلالة انسان على حيوان ناطق ولفظية عقلية كدلالة لفظ على لافظه ولفظية طبيعية كدلالة الأنين على المرض وغير لفظية وضعية كدلالة الكتابة والاشارة والعقد والامارات على ما وضعت له وعقلية كدلالة الفعل على فاعله وطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء أو الغضب

وجودها وجود معرفاتها فهي غير مانعة لدخول أفراد من التضمن والالتزام في تعريف المطابقة وأفراد من المطابقة والالتزام فى تعريف التضمن وأفراد من المطابقة والتضمن في تعريف الالتزام وذلك فيما وضع لمجموع ملزوم ولازمه بوضع وللملزوم وحده بوضع آخر وللازم وحده كذلك كفرضنا ان لفظ شمس وضع لمجموع القرص ونوره ووضع للقرص وحده ووضع للنور وحده فاذا اعتبر وضعه لمجموعهما فلا شك ان دلالته على أحدهما تضمن وتعريف المطابقة يشملها باعتبار الوضع لاحدهما اذ هو باعتباره تمام المعنى الموضوع له اللفظ وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على النور التزام يقينا مع دخوله في تعريف المطابقة باعتبار وضعه للنور وحده فشمل تعريف المطابقة التضمن والالتزام فهو غير مانع وان اعتبر وضعه لاحدهما فدلالته عليه مطابقة بلا شك وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على نوره التزام بلا شك وتعريف التضمن يشمله باعتبار وضعه لمجموعهما أيضا فشمل تعريف التضمن المطابقة والالتزام فهو غير مانع أيضا وان اعتبر وضعه للنور فدلالته عليه مطابقة جزما وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص وحده وان اعتبر وضعه لمجموعهما فدلالته على النور تضمن وتعريف الالتزام يشمله باعتبار وضعه للقرص وحده فشمل تعريف الالتزام المطابقة والتضمن أيضا فهو غير مانع أيضا والجواب عن ذلك كله اعتبار وضع اللفظ لتمام معناه فقط في

والمعتبر من الستة القسم الاول لان التعريف والحجة لا يكونان الا بالالفاظ الموضوعة (الرابع) المطابقة وضعية اتفاقاً والتضمن والالتزام قيل وضعيان وقيل عقليان وقيل التضمن وضعي والالتزام عقلي (الخامس) تنفرد المطابقة فيما لاجزء له ولا لازم له ذهنياً بيناً بالمعنى الخاص وتنفرد التضمنية عن الالتزام فيما له جزء وليس له لازم ذهني خاص وينفرد الالتزام عن التضمن فيما له لازم ذهني خاص ولا جزء له فالمطابقة أعم مطلقاً من التضمن والالتزام وبين هذين عموم وجهي.

العام على بعض أفراده كجاء عبيدي مطابقة لأنه فى قوة قضايا بعدد أفراده أي جاء فلان وجاء فلان وهكذا

التعاريف الثلاثة وقد أشار له الشارح فيما تقدم بقوله بتوسط الوضع أى لتمام معناه بأن يقال المطابقة الدلالة على تمام المعنى باعتبار وضعه له والتضمن الدلالة على جزء المعنى باعتبار وضعه لتمامه الذي هو الكل والالتزام الدلالة على لازم المعنى باعتبار وضعه لتمامه الذى هو الملزوم فلا يرد ما ذكر (قوله العام) بشد الميم أى اللفظ الذى يستعمل فى مجموع الافراد التى يصلح لشموله لها بلا حصرلها فى عدد خاص فخرج ما لا يستعمل الا فى فرد واحد سواء كان معينا كعلم الشخص أو مبهما عنه الافراد متساوية كالنكرة في الاثبات وخرجت صيغ الاعداد لحصر أفرادها وله صيغ منها النكرة في سياق النفى وأسماء الشرط والاستفهام والموصولات والجمع المعرف بأل والجمع والمفرد المضافان لمعرفة (قوله كجاء عبيدي) أى كدلالة لفظ عبيدى على أحدهم (قوله مطابقة) خبر دلالة والجملة جواب عما أورده الامام شهاب الدين القرافي فى محصوله من ان دلالة العام على بعض أفراده خارجة عن الدلالات الثلاثة اذ الفرد ليس تمام معنى العام فتكون دلالته عليه مطابقة وليس جزءه فتكون تضمنا بل جزئى له ولا خارجا لازما حتى تكون التزاما والجواب المذكور أصله للاصبهانى شارح المحصول وتبعه الشارح (قوله لانه أى العام الخ) علة لقوله مطابقة (قوله في قوة قضايا الخ) رد بأنه انما يفيد ان دلالته على جميع معاني تلك القضايا مطابقة لأن دلالته على معني بعضها مطابقة اذ هو فى قوة الجميع لا البعض اذ لو كان في قوة البعض لساواه وانتفى كونه في قوة الجميع الشامل له ولغيره من أفراد العام اذ مساواته للجميع توجب زيادته على البعض فتبطل مساواته للبعض ودلالته على الجميع لا سبيل الى انكارها فهو مساو له لا للبعض فليست دلالته على البعض مطابقة وبأنه لا يلزم من كون شيء في قوة شيء آخر مساواته له فى الدلالة وبأن الكلام فى دلالة المفرد الوضعية لا في دلالة القضايا التى الصحيح فيها انها عقلية وبأنه ليس في قوتها بل الذى فى قوتها القضية الكلية التي موضوعها عام (قوله أى جاء فلان الخ) تفسير للقضايا التي بعدد

أفراد

فسقط ماقيل انها خارجة الدلالات الثلاث لان بعض أفراده ليس تام المعنى حتى تكون دلالته عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئى لانه فى مقابلة الكلي لان دلالة العموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هى كون الشىء بحالة يلزم من العلم

أفراد العام (قوله فسقط ما قيل الخ) تفريع على قوله دلالة العام على بعض أفراده مطابقة (قوله أنها) أى دلالة العام على بعض أفراده بيان لما بحذف من قالهمز مفتوح (قوله لان بعض أفراده) أى العام الخ تعليل لخروجها عن الثلاث (قوله ليس تام المعنى) أي للعام (قوله دلالته) أى العام (قوله عليه) أى بعض أفراده (قوله بل هو) أى فرد العام (قوله جزئي) مسلم باعتبار ذاته أما باعتبار اندراجه في معنى العام فهو جزء منه ودلالة العام عليه بهذا الاعتبار تضمن (قوله في مقابلة الكلي) ان أراد بالكلي عبيدي فبعض أفراده كزيد ليس جزئيا بالنسبة له بل هو جزء وانما هو جزئي بالنسبة الى عبد المفرد الكلي الذي هو من صيغ المطلق لا العام أو انسان ونحوه كذلك (قوله لان دلالة العموم) أى ذى العموم أى العام الخ جعله بعضهم علة لقوله سقط الخ الحفنى ولا يصح الا بتكلف بعيد فالاولى جعله علة لمحذوف دل عليه ما قبله والتقدير وانما كان العام كليا اه ويرد على الاول ان علة السقوط المفرع عليه بالفاء وهو قوله ودلالة العام الخ وعلى ما اختاره الحفني انه مصادرة وعلى ارتضاء الثاني فلا حاجة الى المقدر ويجعل علة لكلي (قوله من باب الكلية) رد بأن هذا من جهة الحكم عليه وليس الكلام باعتبارها وانما هو من جهة معناه في ذاته ونسبته لافراده فهو من باب الكل والكلام عليه الآن بهذا الاعتبار (قوله لا الكل) ممنوع فتحصل ان العام كل من حيث انه لا يصدق على فرد وحده موضوع للمجموع من حيث هو مجموع وكلية من حيث عموم الحكم عليه جميع أفراده وليس الكلام فيه فالحق ان دلالة العام على بعض أفراده تضمن لانه جزء من معنى العام (قوله والدلالة) أي بتثليث الدال المهملة وغرض الشارح بهذا شرح ماهية الدلالة وتعريفها فالاولى تقديم هذا الكلام على تقسيمها السابق لتوقفه عليه (قوله كون الشيء) أى الدال لفظا كان أو غيره (قوله بحالة) باؤه للملابسة واضافته لما بليه للبيان (قوله يلزم) أي لزوما بينا أو غير بين

به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول فالدال هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به وقد بينتها في شرح آداب البحث والدلالة تنقسم الى فعلية كدلالة الخط والاشارة وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه وطبيعية

أشار له بعض المحققين قال والمراد باللزوم أي في تعريف الدليل ما كان على وجه النظر الخ أفاده الدلجي وتبعه الحفني وغيره وفيه نظر فان المطابقة والتضمن لا يتوقفان على واسطة وشرط الالتزام اللزوم البين كما تقدم فالمراد به في تعريف الدلالة خصوص البين وكلام بعض الحواشي في اللزوم المذكور في تعريف القياس كما قال ويأتي للشارح أيضا فيه (قوله به) أي الشيء الدال (قوله بشيء آخر) هو المدلول وهذا التعريف لبعض المتأخرين عدل اليه عن تعريفها المتقدمون بفهم أمر من أمر لما أورد عليه من ان الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة الدال فهما متباينان وتعريف الشيء بمباينه لا يصح ومن ان الشيء الموضوع لمعنى يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه وبعده وأجيب عن الاول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل المركب اذ تعريفهم الدلالة بفهم أمر من أمر لا بمجرد الفهم ولاشك ان الفهم من الامر صفة للدال الا ترى انه يقال هذا الدال فهم منه كذا أو يفهم منه كذا أو مفهوم منه كذا ولا يصح أن يقال للفاهم شيء من هذا وعن الثاني بأن وصف الشيء قبل الفهم أو بعده بالدلالة مجاز باعتبار ما يكون أو ما كان والكلام في شرح ماهية الدلالة الحقيقية فلا يصح ادخال المجازية فيه (قوله والاول) أي الملزوم (قوله والثاني) أي اللازم (قوله فالدال الخ) تفريع على قوله الاول الخ (قوله وقد بينتها) أي الدلالة والدال والمدلول (قوله في شرح آداب البحث) أي للسمرقندي والمناسب أن يزيد أيضا (قوله فعلية) أي وضعية بدليل المثالين وسكت عن الدلالة العقلية كدلالة الفعل على فاعله والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء وصفرته على الخوف قال المحشيون ثم تسمية غير اللفظية فعلية لغير الشارح وهو مطلع (قوله الخط) أي الصورة التي في الشيء المكتوب لا المعنى المصدري فدلالته عقلية (قوله والاشارة) أي الهيئة القائمة بالمشير ومثلهما العقد والنصب (قوله وعقلية) أي لفظية بدليل المثال (قوله وطبيعية)

كدلالة الانين على الوجع ووضعية وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهي المرادة هنا ومن ثم كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر .

أي لفظية بدليل التمثيل أيضا (قوله ووضعية) أي لفظية بدليل ما بليه فقد فصل بين قسمي الوضعية ولم يتمم أقسام العقلية والحاصل ان أقسام الدلالة ستة لانها اما لفظية واما غيرها وكل منهما اما وضعية واما عقلية واما طبيعية وقد علمت أمثلتها مما تقدم (قوله وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق الخ) شمل دلالتي اللفظ العقلية والطبيعية فهو غير مطرد وغير مانع فتناسب أن يزيد بواسطة الوضع لاخراجهما (قوله وهي) أي دلالة اللفظ الوضعية (قوله متى أطلق الخ المعنى) أتى بمتى التي هو سور الكلية اشارة الى انه يشترط في دلالة الالتزام كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص لانه الذي بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه فهم وهو بخلاف من أتى باذا التي للاهمال فلا يفهم ذلك لان المهملة في قوة الجزئية اه وهذا يؤيد بحث السابق في اللازمة (قوله هنا) أي في علم المنطق أي لا غيرها من الدلالة غير اللفظية وضعية كانت أو عقلية أو طبيعية والدلالة اللفظية الطبيعية والعقلية كما يفيده تعريف الطرفين (قوله ومن ثم كانت الدلالة) أي المعتبرة هنا وهي اللفظية الوضعية بدليل ما تقدم وما يأتي ففيه اظهار في محل الضمير لمزيد الايضاح (قوله نسبة بين اللفظ والمعنى الخ) قصد به توجيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين في تعريف الدلالة وان كلا التعريفين صحيح مبني على اعتبار صحيح غير الاعتبار الذي بنى عليه الآخر مع زيادة اعتبار صحيح ينبني عليه تعريف ثالث صحيح أيضا يفيد انها صفة للسامع قال القطب في شرح المطالع التحقيق أن ههنا أمورا أربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة والمعنى الذى جعل بازائه واضافة عارضة بينهما وهي الوضع أي جعل اللفظ بازاء المعنى واضافة ثانية بينهما عارضة بعد عروض الاضافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على معنى كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بوضعه له عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه منفهما منه عند اطلاقه وكلا المعنيين لازم هذه الاضافة فأمكن تعريفها

بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه أى انفهامه وتارة الى السامع فتفسر بفهمه المعنى أي انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء أن المطابقة لاتستلزم التضمن وكذا لاتستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازي وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة

بأيهما كان اه (قوله بذلك) أى بكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى (قوله بفهم المعنى) أي انفهامه في شرح السيد على المفتاح ان كل هذه التعاريف من المساهلات التى لاتخل بالمقصود وذلك لان الدلالة صفة اللفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بابنه فاذا فسرت بالانتقال من اللفظ الى المعنى أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ماذكر وتلك الحيثية هي الدلالة (قوله ان المطابقة لاتستلزم التضمن) أى لانفرادها عنه فى دلالة البسيط الذى لاجزء له وهذه قضية طبعية معدولة المحمول كقولنا الحيوان لايستلزم الانسان فلا يقال انها سالبة كلية تنعكس كنفسها الى قولنا التضمن لايستلزم المطابقة وهذا باطل بل يستلزمها ضرورة أنه فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له (قوله وكذا لاتستلزم الالتزام) لجواز ماهية ليس لها لازم ذهنى بالمعنى الاخص وفصله عما قبله لامرين الاول كون هذه النسبة لم تعلم من المتن والثانى رجوع خلاف الرازي اليها فقط (قوله خلافا للفخر الرازي) أى فى قوله باستلزام المطابقة الالتزام) لان كل ماهية لها لازم ذهنى لان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير نفسها ورد بأن هذا ليس لزومه بالمعنى الاخص اذ لايكفى تصور الماهية في جزم العقل بلزومه لها اذ لايلزم من تصورها خطور غيرها بالبال فضلا عن سلب كونها غيرها وعلم من هذا ان التضمن لايستلزم الالتزام لان لازم الجزء لازم لكله فيلزم من نفيه عن الكل نفيه عن جزئه (قوله ضرورة) أى استلزاما ضروريا لان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له والالتزام فهم اللازم عقب فهم ملزومه وحكى السعد عن الكاتبى ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور كونها

لفظية لانها بمحض اللفظ والاخريان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه أو لازمه وقيل وضعيتان وعليها أكثر المناطقة واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كسواد الغراب والزنجي ولازم ذهنا فقط

مركبة ورده بأن تصور الماهية لايستلزم تصور كونها ماهية فضلا عن كونها مركبة أو بسيطة والا لكانت المطابقة مستلزمة الالتزام (قوله لفظية) الاولى وضعية أى اتفاقا (قوله بمحض اللفظ) أى ليست متوقفة على غير معرفة الوضع لايعني انه ليس للعقل مدخل فيها لان له مدخلا في جميع الدلالات (قوله والاخريان) أي التضمن والالتزام (قوله لتوقفهما الخ) أى ولعدم وضع اللفظ للجزء واللازم (قوله على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه الخ) أى فيتوقفان على مقدمة زائدة على العلم بالوضع وهى انه متى فهم الكل فهم جزؤه ومتى فهم الملزوم فهم لازمه (قوله وقيل وضعيتان) أى لان للوضع مدخلا فيهما وقال الشارح فى لب الاصول المطابقة والتضمن وضعيتان والتضمن عقلي لدخول المعنى التضمنى في المعنى المطابقى ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار وعلى هذا الآمدى وابن الحاجب وجماعة من المحققين والحاصل ان الدلالات الثلاثة مستندة للوضع لكن المطابقة مستندة له بلا واسطة لان المعني المفهوم من اللفظ عين ماعين اللفظ له بالوضع التحقيقى الاولى كدلالة انسان على الحيوان الناطق أو التأويلي الثانوى كدلالة أسد على رجل شجاع وفي التضمن والالتزام بواسطة فالوضع ليس سببا تاما لهما بل سبب سبب بخلاف المطابقة وبيانه ان الوضع سبب في فهم المعنى المطابقى وفهمه سبب فى فهم جزئه ولازمه فالوضع سبب فى المطابقة وسبب سبب في التضمن والالتزام والحاصل ان فى اقسام مقدمتين احداهما وضعية وهى كلما أطلق اللفظ فهم مسماه والثانية عقلية وهى كلما فهم المسمى فهم جزؤه ولازمه فالمطابقة استندت للاولى وحدها واتفق على انها وضعية والتضمن والالتزام من نظر الى استنادهما الى الاولى قال هما وضعيتان ومن نظر الى استنادهما الى الثانية قال عقليتان (قوله كسواد الغراب والزنجى) أي لتجويز

كالبصر للعمي والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف كغيره لان اللزوم الخارجي لو جعل شرطا لم تحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر

العقل غرابا غير أسود وزنجيا كذلك (قوله كالبصر للعمى) اذ لا يمكن تصور العمى في الذهن بدون تصور البصر فيه وهما في الخارج متنافيان (قوله اللزوم الذهني) أي البين الذي لا يحتاج لواسطة بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم العقل به تصور الملزوم وحده سواء كان خارجيا أيضا كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة أم لا كلزوم البصر لمعنى العمى كما تقدم للشارح وأما البين بالمعني الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين فلا يكفي في دلالة الالتزام ووجه نسبة الاول أخص والثاني أعم انه كلما تحقق الاول تحقق الثاني لان كل ما كفي فيه تصور الملزوم يكفي فيه تصور الملزوم واللازم لان تصور اللازم يزيد تصور الملزوم قوة في الحكم باللزوم ولا يلزم من تحقق الثاني تحقق الاول وغير البين هو المحتاج الى واسطة كلزوم الحدوث للعالم (قوله كغيره) دفع به ما يتوهم من نسبة المصنف الى سهو أو خطأ في ذلك (قوله لان اللزوم الخارجي) أي فقط الخ علة لقوله والمعتبر اللزوم الذهني (قوله شرطا) أى في دلالة الالتزام (قوله لامتناع) أي انتفاء الخ علة للملازمة الشرطية المتصلة (قوله واللازم) أى انتفاء تحقق دلالة الالتزام بدون اللزوم الخارجي فقط (قوله الملزوم) أى كون اللزوم الخارجي فقط شرطا في دلالة الالتزام (قوله لان العدم) أى داله أى اللفظ الموضوع له (قوله كالعمي) مثال لدال العدم (قوله كالبصر) مثال للملكة (قوله لان العمي) أى معناه الموضوع له علة لقوله يدل على الملكة وكون العمي عدم البصر مذهب الفلاسفة ومذهب المتكلمين العمي معنى يوجد في محل البصر مضاد له وذلك ان لفظ العمى موضوع لعدم البصر لا للعدم والبصر معا فتكون دلالته على البصر تضمنا فمدلول العمى المطابقي هو العدم المقيد بالبصر والبصر الذى هو قيده خارج عنه فدلالته عليه التزامية لانه لازم له لزوما بينا بالمعني الاخص لان تصور العدم المضاف الى شيء يستلزم تصور

الشيء

عما من شأنه أن يكون بصيرا مع أن بينهما معاندة في الخارج (ثم اللفظ) الدال (اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) بأن لا يكون له جزء كق علما أو يكون له جزء لا معنى له (كالانسان) أوله جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه كعبد الله علما لانسان لان المراد ذاته لا العبودية والذات الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق علما لانسان

الشيء المضاف اليه فان قيل هذا يفيد تأخر فهم اللازم عن فهم الملزوم وقد سبق التصريح به لكن ينافيه ان المضاف يتعرف بالمضاف اليه فان هذا يفيد سبق الالتزام فيقال فى جوابه ان أردت أنه سابق بحسب فهمه من اللفظ فهو ممنوع لان الالتزام لا يكون الا تابعا للمطابقة وان أردت سبق تصوره فى نفسه فلا بعد فيه (قوله عما من شأنه الخ) اشارة الى أن الجماد لا يوصف بالعمى ثم يحتمل ان المراد من شأن شخصه كالذى عمى بعد ابصاره أو من شأن نوعه كالذى ولد أعمى أو من شأن جنسه القريب كالعقرب (قوله بينهما) أى العمى والبصر (قوله الدال) أى بالوضع بقرينة ما تقدم وأشار به الى أن أل للعهد الذكرى فمراده تشبيه اللفظ الدال بالوضع المتقدم فى قوله اللفظ الدال بالوضع (قوله الذى لا يراد بالجزء) منه دلالة على جزء معناه الذى واقع على اللفظ فهو جنس شامل للمفرد والمؤلف وقوله لا يراد الخ فصل مخرج المؤلف أورد عليه انه يشمل المؤلف فهو غير مطرد اذ يصدق عليه بجزئه الثانية لا يراد بشيء منها دلالة على جزء معناه وأجيب بأن المراد بالجزء منه الجزء القريب أي ما كان جزء بلا واسطة وبحث فيه بأن القرب أمر اضافي وتعريف غير الاضافي مستهجن لتوقفه على غيره ففيه خفاء وشأن التعريف الوضوح فالاولى تنكير الجزء بأن يقال لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه والنكرة المنفية من صيغ العموم أى الذى انتفت ارادة الدلالة على كل جزء من أجزائه والمركب ثبت ارادة دلالة بعض أجزائه وهى الكلمات على جزء معناه (قوله كق) علما قيده بالعلمية ليكون مفردا لا جزء له (قوله ذو معنى) أى في وضعه الاصلى قبل نقله وجعله علما (قوله لكن لا يدل عليه) أى بعد نقله وجعله علما لصيرورة كلمتيه اثنتين تركب منهما كحرفي هجاء كزاى زيد وبائه استدراك

(ثم اللفظ) أى الدال بالوضع (اما) بكسر الهمز وشد الميم (مفرد) بضم الميم وسكون الفاء وفتح الراء (وهو) أى حقيقة المفرد اللفظ الدال بالوضع (الذى) جنس شمل المفرد والمؤلف (لا يراد) بضم المثناة تحت أى لا يقصد (بالجزء منه) أى جزئه ونائب فاعل يراد (دلالة على جزء معناه) أى اللفظ قوله لا يراد الى آخره فصل مخرج المؤلف وتعريفه شمل ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وماله جزء غير موضوع لمعنى (كانسان) وماله جزء موضوع لمعنى خارج عن معنى كله كمعدي كرب علما وماله جزء موضوع لجزء معناه ولا يراد بجزئه دلالة على معناه كحيوان ناطق علما على انسان فان المراد به الشخص المعين لا غير

لان المراد ذاته لاالحيوانية والناطقية (واما مؤلف وهو الذى لايكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامى الحجارة) لان الرامي مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمى

على قوله ذو معنى لرفع ايهامه دلالته عليه قال الشيخ في الشفاء انه لا يصدق على عبدالله علما أنه يدل جزؤه على معنى بل كل جزء من اجزائه عند قصد معناه العلمى بمنزلة زاى زيد (قوله لان المراد) أى من عبد الله علما (قوله ذاته) أي المعينة المشخصة (قوله لا العبودية بالياء المصدرية) أي كونه عبداً مخلوقاً أو عابداً لله تعالى (قوله دال) أى جزء اللفظ (قوله عليه) أى جزء المعنى (قوله لكن لا يكون) أى جزء المعنى استدراك على قوله دال عليه لرفع ايهامه ارادة دلالته عليه (قوله مرادا) أي من جزء اللفظ (قوله لان المراد) أى من حيوان ناطق علما لانسان (قوله ذاته) أى المشخصة المعينة بقى انه تقدم ان أجزاء المركب المجعول علما انتسخت دلالتها على ما كانت تدل عليه قبل العلمية وصارت كالحروف الهجائية فلا وجه لقوله ان حيوانا ناطقا علما على انسان يدل جزؤه على جزء معناه دلالة غير مرادة ومقتضى كلام الشارح ان صور المفرد أربعة وقد جعلها القليوبي أربع عشرة صورة فانظرها في حاشيته على هذا الشرح وقد لخص الملوى كلامه في حاشيته على هذا الشرح فان ذكرها يشوش ذهن المبتدى (قوله كذلك) أى المفرد في أنه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه (قوله بأن يراد بالجزء منه الخ) تصوير لقوله لا يكون كذلك فقوله الذي معناه اللفظ جنس شامل للمؤلف والمفرد وقوله لا يكون كذلك فصل مخرج المفرد (قوله كرامي الحجارة) أى مركبا اضافيا لا علما والا فهو مفرد كما تقدم فلفظ رامى يدل على ذات وقع منها رمي دلالة مرادة ولفظ الحجارة دل على الجسم المخصوص كذلك ومجموع المعنيين معنى رامى الحجارة فيتوقف التركيب على كون اللفظ له جزء وكون جزئه له معنى وكون معناه جزء معنى المركب وكونه دالا عليه دلالة مقصودة فشروطه أربعة (قوله لان الرامى الاولى) حذف أل لان جزء المركب رامى بدون أل الخ لتمثيل المصنف برامي الحجارة للمؤلف (قوله له) أى الذات وذكر ضميره لان الذات مذكر وتاؤه ليست للتأنيث ولذا أطلق على الله

(واما) بكسر الهمزة وشد الميم (مؤلف) بضم الميم وفتح الهمزة واللام مثقلا آخره فاء (وهو) أى حقيقة المؤلف اللفظ الدال بالوضع (الذى) جنس شمل المؤلف والمفرد (لايكون كذلك) أى المفرد فى كونه لا يراد بجزئه دلالته على جزء معناه فصل مخرج المفرد فهو اللفظ الدال بالوضع الذى يراد بجزئه دلالته على جزء معناه وذلك (كرامي الحجارة) مركباً اضافياً معناه شخص رمى الجسم المخصوص فجزآه رامى والحجارة وكل منهما مراد به الدلالة على جزء معناه

والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف لانه مقدم طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع

جل ثناؤه (قوله والحجارة) مرادة الدلالة على جسم معين بحث فيه بوجهين أحدهما ظاهر كلامه يفيد أن الحجارة جزء من هذا المركب وليس كذلك بل الجزء الثاني هي الاضافة والحجارة انما أتي به للتقييد قالوا في عبد الله مركبا اضافيا انه مركب من جزء مادى وهو لفظ عبد وجزء صورى وهي الاضافة قال الشيخ السنوسي المكتوبة في نحو عبد الله يعني لفظ الجلالة انما هي للتقييد هذا هو التحقيق ثم ظهر ان عبارة السنوسي غير صريحة في ذلك وان المضاف اليه جزء مادى أيضاً ولا يعارضه قول السيد المضاف اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه لانه فيما اذا كان المضاف هو المقصود وحده والمقصود هنا المضاف والمضاف اليه لتحقق التركيب بهما لكن لاينبغي أن يطلق على المضاف اليه في نحو عبد الله جزء تأدباً أفاده الملوى ثانيهما ان الحجارة تدل على جسم مادن أجسام الحجر وأفراده غير معينة فلم قيد الجسم بالمعين وأجيب عن هذا بأن التعيين نوعى لا شخصي فأورد عليه ان الرمي لم يتعلق بالنوع بل بالفرد وهو مبهم فعاد البحث فأجيب بأن النوع يوجد في فرده فاذا تعلق الرمي بفرد من نوع فقد تعلق بنوعه المعين (قوله لانه مقدم طبعاً) ضابط التقدم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث يوجد بدون المتأخر ولا عكس ولايكفي في وجود المتأخر وجود المتقدم ولا يكون المتقدم علة تامة لوجود المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين والجزء على كله ويسمى تقدما بالذات أيضاً وهذا أحد أقسام خمسة للتقدم ثانيها تقدم العلة بأن يكون المتقدم علة وسببا للمتأخر كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوئها ثالثها تقدم بالزمان كتقدم الاب على ابنه رابعها تقدم بالرتبة حساً ووضعاً كتقدم الامام على مأمومه أو عقلا كتقدم الجنس على نوعه خامسها التقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم ويرد على كلام الشارح ان المقدم على المؤلف جزءاً ماصدق المفرد لانه جزء ماصدق المؤلف والجزء مقدم على كله

ولأن قيوده عدمية والعدم مقدم على الوجود وأراد بالمؤلف المركب فالقسمة ثنائية ومن أراد به ماهو أخص منه فالقسمة عنده ثلاثية مفرد وهو مالا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو مادل جزؤه على جزء معناه والمراد بالارادة الارادة الجارية على

طبعاً وليس الكلام الآن في هذا انما هو في تقديم مفهوم المفرد على مفهوم المؤلف والثاني مقدم على الاول طبعاً لان التقابل بينهما من تقابل العدم والملكة والاعدام انما تعرف بملكاتها ولذا قدم صاحب الشمسية تعريف المركب لان القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فان القصد فيها الى الماصدقات اه حفني (قوله ولان قيوده) أورد عليه أن المتقدم قيد واحد وأجيب بأنه في قوة قيود وبأن الجمع للتعظيم (قوله والعدم مقدم على الوجود) أورد عليه ان هذا في العدم المطلق وليس مراداً هنا بل المراد هنا العدم الاضافي كما في الاعدام بالنسبة لملكاتها وهذا يقتضي تقديم الوجودي كما سبق (قوله وأراد بالمؤلف المركب) أي جرياً على المشهور بين المناطقة من انه لافرق بين التأليف والتركيب وذهب بعض المناطقة وأهل العربية الى أن التأليف أخص من التركيب لاشتراطهم في التأليف الالفة والمناسبة دون التركيب (قوله فالقسمة أي اللفظ الخ) تفريع على قوله وأراد الخ (قوله ثنائية) أي منسوبة لاثنين (قوله به) أي المؤلف (قوله ما) أي معنى (قوله هو) أي المعنى المراد من المؤلف (قوله منه) أي المركب وبحث فيه بأن تعريفه المؤلف والمركب الآتي يفيد تباينهما لاعتباره في المركب دلالة جزئه على غير جزء معناه وفي المؤلف دلالة جزئه على جزء معناه (قوله ثلاثية) أي منسوبة لثلاثة (قوله مفرد الخ) بيان للاقسام الثلاثة (قوله لايدل جزؤه على شيء) أي من أجزاء معناه ولا خارج عنه (قوله مادل جزؤه على جزء معناه) أي دلالة مقصودة ويبقى مادل جزؤه على جزء معناه بلا قصد غير داخل في شيء من الاقسام الثلاثة ويجاب بدخوله في المركب بأن يقال غير المقصود يشمل الجزء وغيره (قوله بالارادة) أي التي في

قانون اللغة حتى لو أراد أحد بألف الانسان مثلا معنى لا يلزم أن يكون مؤلفا والالفاظ الموضوعة للدلالة على ضم شيء الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف والترتيب فالتركيب ضم الاشياء مؤتلفة كانت أولا مرتبة الوضع أو لا فهو أعم من الاخيرين مطلقا والتأليف ضمها مؤتلفة سواء كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وان لم تكن مؤتلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه

ضمن يراد (قوله قانون اللغة) أى القواعد المأخوذة من تتبع كلام أهلها أى الارادة الجارية على مقتضى تلك القواعد (قوله حتى لو أراد أحد الخ) تفريع على قوله والمراد الخ (قوله معنى) أى هو جزء من معنى انسان (قوله والالفاظ الموضوعة الخ) أورد عليه انه بقى منها الجمع والضم والالصاق ونحوها وأجيب بأن المراد الالفاظ المشهورة التى كثر استعمالها فى ذلك وليس منها التصنيف اذ معناه تفريق الشيء وجعله أصنافا والترصيف التحسين (قوله مؤتلفة) أى كحيوان ناطق وقام زيد (قوله أولا) أى كانسان لا انسان (قوله مرتبة الوضع) أي كحيوان ناطق (قوله أولا) أي كناطق حيوان (قوله فهو) أى التركيب (قوله من الاخيرين) أى التأليف والترتيب والمناسب تأخير التفريع عن تعريفيهما لتوقفه عليه (قوله مطلقاً صفة لمحذوف) أي عموما (قوله مرتبة الوضع) ى فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق لانه يقتضي تقديم الجنس علي الفصل (قوله أولا) أى كناطق حيوان (قوله وهو) أى الترتيب (قوله بحيث) أي ملابسة لحالة (قوله يطلق) أي يصح أن يطلق (قوله عليها)أي الاشياء المرتبة(قوله اسم الواحد) اضافته للبيان (قوله لبعضها) أي الاشياء المرتبة (قوله نسبة) أى انتساب (قوله بالتقدم الخ) صلة نسبة (قوله في الرتبة) تنازع فيه التقدم والتأخر (قوله وان لم تكن مؤتلفة) مبالغة (قوله أم لا) مقابل قوله مرتبة الوضع (قوله فهو) أي التأليف (قوله أعم من الترتيب من وجه) أى لانه اعتبر في التأليف وجود الالفة وفي الترتيب وضع كل شيء فى مرتبته فيجتمعان فى ضم أشياء مؤتلفة مرتبة كحيوان ناطق

وأخص من التركيب مطلقا وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف أيضا وبعضهم جعلهما مترادفين (والمفرد) بالنظر الى معناه (اما كلى

(والمفرد اما كلي) بضم الكاف وكسر اللام مثقلا

وينفرد التأليف فيما لا ترتيب فيه كناطق حيوان والترتيب بما لا ألفة فيه كانسان لا انسان (قوله وأخص من التركيب) لا حاجة اليه لنصه عليه فيما سبق (قوله جعل الترتيب أخص مطلقاً) أي لاعتباره فيه الالفة ووضع كل شيء في مرتبته اللائقة به (قوله من التأليف) أي لاعتباره فيه الالفة فقط (قوله أيضاً) أى كما هو أخص من التركيب (قوله جعلهما) أى التأليف والترتيب (قوله مترادفين) أى على ما فيه ألفة وترتيب (قوله والمفرد اما كلى الخ) قيل لا وجه لتخصيص المفرد بهذا التقسيم فان المركب ينقسم الى جزئى كزيد كاتب وكلي كحيوان ناطق ووجه بأنه لكون الكلام هنا في بيان الكليات الخمس وهي مفردات وظاهره دخول الفعل والحرف في المقسم لانهما مفردان وأدخلا في تعريف المفرد فينقسمان الى كلي وجزئى لكن صرح بعضهم بقصر الكلية والجزئية على الاسم وان نوقش فيه فقال السنوسي الافعال كلها كلية دون الحروف وقال بعض شارحي الكتاب الفعل كلي أبداً لحمله بذاته على فاعله وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه والحرف لما لم يستقل الا بغيره لم يكن كلياً ولا جزئياً ولذا لا يوضع ولا يحمل اه غنيمي الحفني وهذا مخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معنى في نفسه وان كان لا يدل عليه الا بمتعلقه وذهب السعد الى انه موضوع لكلي بشرط استعماله في جزئيه فهو كلي وضعاً جزئي استعمالا والعضد الى انه موضوع للجزئيات المستحضرة بكليها فهو جزئي وضعاً واستعمالا وهذا هو الحق (قوله بالنظر الى معناه) اشارة الى ان الكلية والجزئية وصفان للمعنى حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز من وصف الدال بصفة مدلوله وأورد على قوله بالنظر لمعناه ان معنى المفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه بالارادة وهذا كلي فكيف يقسمه الى كلي وجزئى وأجيب بأن المراد بالمفرد ماصدقه كانسان وزيد لا لفظه ولا مفهومه (قوله اما كلي) واما جزئي الظاهر ان الياء فيهما ليست للنسب وانها

(وهو) أى حقيقة الكلي (ما) أى المفرد الذي جنس شامل الكلى والجزئي (لايمنع) بفتح الياء والنون فاعله (نفس) بفتح فسكون أى ذات (تصور) بفتح التاء والصاد المهمل

وهو الذى لايمنع نفس تصور مفهومه) من حيث انه متصور (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من افراده (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين

من حروف الاسم الاصلية كياء الكرسى وأما القول بأنها للنسب وان الكلي منسوب للكل وهو الجزئى لتركبه من كليه وشيء آخر كالانسان المركب من كليه حيوان ومساويه ناطق وان الجزئي منسوب لجزئه وهو كليه فيقال على سبيل المطافة والالغاز الكلى منسوب للجزئي والجزئي منسوب للكلي فلا يظهر فى النوع لانه تمام الماهية ولافي الخاصة والعرض العام لخروجهما عنها (قوله الذى لايمنع الخ) الذى واقع على المفرد كما هو المناسب للمقسم وان كان وصفه بهما مجازياً فهو جنس شامل للكلي والجزئي وصلته فصل مخرج للجزئى فلا اشكال في مفهومه (قوله نفس ذكره) ليصير التعريف جامعاً لاقسام الكلي الستة ولو لم يذكره لم يشمل التعريف مادل البرهان على انحصاره في واحد كاله بمعنى معبود بحق (قوله تصور مفهومه) ذكر التصور لذلك أيضاً فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن الخارج والتقييد بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد مع أن التصور لايدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفى به لانه امر تصورى أيضاً والنفس لاتدل على قطع النظر عن الخارج ليكتفى به اذا قيل نفس زيد قائم يفهم منه انه قائم في الخارج فلا يصح الاكتفاء بأحدهما (قوله من حيث انه متصور) دفع به ما أورد من أن قابل الاشتراك المفهوم الكلى المتصور لا تصوره فانه جزئي لايقبل الاشتراك لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال وحاصل الجواب ان المراد لايمنع مفهومه من حيث تصوره (قوله وقوع الشركة) أى صحة اشتراك اثنين أو أكثر فيه (قوله بحيث يصح حمله) أى الكلي تصوير للشركة فيه (قوله على كل من أفراده) بأن تقول زيد انسان وعمرو انسان وبكر انسان الخ والكلي

وضم الواو مثقلا أى فهم (مفهومه) أى مدلوله ومفعول يمنع (وقوع) بضم الواو أى حصول (الشركة) بين شيئين فأكثر (فيه) أى مفهومه وجملة لايمنع الخ فصل مخرج الجزئى وذلك (كالانسان) فان مفهومه وهو الحيوان الناطق لايمنع نفس تصوره حصول الاشتراك فيه بين كثيرين بحيث يصح حمله على كل واحد منها وعلى مجموعها (تنبيهان الاول) شمل تعريف الكلي ماله افراد كثيرة لانهاية لها كوجود وقديم وشيء وصفة وماله أفراد كثيرة لها نهاية كحيوان وانسان ونعمة وماله فرد واحد محال غيره كاله بمعنى معبود بحق وماله فرد واحد ممكن غيره كشمس وقمر وما لافرد له وهو مستحيل كجمع نقيضين أو ضدين أو عدم وملكة وما لافرد له وهو ممكن

كبحر عسل أو لبن أو سمن فأقسامه ستة (الثانى) ينقسم الكلي الي متواطىء وهو الكلى المستوى معناه فى أفراده كالحيوان والانسان ومشكك وهو المتفاوت في أفراده كالبياض والوجود

سواء وجدت أفراده في الخارج وتناهت كالكواكب أم لم تتناه كنعمة الله

ثلاثة أقسام منطقي وهو مفهومه المعرف بقوله الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه من صدقه على كثيرين وسمى منطقياً للبحث عنه في المنطق وطبيعي وهو ماصدق عليه هذا المفهوم كحيوان وانسان وفرس وسمى طبيعياً لانه طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق وعقلي وهو مجموع المفهوم وماصدقه وسمى عقلياً لانه لا وجود له الا في العقل وتجرى هذه الاقسام في أنواع الكلى الخمسة أيضاً الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام فالجنس المنطقى هو الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة والطبيعي ماصدق عليه هذا المفهوم كالجسم المطلق والجسم النامى والحيوان والعقلى مجموعهما وعلى هذا القياس (قوله سواء وجدت أفراده) أى الكلى الخ أراد به تقسيم الكلى ستة أقسام وذلك أن المتقدمين قسموه الى ثلاثة أقسام ماوجد له أفراد وما وجد له فرد ومالم يوجد له فرد فقسم المتأخرون كل قسم منها قسمين فصارت ستة فقسموا ماله افراد الى مالم تتناه افراده كشيء وموجود وقديم وباق وصفة والى ماتناهت أفراده كحيوان وانسان ورجل وماله فرد الى ما قام البرهان على امتناع غيره كالله والى مالم يقم البرهان على ذلك كشمس ومالم يوجد له فرد الى ما استحال وجود فرده كجمع ضدين أو نقيضين أو عدم وملكة والى ما يمكن وجود فرده كبحر من لبن وجبل من سكر (قوله وتناهت) أى وقفت عند حد وانحصرت في عدد معلوم (قوله كالكواكب) أى السبعة السيارة المجموعة في قول بعضهم

زحل شرى مريخه من شمسه ... فتزاهرت لعطارد الاقمار

مثال لافراد الكلى المتناهية وكلها كوكب (قوله كنعمة الله) أورد عليه ان ماوجد منها متناه وقولهم نعمة الله تعالى لاتتناهى معناه لاتقف عند حد في المستقبل فهو منعم دائماً وأبداً الى غير نهاية وأما النعم التي أنعم بها فهي محصورة اذ يستحيل وجود حوادث لانهاية لها فالصواب التمثيل بشيء وثابت وموجود وصفة وقديم وباق لصدقها بصفاته تعالى الثابتة الموجودة

أم لم توجد فيه لامتناعها في الخارج كالجمع بين الضدين أو لعدم وجودها وان كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زئبق أم وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالاله أي المعبود بحق اذ الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية أم أمكن كالشمس أي الكوكب النهار المضيء اذ الموجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شموس كثيرة ثم الكلي ان استوى معناه في افراده فتواطيء كالانسان وان تفاوت فيها بالشدة

التي لا نهاية لها واستحالة وجود ما لا نهاية له انما ثبتت في حق الحادث (قوله أو لم توجد فيه) أي الخارج (قوله في الخارج) اظهار في محل الضمير لزيادة الايضاح (قوله أو لعدم وجودها فيه) أي الخارج أورد عليه أنه مصادرة لانه علل عدم وجود أفراده في الخارج بعدمها فيه فقد علل الشيء بنفسه وهو باطل وأجيب بأن الوجود بمعنى الايجاد من باب اطلاق السبب على المسبب أي لم توجد لعدم ايجاد الله تعالى اياها (قوله وان كانت ممكنة) واو للحال وان مؤكدة (قوله اذ الدليل الخارجي الخ) علة لقوله امتنع وجود غيره (قوله لكنه عند العقل الخ) استدراك على قوله الدليل قطع عرق الشركة لرفع ايهام انه صار جزئيا (قوله لم يمتنع) صدقه على كثيرين زاد الشارح في حاشيته على جمع الجوامع ولهذا ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانيته تعالى بضرورة العقل لكونه جزئيا لا يقبل الشركة عقلا لما وقع ذلك من عاقل (قوله أم أمكن) عطف على امتنع (قوله شموس كثيرة) أي كالنجوم حتى تتشمس الارض بكثرة الضوء تشمسا لا يمكن معه التصرف عادة ويحترق معه كل شيء فعدم ايجاد غير هذا الفرد لطف ونعمة عظمى من الله سبحانه وتعالى (قوله ان استوى) معناه في افراده قيل فيه قلب والاصل ان استوت افراده فيه ولعله لان فاعل الاستواء لا يكون الا متعددا وفيه ان معناه من صيغ العام باضافته للضمير وان المعنى لا يستقيم على القلب لان الاستواء والتفاوت ليسا من صفات الافراد بل من صفات الكليات المتحققة فيها (قوله فتواطيء كالانسان) أورد عليه الحفيد بأنهم جعلوا الاشدية بكثرة الآثار أو كمالها وهذا موجود في الانسان اذ بعض افراده كنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر وأكمل بحسب الخواص

أوالتقدم فمشكك كالبياض فان معناه في الثلج أشد منه في العاج والوجود فان معناه في الواجب قبله في الممكن وأشد منه فيه (واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك) أي وقوع الشركة فيه (كزيد

الانسانية كالادراك من غيره كيحيى عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتدرك بالشهوات الجسمانية أصلا وأجيب عنه بأن هذا التفاوت خارج عن الحقيقة وهى كونه حيوانا قابلا للادراك (قوله أوالتقدم) أى في الرتبة لافي الزمن والازم ان نحو الانسان مشكك (قوله فمشكك) ابن الامام التلمساني لاحقيقة للمشكك لان ما به التفاوت ان دخل فى التسمية فمشترك والافمتواطئ.وأجاب عنه القرافي بأن كلامن المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بأمور من جنس المسمى فمشكك وان كان بأمور خارجة عنه كالذكورة والانوثة والعلم والجهل فمتواطئ. وسمى مشككا لان الناظر فيه ان نظر لاصل المعنى عرف أنه متواطئ.وان نظر الى تفاوته ظن أنه مشترك فيشك فى كونه متواطئا أومشتركا (قوله واما جزئي) أى حقيقي بقرينة مقابلته بالكلي لان الجزئي قديكون اضافيا بالنسبة الى أعم منه مع كونه كليابالنسبة الى أخص منه كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الى الجسم النامي كلي بالنسبة الى الانسان وذلك كعلم الشخص والمعرف بال التى للعهد الخارجي والضمير واسم الاشارة والموصول على تحقيق السيد تبعاللعضد من انها موضوعة للجزئيات المستحضرة بملاحظة كلي يعمها وأما المعرف بغير أل التي للعهد فكلى كاسم الجنس والنكرة وعلم الجنس لوضع الطرفين للحقيقة من حيث تعينها في علم الجنس دون اسمه والنكرة للفرد المنتشر (قوله الذى) أى للفرد جنس يشمل الكلى والجزئى (قوله يمنع نفس تصور مفهومه ذلك) أى الاشتراك فيه فصل مخرج الكلى وذكر لفظ نفس لاخراج الكلي الذى امتنع الاشتراك فيه للبرهان الخارج والتصور لاخراج الكلى الذى انحصر في فرد بحسب الوجود الخارجي والذى لافرد له فيه أى لايمكن فرض صدقه على متعدد لمنع تشخصه ذلك كزيد علما فان قيل ماالفرق بينه وبين الكليات المدعية التى يمتنع فرض صدقها على ذلك كلاشئ ولاموجود ولاثابت ولا حاصل فانه لاشئ مما في الخارج أوالذهن يصدق عليه كلي منها

(واما جزئى) بضم الجيم وسكون الزاى وكسر الهمز (وهو) أى حقيقة الجزئى المفرد (الذى) جنس شامل الجزئي والكلى (يمنع تصور مفهومه) أى مدلوله ومفهومه (ذلك) أى وقوع الشركة فيه قوله يمنع الخ فصل مخرج الكلى وذلك (كزيد) بفتح الزاى وسكون المثناة تحت حال كونه

علما) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع ذلك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي وقدم الكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير مامر ولانه المقصود بالذات عند المنطقي لانه مادتا الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي (والكلي اما ذاتي وهو

فلا يمكن فرض صدقه على متعدد بالاولى قيل الفرق بينهما ان نحو زيد امتنع فرض صدقه على متعدد لذاته فنافي الامكان الذاتي وامتناع فرض صدق هذه الكليات عليه ليس لذاتها بل بسبب ان نقائضها كشيء وموجود وثابت وحاصل شاملة لكل مافي الخارج والذهن فامتناع فرض صدقها لغيرها فلا ينافي امكانه لذاتها وعبارة السيد عيسى الصفوى في شرحه الغرة نصها الخامس أن لا يمكن صدقه على شيء أصلا كمفهوم لاشيء وشريك البارى تبارك وتعالى والمعدوم ذهنا اذ كل مافرض فهو شيء وليس بشريك وموجود في ذهن فلا يمكن رفعها لامتناع اجتماع النقيضين لكن اذا قطع النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم فلا يمنع العقل صدقها على متعدد ويسمى هذا كليا فرضيا اذ لا تحقق له أصلا اه غنيمى فان قيل الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما كان كذلك فهو كلي فينتج ان الجزئي كلي وهذا خلف فالجواب انه ان أراد بالجزئي في الصغرى ماصدقه كزيد فهي ممنوعة وان أراد به مفهومه فالنتيجة حق لا خلف (قوله علما) أى لا مصدر الزاد فهو كلى (قوله من حيث وضعه له) صلة تصور فالمناسب تأخيره عنه واحترز به عن تصوره لا من هذه الحيثية فليس مانعا من الاشتراك فيه كما أشار لهذا بقوله ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظى (قوله ذلك) أى وقوع الشركة فيه (قوله له) أى زيد العلم ونحوه (قوله من اشتراك لفظي) بيان لما (قوله قيوده) أى الكلى أى جنسها الصادق بواحد وهو المراد (قوله عدمية) أى مشتملة على النفي (قوله مامر) أي في توجيه تقديم المفرد على المؤلف (قوله ولانه) أى الكلى (قوله الحدود) الاولى التعاريف (قوله والبراهين) الاولى الحجج (قوله والمطالب) أي النتائج (قوله بخلاف الجزئي) أى فانه لا يكون مادة لشيء منها (قوله اما ذاتي الخ) اعلم ان الكلى اذا نسب الى ماتحته من جزئياته فاما أن يكون تمام ماهيتها كالانسان

(علماً) بفتح العين المهمل وفتح اللام على شخص معين فانه نفس فهم الذات المعين منها يمنع وقوع الاشتراك فيه من حيث وضعه له بخصوصه وان وضع لشخص معين غير لنفس تصور هذا الآخر منه من حيث وضعه له يمنع وقوع الشركة فيه من حيث وضعه له وهكذا أن وضع لثالث أو رابع الى مالا نهاية له فلا يخرجه تعدد وضعه واشتراكه لفظاً عن كونه جزئياً ولا يوجب كونه كلياً واحترز بقوله علماً عن زيد مصدراً فانه كلى لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه (والكلى) الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه (اما) بكسر الهمز وشد الميم (ذاتى وهو) أي حقيقة الذاتى الكلى

الذى يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فانه داخل فيهما التركب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل (واما عرضي وهو الذى يخالفه) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) لما مر أنه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه وعلى هذا فالماهية عرضية وقد يطلق الذاتي على ما ليس

أو داخلا فيها كالحيوان والناطق أو خارجا عنها كالضاحك والماشي والاولان ذاتيان والثالث عرضي وعلى هذا فالذاتي ما ليس بخارج والعرضي الخارج فتدخل الماهية فى الذاتي وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمناطقة الثاني ان الذاتي الداخل والعرضي ما ليس بداخل وهو ظاهر كلام المتن فالماهية عرضية الثالث ان الذاتي الداخل والعرضي الخارج فالماهية واسطة ونقل هذا السنوسي فى شرحه مختصر ابن عرفة (قوله الذى يدخل في حقيقة جزئياته) أى يكون جزأ منها هذا هو الظاهر من كلامه وعليه حمله الشارح لكن لا يناسب قوله الآتي والذاتي الخ فانه صريح فى أن الماهية ذاتية ولذا قال بعضهم انه أشار الى ان للذاتي معنيين ففى كلامه شبه استخدام (قوله فانه) أي الحيوان (قوله كالحيوان) أدخلت الكاف الناطق أو الصاهل مثلا (قوله فيهما) أى حقيقة الانسان وحقيقة الفرس (قوله الانسان) أى مفهومه (قوله والفرس) أى مسماه (قوله وعرضي) سمى بهذا النسبته لما يعرض للذات وهو الضحك العارض للانسان مثلا اذ يقال فى النسبة الى العرض عرضي (قوله يخالفه) أي لا يدخل فى حقيقة جزئياته فهو من اطلاق الاعم وهى المخالفة على الاخص وهى المناقضة بقرينة المقابلة واصطلاح المناطقة ان المخالف ما يمكن اجتماعه مع مقابله كالضحك والقيام وما لا يمكن اجتماعه معه لا يسمونه مخالفا بل مناقضا فكان الاولى للمصنف أن يقول ما يناقضه (قوله انه أي الانسان الخ) بيان لما (قوله وعلى هذا) أى قول المصنف الذاتي هو الذى يدخل الخ والعرضي هو الذى يخالفه (قوله فالماهية) أى الحقيقة النوعية (قوله عرضية) منعه بعضهم قائلا لا يفيده كلام المصنف اذ مراده بحقيقة الجزئيات ما يعم الحقيقة الذهنية والحقيقة الخارجية

للماهية الجامعة (لجزئياته) أى الكلي بأن يكون مفهومه جزأ منها قوله يدخل الخ فصل مخرج العرضي وذلك (كالحيوان بالنسبة) أى الاضافة (الى) جزئياتها كـ(ـالانسان والفرس) أنه مفهوم الحيوان وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة داخل في حقيقة الانسان وهي حيوان ناطق وفي حقيقة الفرس وهي حيوان صاهل فهو كلي ذاتي لهما (واما عرضي) بفتح العين المهمل والراء (وهو) أى حقيقة العرضي الكلي (الذى) جنس شامل العرضي والذاتي (يخالفه) أى الذاتي في الدخول فى حقيقة جزئياته بأن لا يدخل فيها سواء خرج عنها أو لم يخرج وهذا فصل مخرج الذاتي وذلك (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) فانه كلي عرضي له لخروجه عن حيوان ناطق حقيقة الانسان وعلى هذا

فالنوع عرضي وقيل الذاتي غير الخارج والعرضي الخارج وعليه فالنوع ذاتي وقيل الذاتي المقترنة الداخل والعرضي الخارج وعليه فالنوع واسطة بينهما وهذه اصطلاحات مسلمة فلا مشاحة فيها ولنماشي.

بعرضي فتكون الماهية ذاتية واعترض بأن الذاتي منسوب الى الذات فلو
كانت ذاتية لزم نسبة الشيء الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية
لا لغوية وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على

المقترنة بالتشخص فتعريف الذاتي شامل للنوع فانه وان كان تمام الحقيقة
لجزئياته من حيث هي لكنه جزؤ للحقيقة الخارجية من حيث انها
مقترنة بالتشخص ونظارفيه بأنه يلزم أن يكون التشخص العارض للحقيقة
جزأ داخلا وذلك باطل أقول قد يقال أنه جزؤ من حقيقة الفرد وليس
جزأ من حقيقة النوع فلا بطلان وقال بعض من منع عرضية النوع المراد
بما يخالف الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا
تدخل الماهية في العرضي لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه
عليه ولان جزء الشيء اذا لم يكن خارجاً فأولى أن لا يكون الشيء
نفسه خارجا عن نفسه وغاية مايلزم ان هذا الكلي مسكوت عنه بأن
لا يكون ذاتياً ولا عرضياً والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة المقدمات

(قوله بعرضي) الاولى بخارج لان العرضي مختلف فى تفسيره فلا يصح
ذكره في تفسير الذاتي وأيضاً فيه عيب التركيب وهو ان يذكر فى التعريف
ماليس أعم من المعرف ولا مساوياً له فيؤدى الى توقف ماهية على ماهية
أخرى مباينة لها (قوله فتكون) أي الماهية النوعية (قوله ذاتية) أى
لشمول تعريف الذاتى لها وهذا المعنى أعم من الاول فانه يصدق على
جزء الحقيقة الاعم وهو الجنس والمساوى وهو الفصل وعلى النوع
الذى هو تمامها لانه ليس بخارج بل هو تمام حقيقة أفراده بالغاء التشخص
فانه عارض لها بعض الشارحين الذاتى مشترك بين المعنيين وان كان
أحدهما أعم من الآخر كاشتراك التصور بين مطلق الادراك والادراك
الذى لا حكم معه غنيمي (قوله واعترض) بضم المثناة فوق وكسر الراء
أى كون الماهية النوعية ذاتية (قوله الى الذات) أى الماهية النوعية
(قوله لزم نسبة الشيء الى نفسه) أى وهى باطلة لانها تقتضى مغايرة
المنسوب المنسوب اليه والشيء لايغاير نفسه (قوله التسمية) أى بالذاتى
(قوله اصطلاحية) أى خالية عن النسبة فالياء فيها أصلية من بنية الكلمة

المصنف هنا على الاول وفيما يأتى على الثانى

حقيقة المسؤل عنه وصلة مقول (بحسب) بفتح الحاء والسين المهملين أي باعتبار (الشركة) بين جزئيين من جزئياته أو أكثر (المحضة) الخالصة والمجردة عن كونه مقولا في جواب ماهو بحسب الخصوصية لان السؤال بماهو انما هو عن تمام الماهية وهو تمام الماهية المشتركة بين الحقائق المختلفة وليس تمام الماهية المختصة انما هو جزؤها فلا يصلح لجواب السؤال عنها وذلك كالحيوان بالنسبة الى) أنواعه كـ(الانسان والفرس وهو) أي الكلي الذاتي المقول في جواب ماهو بحسب الشركة فقط (الجنس) أي المسمى في الاصطلاح جنساً (تنبيه) المسئول عنه بماهو اماواحد كلي نحو ماهو الانسان وجوابه الحد التام نحو حيوان ناطق واماواحد جزئي نحو ماهو زيد واما افراد متحدة الحقيقة نحو مازيد وعمرو وخالد وجوابهما النوع

ماصدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى ماصدقها ثم أخذ في بيان الكليات الخمس وبدأ بالذاتي منها فقال (والذاتي امامقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهوالجنس) لانه اذاسئل عن الانسان والفرس عنهما كان الحيوان جوابا

كياء الكرسي (قوله ماصدقها) أى الافراد والجزئيات التى تصدق الماهية عليها (قوله نسبة الحقيقة الى ماصدقها) أى فتكون من باب نسبة الكلي لجزئيه أو الجزئي لكله بناء على ان التشخص جزؤ الماهية فتحصل ان المنسوب الحقيقة النوعية التى يطلق عليها ذات والمنسوب اليه ماصدقها الذى يطلق عليه ذات أيضاً وماصدق الحقيقة غيرها فصحت النسبة فى اللغة من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح (قوله والذاتي) ان قلت لم عدل عن الضمير والمقام له لتقدم مرجعه فى قوله اما ذاتي قلت للتنبيه على ان الذاتي هنا غيرالذاتي فيما تقدم فانه هنا أعم من المتقدم اذ الظاهر أن المتقدم لايشمل النوع وما هنا شامل له بقرينة ذكره في أقسامه ولدفع توهم عوده للعرضي لاقربيته قبل التأمل في باقى الكلام ففى كلامه شبه استخدام فان قلت يمنع المغايرة ذكره الذاتى هنا معرفا بال لقولهم النكرة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول يقال ان هذا غالبي لاسيما وقد قامت القرينة على المغايرة وانحصر الذاتي بالاستقراء في الجنس والنوع والفصل (قوله مقول) أى صالح لان يحمل حمل مواطأة لاحمل اشتقاق والا لزم كون البياض جنساً للانسان والقطن مثلا لانه يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل المواطأة هو الذى لااشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثانى مافيه أحدهما كالك علم أى ذوعلم أو عالم (قوله الشركة المحضة) في بعض النسخ الشركة فقط قال بعضهم هذا القيد لابد منه لاخراج النوع فانه يقال بحسب الشركة والخصوصية معاً فيعلم ان الجنس يقال بحسب الشركة لا الخصوصية ليتحقق التقابل بينهما أو يقال المراد بالشركة المحضة الشركة التي بين الحقائق لا التى بين الافراد بدلالة قوله على كثيرين مختلفين

واما أنواع مختلفة الحقائق نحو ماهم الانسان والفرس والشاة واماواحد كلي وواحد جزئي بالحقائق مختلفا الحقيقة نحو ماهما الانسان ولاحق اسم فرس واماواحد كلي وجزئيات مختلفات الحقيقة نحو ماهم

عنهما الا انه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون جوابا عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الاول الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤل عنه بما منحصر في أربعة في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي نحو ما زيد وكثير متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاة والجواب عن الاربعة منحصر فى ثلاثة أجوبة لاشتراك الثاني والثالث فى جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات

بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد أيضاً (قوله عنهما) أي الانسان والفرس ولو قال عنه أى السؤال المعلوم من سئل كان أولى الا ان يقال أتى بضمير التثنية لتضمن السؤال عنهما سؤالين وان وقع بلفظ واحد (قوله لانه) أى الحيوان (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله أن يكون) أى الحيوان (قوله فى الاول) أى الانسان (قوله الناطق) أى المدرك بالقوة ليشمل المميز وغيره ويخرج عنه بعض الطيور التي تتكلم (قوله وفي الثاني) أى الفرس (قوله وكثير متماثل الحقيقة) هذا خاص بالافراد اذ لا توجد حقيقتان متماثلتان (قوله وكثير مختلفها) أى من الحقائق فقط أو منها ومن الافراد لا من الافراد فقط وان كان هو الظاهر من عطفه على ماقبله فيشمل الحقائق المختلفة كنله والحقيقة والافراد الشخصية نحو ماهما الانسان ويعفور اسم فرس وشمل الافراد المختلفة الحقيقة أيضاً نحو ما زيد ويعفور (قوله منحصر في ثلاثة أجوبة) فيجاب عن الاول وهو الواحد الكلي بحده التام كحيوان ناطق وعن الثاني وهو الواحد الجزئي وعن الثالث وهو الكثير المتماثل الحقيقة بجواب واحد وهو النوع لانه تمام ماهيتها المشتركة بينها ولا عبرة بالمشخصات المختلفة لانها عرضيات وعن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة بالجنس القريب كحيوان (قوله الثانى) أى الواحد الجزئى (قوله الثالث) أى الكثير المتماثل (قوله كلى) قيل لا حاجة اليه لاغناء مقول على كثيرين عنه ورد بأن المتأخر لا يغنى عن المتقدم لوقوعه فى مركزه وبأنه محتاج اليه ليجرى الوصف عليه (قوله سائر الكليات) أى جميعها

الانسان ولاحق اسم فرس ويعفور اسم حمار واما أفراد مختلفات الحقيقة نحو ماهم زيد ولاحق ويعفور وجوابها الجنس نحو حيوان (ويرسم) بضم المثناة تحت وسكون الراء وفتح السين المهمل أى تعرف حقيقة الجنس برسم مصور (بأنه) أي الجنس (كلي) جنس شامل جميع الكليات الخمس

(مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لانه يقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ماهو)

الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام فهذه أنواع للكلي داخلة تحته فان قيل يلزم ان الجنس نوع وكذا الفصل والخاصة والعرض العام قلت لابعد في ذلك فان اختلافها بالاعتبار والاضافة الى غيرها فاللون يصح كونه جنساً بالنسبة للسواد والبياض مثلا وكونه نوعا بالنسبة للكيف وفصلا اذا نسب للكثيف وخاصة بالنسبة للجسم وعرضاً عاما بالنسبة للحيوان (قوله مقول) أي صالح باعتبار معناه لان يحمل حمل هو هو ويسمى حمل مواطأة لاحمل اشتقاق والا لزم جنسية البياض للثلج والعاج مثلا واللازم باطل فكذا ملزومه (قوله على كثيرين) أى أنواع (قوله مختلفين بالحقائق) أى كالحيوان المقول على الانسان والفرس والحمار وحقيقة الاول حيوان ناطق والثاني حيوان صاهل والثالث حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بما ذكر غير جامع لان المعرف مطلق الجنس الشامل لاقسامه الاربعة السافل والمتوسط والعالي والمنفرد والتعريف المذكور قاصر على السافل والمتوسط لاشتماله على جنس الجنس وهو قوله كلى قلت للكلى اعتباران أحدهما النظر الى مفهومه أى كونه مقولا على كثيرين وثانيهما النظر الى كونه جنس جنس والتعريف به بالاعتبار الاول الاعم دون الثاني الاخص (قوله خرج به النوع) قيل لاوجه لتخصيص النوع بالخروج بهذا القيد لخروج الفصل القريب به كالناطق وخاصة النوع كالضاحك وبهذا ظهر فساد ماقيل ان قوله في جواب ماهو يخرج باقى الكليات لان منه الفصل القريب وخاصة النوع وقد خرجا بقوله مختلفين بالحقائق وأجاب السيد بأن وجه التخصيص ان الفصل البعيد وخاصة الجنس انما يخرجان بقوله في جواب ماهو فأخر خروج الفصل القريب وخاصة النوع اليه ليصير الفصل مطلقا والخاصة مخرجة بقيد واحد حذراً من التشتيت (قوله في جواب ماهو) ان قلت الجنس لايقال في جواب ماهو اذ لايجاب به عن الواحد كليا كان

(مقول على كثيرين) نعت كاشف لكلي ذكره توطئة لمابعده (مختلفين بالحقائق) فصل مخرج النوع وصلة مقول (في جواب) فصل مخرج العرض العام لانه لايقال في الجواب لانه ليس تمام ماهية ولا مميزاً لها واضافة جواب (ماهو) فصل يخرج الفصل والخاصة

خرج به الفصل والخاصة والعرض العام اذ الاولان انما يقالان في جواب أي شيء هو والثالث لا يقال في الجواب أصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا مميزا له حتى يقال في جواب أي شيء هو وأما الجزئي فلم يدخل في الكلي حتى يحتاج الى اخراجه بقوله على كثيرين كما زعمه جماعة والجنس أربعة أقسام عال وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته

أو جزئيا لانه ليس تمام ماهيته بل جزؤها الاعم وانما يقال في جواب ماهما أو ماهم وأجيب بأن غرض المصنف الآن بيان انه يقع في جواب ما لا في جواب أي وأفرد الضمير باعتبار عنوان المسؤل عنه ولا حاجة لزيادة قولا ذاتيا (قوله خرج به الفصل) أي سواء كان قريبا كناطق أو بعيدا كنام (قوله والخاصة) أي سواء كانت خاصة نوع كضاحك أو خاصة جنس كمتنفس (قوله والعرض) أي كالماشي للانسان (قوله الاولان) أي الفصل والخاصة (قوله أي شيء هو) أي في ذاته باعتبار الفصل وفي عرضه باعتبار الخاصة (قوله والثالث) أي العرض العام (قوله لا يقال في الجواب أصلا الخ) وقول المصنف في رسمه الآتي مقول على كثيرين معناه في غير الجواب فلا ينافي ماهنا (قوله عال) ويسمى بعيدا وجنس الاجناس أيضا (قوله كالجوهر) بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنسا وهو موجود لشموله العرض وفوق موجود شيء على القول بشموله المعدوم (قوله على القول بجنسيته) أي الجوهر لكل جسم مؤلف من طول وعرض وعمق المتألفة من الاسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقط والسطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط ولا شيء من هذه الثلاثة للنقطة وهذه كلها جواهر وجودية هذا مذهب المتكلمين وذهب

(تنبيهان الأول) الجنس أربعة أقسام سافل وهو مافوقه جنس ولا جنس تحته نحو الحيوان ومتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي وعال وهو ما تحته جنس ولا جنس فوقه كالجوهر ومفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته كالملك بفتح الميم واللام (الثاني) يميز الجنس القريب من العالي والمتوسط بأنه ان كان مقولا في الجواب عن الماهية وعن كل مايشاركها فيه فهو القريب كالحيوان وان كان مقولا عليها وعلى بعض مايشاركها فيه فقط فبعيد بمرتبة ان كان بينه وبين الماهية جنس واحد كالجسم النامي للانسان ويجاب به عن السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وبعض مايشاركه فيه كالنبات كما يجاب بالحيوان عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وكل مايشاركه فيه فيكون مع البعيد بمرتبة جوابان الحيوان والجسم النامي وان كان بينهما جنسان فبعيد بمرتبتين كالجسم المطلق له ومعه ثلاثة أجوبة الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق وان كان بينهما ثلاثة اجناس فبعيد بثلاث مراتب كالجوهر له ولصير الاجوبة أربعة الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق والجوهر (الثالث) رتب القوم الاجناس ليتهيأ لهم التمثيل تسهيلا على المتعلم بالحيوان المشترك بين أنواعه المختلفة في الحقائق ثم الجسم النامي المشترك بين الحيوان والنبات ثم الجسم المطلق المشترك بين الجسم النامي والجسم غير النامي ثم الجوهر المشترك بين الجسم وبين البسيط

ومتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي وسافل وهو الذى فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذي تحته أنواع لا أجناس ومنفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال

الحكما الى أنها أعراض اذ النقطة عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم فاحترز بقوله على القول بجنسيته عن قول الحكماء لانه عرض عام عندهم (قوله ومتوسط) أى كالجسم فان فوقه الجوهر وتحته الجسم النامي وكالجسم النامى اذ فوقه الجسم المطلق وتحته الحساس والمتحرك بالارادة (قوله قالوا ولم يوجد له مثال) أى ومثل له بعضهم بالعقل بناء على أن الجوهر ليس جنساله بل عرض عام وعلى هذا فالعقول العشرة أنواع له لا أجناس والا لم يكن منفردا ولا أشخاص والا كان نوعا والاولى في عد الاجناس الابتداء بالسافل ثم المتوسط ثم العالى لان المعتبر فيها التصاعد لانا اذا فرضنا شيأ وفرضنا له جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا ويعرف الجنس القريب والبعيد بأنه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مايشاركها في الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو قريب كحيوان اذ يجاب به عن السؤال عن الانسان والفرس وعن السؤال عنه وعن سائر الانواع المشاركة له فيه وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن غيره مما يشاركها فيه فبعيد كجسم نام فان النبات وباقى أنواع الحيوان تشارك الانسان فيه ويجاب به عنه وعن النبات لاعنه وعن باقى أنواع الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة بأن يكون بين الماهية كالانسان وذلك الجنس جنس واحد هو القريب كالجسم النامى اذ بينه وبين الانسان الحيوان فالحيوان جواب والجسم النامي جواب آخر وثلاثة أجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة أجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وكل ما يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة وعدد الاجوبة يزيد على عدد مراتب البعد بواحد أبدا لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ورتب القوم الاجناس ليتهيأ لهم التمثيل بها تسهيلا على المتعلم فوضعوا الحيوان

(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى) أفراده نحو (زيد وعمرو وهو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضاً لانه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) النوع (بانه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول

ثم الجسم النامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحيوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذا الجسم النامي لانه تمام المشترك بينه وبين النبات وكذا الجسم المطلق لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذا الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين ان الجوهر قسمان مادى ومجرد حنفي (قوله بحسب الشركة والخصوصية) أى يحمل تارة على جملة من افراده المتماثلة اذا سئل عنها بأن قيل مازيد وعمرو وبكر فيجاب بانسان وهذا هو المراد بقوله بحسب الشركة لانه تمام الماهية المشتركة بينهم وتارة يحمل على فرد واحد نحو مازيد فان جوابه انسان وهذا هو المراد بقوله والخصوصية هذا الذى أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد والفنرى وشيخ الاسلام ومن حشى كلامهم (قوله معا) ليس المراد به المعية في الزمن بأن يحمل حملا واحدا على سبيل الشركة والخصوصية فى زمن واحد بل المراد به الاجتماع في المقولية فهو تأكيد لقوله بحسب الشركة والخصوصية فهو فى قوة جميعا ومعناه ثبوت الحملين للنوع بأن يحمل على فرد مسؤل عنه بما هو ويحمل على افراد مسؤل عنها بما هى أيضاً أشار لهذا كله الشارح بقوله لانه اذا سئل عن زيد وعمرو الخ (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله ذلك) أى انسان (قوله لانه) أى انسان (قوله تمام ماهيته المختصة به) أى الفرد ان قلت لانسلم انه تمام الماهية الخاصة به لان الانسان حيوان ناطق وماهية زيد حيوان ناطق متشخص فالانسان ماهية مشتركة بين أفراده لامختصة ببعضها أجيب بأن المشخصات عوارض للماهية لامن تمامها وتمامها الحيوان الناطق فانسان تمام

(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة) ان كان السؤال عن تمام ماهية مشتركة بين جزئيات متحدة الحقيقة نحو ماهم زيد وعمرو وبكر وخالد (و)مقول فى جواب ماهو (بحسب الخصوصية) ان كان السؤال عن ماهية مختصة بجزئى نحو ماهو زيد حال كون المقوليتين ثابتين (معا) متعاقبتين في سؤالين كما تقدم (وهو) أى الكلي المقول بحسبهما (النوع) ولا تناقض بين كونه تمام ماهية مشتركة وكونه تمام ماهية مختصة لان الاول باعتباره مجرد عن المشخصات والثانى باعتباره مقيداً بها (ويرسم) النوع (بأنه كلى) جنس شامل جميع الكليات (مقول على

على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب ماهو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام مع أن الثالث يخرج بما خرج به الجنس أيضاً لكن الانسب اخراجه بما خرجت به الخاصة لتشاركهما في العرضية والنوع قسمان اضافى وهو المندرج تحت جنس وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالانسان فبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى نحو الانسان فانه نوع اضافى لاندراجه تحت جنس

ماهية زيد المختصة به فان قلت لوكان ذلك لم توجد فى غيره من الافراد واللازم باطل فأجيب بأن الباء داخلة على المقصور فزيد لايتعدى الانسان مثلا وبأن الماهية المخصصة بمشخصات زيد وعوارضه غيرها مخصصة بمشخصات عمرو وعوارضه فالماهية المطلقة مشتركة والمخصصة مختصة (قوله على كثيرين) أى افراد (قوله الفصل والخاصة) خرجا باضافة جواب لما هو (قوله والعرض العام) خرج بقوله في جواب (قوله الثالث) أى العرض العام (قوله بما خرج به الجنس) أى قوله دون الحقيقة أي لانه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المتفقين فيها نحو زيد وعمرو وبكر ماشون (قوله لكن الانسب الخ) بحث فيه بأن الشىء لايخرج بقيد حتي يكون القيد الذى قبله متناولا له مع ان العرض العام خرج بقوله دون الحقيقة فالمناسب ان الجنس وخاصته والفصل البعيد والعرض العام خرجت بقوله دون الحقيقة وان الفصل القريب وخاصة النوع خرجا بقوله فى جواب ماهو (قوله الانسب) شاذ قياسا لانه من ناسب (قوله لتشاركهما) أى الخاصة والعرض العام (قوله في العرضية) بفتح العين المهملة والراء أى في كون كل منهما عارضا للماهية (قوله وحقيقي) ويقال له نوع الانواع أيضاً وهذا أحد الكليات الخمس على التعيين بخلاف النوع الاضافي فليس أحدها على التعيين (قوله ماليس تحته جنس) أى بل افراد أو أصناف بقرينة كون الكلام في النوع الحقيقى لكن الاولى ما ليس تحته نوع لصدق كلامه بالجنس السافل وليس نوعا حقيقيا (قوله فبينهما) أي النوع الاضافى والنوع الحقيقي الخ تفريع على تعريفيهما (قوله من وجه) راجع للعموم والخصوص

(قوله

كثيرين مختلفين بالعدد) أي لتعدد الذوات (دون) تعدد (الحقيقة) فهى واحدة مشتركة بينهم فصل مخرج الجنس وصلة مقول (في جواب) فصل مخرج العرض العام واضافته لما (هو) فصل مخرج الفصل والخاصة (تنبيه) النوع قسمان حقيقي وهو الذى لا جنس تحته كانسان واضافي وهو الذي فوقه جنس كحيوان فبينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان في نحو الانسان وينفرد الحقيقي في النوع البسيط والاضافي في نحو الجسم النامى

وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحته جنس وينفرد الاضافي بنحو الجسم النامي فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر (واماغير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي جوهره (وهو الذي يميز الشيء) ولو في الجملة (عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي المقول في جواب ذلك (الفصل) وذلك لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس

(قوله بنفي جنسية الجوهر) أي وأما على القول بأن الجوهر جنس له فلا ينفرد فيه النوع الحقيقي لاندراجه تحت جنس فهو اضافي أيضاً وليس بسيطاً لتركيب ماهيته من جنس وفصل (قوله أي شيء هو في ذاته) اعلم ان السائل بأي لم يسأل عن تمام الماهية المشتركة بين شيئين أو أكثر وانما يسأل بها عن مميزها عما يشاركها فيما يضاف اليه لفظ أي فاذا قيل الانسان أي حيوان هو كان سؤالا عن المشاركات في الحيوان واذا قيل أي موجود هو كان سؤالا عن مشاركاته في الوجود والسؤال باي ثلاثة أقسام أحدها أن لا يزاد على أي شيء هو ثانيها أن يزاد قوله في ذاته ثالثها أن يزاد قوله في عرضه فان كان الاول فالجواب ما يميز المسؤل عنه مطلقا فصلا قريباً أو بعيداً أو خاصة وان كان الثاني فالجواب الفصل وحده وان كان الثالث فالجواب الخاصة وحدها فقول المصنف في ذاته لبيان ان السؤال عن الفصل الذي الكلام فيه يقيد به (قوله ولو في الجملة) اشارة الى انه لافرق في المميز الذاتي بين كونه مميزاً الشيء عن جميع ما عداه كالناطق للانسان أو عن بعض من عداه كالحساس والنامي له فالحساس يميزه عن النبات ولا يميزه عن الحيوان والنامي ميزه عن مطلق الجسم ولم يميزه عن النبات (قوله كالناطق الخ) أي عند من لم يجعله مقولا على الملائكة والجن وأراد بالنطق الصفة المستلزمة صحة التمييز العقلي والنظر اليقيني والتصور الخيالي فهو فصل للانسان يميزه عن الملائكة لانها جواهر مجردة أما عند من جعله مقولا على الملائكة فهو فصل

(واماغير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي أي شيء يميز الماهية عن كل ماسواها أو عن بعضه حال كونه داخلا فيها (وهو) أي المقول في جواب أي شيء هو في ذاته الكلي (الذي يميز الشيء) أي الماهية تميزاً تاما عن كل ماسواها أو في الجملة عن بعض ماسواها وصلة يميز (عما يشاركه في الجنس) قريباً كان أو بعيداً (كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي الكلي الذي يميز الشيء عما يشاركه في جنسه (الفصل) ولم يزد أو في الوجود عقب في الجنس تبعا للمتقدمين بناء على أن كل ماهية لها جنس وزاد المتأخرون عقبه وفي الوجود بناء على انه ليس كل ماهية لها جنس وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو جواز تركب ماهية من أمرين متساويين أو عدمه فالزيادة على الاول وعدمها على الثاني

وتبع فى اقتصاره على قوله فى الجنس المتقدمين بناء على أن كل ماهية لها فصل فلها جنس وذهب المتاخرون الى زيادة أو فى الوجود ومبنى الخلاف على جواز تركب الماهية من أمرين متساويين وعدمه فمن جوز تركبها من ذلك زادما ذكر ومن لا فلا (ويرسم) الفصل (بانه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقال على الشيء فى جواب أي شيء هو فى ذاته)

بعيد فيميز الانسان عن غير الملائكة والجن (قوله وتبع) أى المصنف (قوله الى زيادة أو في الوجود) أى في تعريف الفصل عقب في الجنس ليصير التعريف جامعا (قوله على جواز تركيب الخ) يفيد ان الخلاف فى الجواز العقلى مع الاتفاق على عدم وجود ذلك (قوله ذلك) أى متساويين (قوله ماذكر) أى أوفي الوجود (قوله وعدمه) احتج عليه المتقدمون بان الماهية لو تركبت من متساويين فاما أن يحتاج كل منهما للآخر فيلزم الدور أو أحدهما فقط فيلزم الترجيح بلا مرجح أو لايحتاج كل للآخر فيلزم المحال وهو قيام الماهية بدون بعض أجزائها وأجاب المتاخرون بان هذه المحالات انما هى فى الماهية الخارجية أما الذهنية فلا لانها من الامور الاعتبارية والكلام في الثانى لا الاول سلمنا بحيثه فيها لكن نمنع ان هذا دور رتبى لم لايجوز أن يكون دورا معيا وهو غير محال كتوقف الجرم على العرض وعكسه فان قلت لم يذكر المصنف هذه الزيادة فى التفسير الاول وقد أطلق فى رسمه كما ترى فلم يقيد بالجنس كما قيد أولا قلت للاشارة الى المذهبين وان مختاره ماسبق فيحمل الثانى عليه بدلالة السياق وانه متردد في ثبوت تركب الماهية من متساويين * قال السعد في شرح الشمسية وكون تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور انما هو على تفسير الامام لكلام الاشارات واما على تفسير الحكيم المحقق فليس مبنيا عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشاركه فى الجنس فقط أو عما يشاركه في الوجود سواء شاركه فى الجنس أم لا وتحقيقه ان فصل الشيء ان اختص بالجنس كالحساس للحيوان بالنسبة الي الجسم النامي كان مميزا عما عداه مما شاركه في الوجود وان

(ويرسم) الفصل (بأنه كلي) جنس شامل كل كلي (يقال على الشيء المسؤل عنه (في جواب)) فصل مخرج العرض العام واضافة جواب (أى شيء هو) فصل مخرج الجنس والنوع (فى ذاته) فصل مخرج الخاصة والفصل قسمان قريب وهو مايميز الشيء عما يشاركه فى جنسه القريب وبعيد وهو مايميزه عمايشاركه فى جنسه البعيد

خرج به الجنس والنوع لانهما يقالان فى جواب ما هو والعرض العام لانه لايقال في الجواب أصلا كما مر والخاصة لانها انما تميز الشيء في عرضه لا في ذاته والفصل قسمان قريب وهو مايميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وبعيد وهو مايميز الشيء في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الي الانسان فان قلت يلزم أن يكون الجنس فصلا لانه يميز هذا التمييز قلت لابعد فيه ان أتى به في جواب أى شيء هو في ذاته بخلاف ما اذا أتى به في جواب ماهو

لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من جعله مقولا على غير الحيوانات كالملائكة فهو يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس أى الحيوانية لاعن جميع ما شاركه في الوجود اذلايميزه عن الملائكة اه قوله عند من جعله مقولا على الملائكة فعلى هذا لايكون الناطق فصلا بل يكون جنسا فان الملائكة عندهم ليست حيوانا ولا جسما مع انها ناطقة غنيمى (قوله خرج به الجنس الخ) ظاهره انه جعل المذكور قيدا واحدا مخرجا للامور المذكورة والاولي جعله ثلاثة قيود وهي يقال في جواب واضافة الجواب الى أى شيء وقوله في ذاته ويخرج بالاول العرض العام لانه لايقال في الجواب أصلا ويخرج بالثانى الجنس والنوع وبالثالث الخاصة ويحتمل ان هذامراد الشارح ويكون اخراجها على التوزيع لكن يبعده تأخير العرض العام عن الجنس والنوع فى الاخراج (قوله في جواب ماهو) وان اختلفت جهة المقولية لان الجنس يقال في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة والنوع بحسب الشركة والخصوصية (قوله عن جنسه) أى صاحب جنسه (قوله يلزم) أى من كون المميز عن صاحب الجنس البعيد فصلا (قوله هذا التمييز) أى الذى يميزه الفصل البعيد فان الحيوان يميز الانسان عن النبات كما يميزه عنه الحساس (قوله فيه) أى كون الجنس فصلا (قوله به) أى الجنس (قوله فى جواب أي شيء هو) كان يقال أى شيء الانسان فى ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد ميز الحيوان الانسان عما يشاركه فى جنسه كالنامي والجسم من شجر وحجر والظاهر ان مراده الجنس السافل أو المتوسط لاالعالى

فله اعتباران بحسب السؤال ثم ثني بالعرضي فقال (وأما العرضي فاماأن يمتنع انفكاكه عن الماهية وهوالعرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان (أو لايمتنع) انفكاكه عنها (وهو العرض المفارق) كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان (وكل واحدمنهما اما أن يختص

لانه لايميز عن شيء (قوله فله) أي الجنس (قوله ثنى بالعرضي) أى أتى به ثانيا بعد اتيانه بالذاتي أولا والمراد به هنا المنسوب لما عرض للذات خارجا عنها وهذا اصطلاح أهل الميزان لاالمنسوب للعرض مقابل الجوهر كماهو اصطلاح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجهى يجتمعان في نحو البياض وينفرد الاول في نحو القدرة والثاني في نحو الناطقية (قوله يمتنع انفكاكه عن الماهية) أى من حيث وجودها ذهنا بمعنى أنها يمتنع ادراكها دون ادراكه كفردية الثلاثة وزوجية الاربعة ويسمى هذا لازم الذهن أو من حيث الوجود الخارجى بمعنى انها يمتنع وجودها فى الخارج منفكة عنه كسواد الغراب ويسمي لازم الوجود أو من حيث هي بمعنى انه يمتنع وجودها في الذهن أوالخارج منفكة عنه بل أينما وجدت اتصفت به ككون زوايا المثلث الثلاثة مساوية لقائمتين ويسمى هذا لازم الماهية (قوله كالضاحك) بالقوة بالنسبة للانسان الضحك انبساط الوجه وانكشاف مقدم الاسنان والقوة امكان الشيء حال عدمه ويقابلها الفعل وهو التحقق والحصول والثبوت ففى كون الضاحك بالقوة عارضا ملازما نظر وأجيب بأن القوة تطلق أيضاً على الامكان مطلقا عن التقييد بحال العدم وهو المراد هنا (قوله العرض المفارق) أى الذى تمكن مفارقته وان لم يفارق بالفعل كالفقر الدائم لمن لايمكن غناه عادة وكفراق الزبال محبوبة السلطان والفرق بين هذا وبين لازم الوجود كسواد الغراب أن هذا ممكن الزوال عادة وذلك ليس ممكن الزوال عادة والمفارق اما بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل أو ببطؤ كالشباب والحب وسواد الشعر (قوله وكل واحد منهما الخ) صريح في أن أقسام العرضى أربعة واذاضمت للجنس والنوع والفصل كانت سبعة وهذا مخالف لما مر وقرر أن الكليات خمسة وأجيب بأن

(وأما العرضي فاما) بكسر الهمزوشدالميم (أن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يمتنع انفكاكه عن الماهية) أي خلوها عنه ووجودها بدونه (وهو العرض اللازم) للماهية كالضاحك بالقوة والمتنفس كذلك بالنسبة للانسان (أو لايمتنع) انفكاكه عنها بأن يجوز خلوها عنه ووجودهابدونه كالضاحك بالفعل والمتنفس كذلك بالنسبة للانسان (وهو العرض المفارق) للماهية (وكل واحد منهما) أي اللازم والمفارق (اما أن يختص

بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان) لانه بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها وبالفعل مفارق لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين وأما المتقدمون فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة غيرمفارقة لأنها التي يعرف بها (وترسم) الخاصة (بأنها كلية) دخل فيها سائر الكليات (تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط) من الافراد (قولا عرضياً) خرج به الجنس والعرض العام لانهما يقالان على حقائق والنوع والفصل لان قولهما على ما تحتهما ذاتي لاعرضي

تقسيم العرضي الى لازم ومفارق تقسيم ثانوى كتقسيم الجنس والنوع والفصل (قوله بحقيقة واحدة) أى بافرادها لان الخاصة لاتلزم الماهية من حيث هى نوعية كانت كالضاحك أو جنسية كالماشى والمتنفس (قوله وهو الخاصة) قدمها لتميزها الماهية وكونها مادة للرسم بخلاف العرض العام وهي قسمان خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة أيضاً كالضاحك للانسان واضافية وهى التي بالنسبة الى شىء دون شىء آخر كالماشي للانسان بالنسبة للحجر وهذه ليست احدى الكليات الخمس ان قلت ورد في السنة نسبة الضحك للملائكة والجن فكيف يكون خاصة للانسان قلت يمكن أن معنى ما ورد أنهم يتعجبون مجازا مرسلا علاقته المسببية أوأن ذلك باعتبار أنواع الحيوان (قوله وهذا) أي تقسيم الخاصة الى لازمة ومفارقة (قوله فشرطوا) أن تكون الخاصة لازمة بحث فيه بأنهم اذا كانوا يطلقون الخاصة الاعلى اللازمة فماذا تكون المفارقة واشتراطهم في التعريف بالخاصة كونها لازمة لايقتضى أن كل خاصة لازمة بل يقتضى أنها تكون لازمة ومفارقة والا لغى الشرط (قوله من الافراد) بيان لما (قوله به) أى قوله تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط على وجه الاجمال والتفصيل يعلم من التعليل (قوله على حقائق) أى ماتحتها من الافراد لكن في غير الجواب فلا ينافى ما تقدم أن العرض لايقال في الجواب مطلقا وأفاد التعليل أن خروجهما بقوله على ما تحت حقيقة (قوله والنوع والفصل) عطف على الجنس (قوله لان قولهما على ماتحتهما الخ)

بحقيقة واحدة) بان يكون قاصراً عليها ولا عرض لغيرها (وهو الخاصة) اي المسمى خاصة (كالضاحك بالقوة) بضم القاف وشد الواو أى الامكان وهذه خاصة لازمة (و) بمعنى والضاحك (بالفعل) وهذه خاصة مفارقة بالنسبة (للانسان وترسم) الخاصة (بانها كلية) جنس شامل كل كلي والاول كلي [لان الكلية من المركب والكلام فى المفرد (تقال) أى تحمل فى الجواب فصل مخرج العرض العام (على ما) أى جزئيات (تحت حقيقة واحدة فقط) فصل مخرج الجنس (قولا عرضياً) فصل مخرج النوع والفصل هذا ان قيد قولها بكونه في جواب وان لم يقيد به فالعرض خرج بقوله فقط والخاصة قسمان خاصة نوع كالضاحك للانسان وخاصة جنس كالمتنفس للحيوان وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولاعكس

ولا حاجة الى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا ينعكس (واما أن يعم) كل من العرض اللازم والمفارق

أفاد أن خروجها بقوله قولا عرضياً (قوله ولا حاجة) لقوله فقط بحث فيه بأن الجنس والعرض العام يقالان على ما تحت حقيقة واحدة وعلى ماتحت حقائق نحو زيد وعمرو حيوان أوماشيان ونحو الانسان والفرس حيوان أو ماشيان فأخرجهما بقوله فقط (قوله والخاصة) قد تكون للجنس لما قدم المصنف أن الخاصة مختصة بحقيقة واحدة وكان ظاهره أنها لا تكون للجنس أفاد الشارح أنها تكون له أيضاً فهذا في قوة الاستدراك على كلام المتن لرفع ما أوهمه ظاهره وبيان أن مراده بالحقيقة مايشمل النوعية والجنسية (قوله كاللون للجسم) الغنيمي الظاهر أن اللون خاصة غير شاملة لانواع الجسم لان الهواء جسم لطيف لالون له وكذا الماء على قول (قوله وكل خاصة) نوع فهى خاصة لجنسه الغنيمى توقفت فيه حين قراءة هذا الشرح خصوصا مع قوله سابقا الضاحك بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها حتى رأيت نسخة المصنف رحمه الله تعالى مكتوبا عليها مانصه لخاصة الانسان كالضاحك خاصة للحيوان بمعنى أنها لاتجاوزه الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة ليست خاصة للانسان بل تجاوزه الى غيره من أنواع الحيوان اه ولا يخلو عن تأمل فقد رأيت في بعض حواشي شرح الشمسية مانصه قال الشارح ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اعلم ان الخاصة تقسم الى ماتكون مطلقة والى ما تكون غير مطلقة فالمطلقة هي التي لاتكون فى غير ذلك النوع كالكاتب للانسان والمقيدة هي التي تكون فى بعض مايخالف ذلك النوع كالماشى للانسان بالنسبة للشجر اه فتأمله مع كلام الشارح أقول الخاصة تكون شاملة كالكاتب للانسان وغير شاملة كالكاتب للحيوان فلا وقفة ولذا اشترطوا في التعريف بها كونها شاملة (قوله ولاينعكس) أى عكسا لغويا بأن يقال كل خاصة لجنس خاصة لنوعه لبطلانه فان التنفس مثلا خاصة للحيوان وليس خاصة للانسان وأما العكس المنطقى

(واما ان يعم) بضم العين المهملة وفتح الميم أى يشمل كل من العرض اللازم والعرض المفارق ماتحت

وهو

(حقائق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للانسان وغيره من الحيوانات) لانه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها (ويرسم بأنه كلى) دخل فيه سائر الكليات (يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضياً) خرج به الجنس لان قوله على ماتحته ذاتي لا عرضى والنوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة قيل وانما كانت هذه التعريفات رسوماً للكليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساويات لها فحيث لم تحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم قال العلامة الرازى وهذا بمعزل عن التحقيق لان الكليات أمور

وهو بعض خاصة الجنس خاصة لنوعه فصحيح كالكاتب للحيوان والانسان (قوله حقائق فوق واحدة) ثم ان كانت الحقائق أجناسا كان عرضا عاما للجنس لتجاوزه الى غيره كالسواد للحيوان وغيره وان كانت أنواعا فهو عرض عام للنوع لشموله غيره من أنواع جنسه وخاصة لجنسه باعتبار عدم تجاوزه الى غيره كالآكل والشارب (قوله التعريفات) أى المتقدمة للجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (قوله رسوما) أى كما صرح به المصنف بقوله في جميعها ويرسم (قوله للكليات) أى الخمس تنازع فيه التعريفات ورسوما (قوله لها) أى الكليات (قوله ماهيات) أى حقائق (قوله وراء) أى غير (قوله المفهومات) أى المعانى التي فهمت من التعريفات (قوله ملزومات) نعت ماهيات (قوله لها) أى المفهومات تنازع فيه ملزومات ومساويات ودفع بهما ما يقال اذا كان لها ماهيات وراء تلك المفهومات فتعريفها بتلك المفهومات فاسد وليس حداً ولا رسما (قوله فحيث لم تحقق الماهيات) أى للكليات أى لم يتحقق كونها نفس المفهومات التي عرف بها أو غيرها تفريع على قوله لجواز أن يكون الخ (قوله أطلق) أى المصنف (قوله وهذا) أى القيل (قوله بمعزل) أى مكان منعزل (قوله عن التحقيق)أى ذكر الشىء على الوجه الحق أو اثباته بدليل أى عندمكانه كناية عن مخالفته له (قوله لان الكليات) أى ماهياتها

(حقائق فوق) أى زائدة على حقيقة (واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة) أى أو (الفعل) بالنسبة (للانسان وغيره من) أنواع (الحيوان ويرسم) العرض (بأنه كلى) جنس شامل كل كلى (يقال) في غير الجواب (على ما) أى جزئيات (تحت حقائق مختلفة) فصل مخرج النوع والفصل والخاصة (قولا عرضيا) فصل مخرج الجنس والتعاريف السابقة للكليات بغالبها فهى حدود وقد تسامح المصنف فى قوله ويرسم

اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير
تلك المفهومات فتكون هى حدودعلى ان عدم العلم بأنها حدود لايوجب
العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم واعلم
أن غرض المنطق معرفة ما يوصل الى التصور وهو القول الشارح
أو الى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من
مقدمة الاول أخذ في بيانه فقال ﴿ القول الشارح ﴾
سمى به لشرحه الماهية و يقال له التعريف ومعرف الشيء ما تستلزم

(قوله اعتبارية) أى منسوبة للاعتبار أى التقدير والفرض نسبة المتعلق
بالفتح للمتعلق بالكسر (قوله حصلت) بضم فكسر مثقلا أى اعتبرت
(قوله مفهوماتها) أى ماهيات هى الكليات فاضافته للبيان (قوله
أسماؤها) أي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (قوله
بازائها) أى بمقابلة المفهومات المحصلة (قوله لها) أى أسماء الكليات
(قوله غير تلك المفهومات) أي التى حصلت ووضعت لها الاسماء (قوله فتكون
الخ) تفريع على قوله فليس لها الخ (قوله هي) أى المفهومات (قوله حدودا)
أى فكان المناسب أن يكون المصنف ويحد بدل ويرسم (قوله لايوجب العلم
بأنها رسوم) أى حتى يصح تسميتها رسوما فهذا القيل على فرض تسليمه يقتضى
أنها لاتسمى رسوما أيضاً (قوله ذكر التعريف) أى بأن يقال ويعرف بدل
ويرسم (قوله أعم) أى من الرسم والحد (قوله غرض) بفتح الغين المعجمة
والراء أى مقصود (قوله المنطق) أى بوضع المنطق وتدوينه (قوله الى
التصور) أي المجهول (قوله أو الى التصديق) أي المجهول (قوله منهما) أي
القول الشارح والحجة (قوله مقدمة) أى شيء يتقدم عليه تمهيداً له ومقدمة
القول الشارح الكليات ومقدمة الحجة القضايا (قوله الاول) أي القول
الشارح (قوله أخذ) أى أراد الشروع (قوله سمى شارحا لشرحه الماهية) أي
بتبيينها ولو في الجملة أو تمييزها فشمل الحد تاما وناقصا والرسم كذلك وسمى قولا
لتركيبه والقول عند المناطقة هو المركب زاد بعضهم تركيبا تاما (قوله التعريف)
أصله مصدر عرف المضاعف أى التبيين نقل الى المعرف بالكسر لعلاقة
التعلق الاشتقاقى والمناسب زيادة أيضاً والمعرف (قوله ومعرف الشيء) بكسر

﴿ القول الشارح ﴾ أى
الموصل لمعرفة الماهيات
المجهولة سمي قولا لتركبه
والقول هو المركب وشارحا
لشرحه الماهية المجهولة
ويسمي تعريفاً ومعرّفاً
أيضاً بكسر الراء ويعرف
بأنه قول تستلزم معرفته معرفة
غيره أو امتيازه عن غيره
وهو سبعة أقسام حد تام وحد
ناقص ورسم تام ورسم ناقص
وتقسيم وتمثيل وتبديل لفظ
بمرادفه

الراء

معرفته معرفته والتعريف اما حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص ودليل حصره في الاربعة أنه اما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام أو ببعضها

الراء اضافته لامية أي ماهيته وحقيقته (قوله معرفته) أي المعرف بالكسر (قوله معرفته) أي الشيء المعرف بالفتح فلفظ ما جنس واقع على قول أو أمر وقوله تستلزم الخ فصل لتحقيق ماهية المعرف واخراج غيره وبحث فيه بأنه ان أريد المعرفة بالكنه لم يشمل الرسم وان أريد المعرفة بوجه ما لم يشمل الحد فالمناسب زيادة أو امتيازه فالحد التام تستلزم معرفته المعرفة والحد الناقص والرسم مطلقا تستلزم معرفته التميز في الشمسية معرف الشيء ما تستلزم معرفته معرفته أو امتيازه عن كل ما عداه وفي شرحها للقطب انما قلنا أو امتيازه الخ ليتناول الحد الناقص والرسم فان تصورهما لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن جميع أغياره الغنيمي هذا التعريف يشمل النوع نحو الانسان فان معرفته تستلزم معرفة الحيوان الناطق وليس معرفا والتعريف الاعم والاخص والمفرد والمركب والملزوم والقياس الاستثنائي وفيه نظر فان الانسان هو الحيوان الناطق فان أراد لفظ انسان فلا خصوصية له وقوله التعريف الاعم فيه نظر فان الاول لا يميز عن جميع الاغيار والثاني لا يميز جميع المعرف وقوله والملزوم فيه نظر فان معرفته لا تستلزم معرفة لازمه ولا امتيازه وقوله والقياس الاستثنائي فيه نظر فان تصوره ليس مستلزما لتصور المطلوب بل تسليمه مستلزم لتسليمه ولا وجه لتخصيص الاستثنائي اذ الاقتراني مثله في حاشية برهان الدين شرط المعرف بالفتح كونه معلوما بوجه ما لئلا يلزم توجه النفس الى المجهول المطلق وهو محال وكونه مجهولا من وجه آخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل فطريق التعريف ان تتصور الوجه المجهول وتثبته للوجه المعلوم فيلزم ثبوته للشيء الذي تصورته بالوجه المعلوم مثلا اذا تصورت الانسان بأنه حيوان ثم تصورت الوجه المجهول وهو كونه ناطقا ثم تصورت ثبوت الناطق للحيوان لزم تصورك ثبوت الناطق للانسان فمعنى تركب التعريف تركبه من الوجهين المعلومين عند التركيب لامتناع تركيب المجهولات وان كان أحدهما مجهولا قبله (قوله حصره) أي التعريف (قوله في الاربعة) أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله ببعضها) صادق بالجنس وحده

فالحد الناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم التام أو بغير ذلك فالرسم الناقص وبقي خامس وهو التعريف اللفظي وهو ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر مرادف مثل العقار الخمر وقد أخذ في بيان الاربعة فقال

قريباً أو بعيداً وبالفصل البعيد وفيه نظر ففي شرح الاشارات والحد منه تام مشتمل على جميع المقومات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص مشتمل على بعضها اذا كان مساويا للمحدود كجسم أو جوهر ناطق له فعلم من قوله اذا كان مساويا وتمثيله بجسم أو جوهر ناطق ان الجنس وحده ليس حداً ناقصاً وكذا الفصل البعيد لكن في تهذيب السعد أجيز في الناقص حداً كان أو رسما أن يكون أعم (قوله أو بغير ذلك) فالرسم الناقص الفنرى بعد ذكر نحو ما في الشرح في المدني فعلى هذا العرض العام مع الفصل أو الخاصة والفصل مع الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كلها رسوم ناقصة اه وكلام الحفيد يفيد ان التعريف بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد حد ناقص وكذا الفصل القريب مع الفصل البعيد أو مع الخاصة والفصل البعيد مع الخاصة لكن هذا ليس معتبراً عند الجمهور لان الفصل القريب حصل به الامتياز فذكر الخاصة معه لغو ولعلهم نظروا الى أن التمييز الحاصل منهما أقوى من تمييز الفصل وحده السيد الصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوي من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص وهو أكمل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو أكمل من العرض العام والفصل وقولهم لا حاجة الى ضم الخاصة اليه مدفوع بأن التمييز الحاصل بهما أقوى من التمييز بالفصل وحده فان أريد الاقوى احتيج الى ضم الخاصة الى الفصل (قوله وبقي) أي من أقسام التعريف (قوله قسم خامس) هذا نقض للحصر السابق وأجيب عنه بأنه راجع الى التعريف بالخاصة لان اللفظ المرادف من خواص المعنى وزيد التعريف بالمثال والتعريف بالتقسيم وأجيب عنهما برجوعهما للخاصة لان المثال والانقسام من خواص المعرف (قوله ما أنبأ) أي دل والظاهر ان ما مصدرية (قوله عن الشيء) أي المعنى والمفهوم (قوله أظهر) أي دلالة لشهرته وغلبة استعماله فيه (قوله مرادف) القنيمي لم أقف على هذا القيد في كلام أحد غير

(الحد قول دال على ماهية الشيء) أي حقيقته الذاتية (وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان) لانك اذاقلت ماالانسان فيقال الحيوان الناطق وكالجنس القريب حده كقولك في حدالانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة الناطق (وهو) أي الذي يتركب بماذكر (الحد التام) أما كونه حداً فلان الحد لغة المنع وهومانع من دخول الغير فيه وأما كونه تاماً فلذكر جميع الذاتيات فيه وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم فانه انما يدل على آثاره كماسيأتي وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط فانها

الشارح والمفهوم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقييد به ثم رأيت في بعض الشروح التقييد به الدلجي التقييد به أخذه المصنف من كلام العضد ولم يعرف لغيرهما وانظر هل يمكن تعريف بغير مرادف ومامثاله (قوله الاربعة) أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله الحد) أي التام (قوله قول جنس) شمل الحدين والرسمين (قوله دال على ماهية الشيء) أي بتمامها فصل أخرج الحد الناقص لدلالته على جزء الماهية والرسم مطلقا لدلالته على خاصتها والماهية هي مايكون به الشيء شيأ نسبة الى ماهي للسؤال بها عنها كحيوان ناطق للانسان (قوله أي حقيقته الذاتية) الاولى حقيقته وذاته لايهام عبارته ان الحقيقة غير الذات وليس كذلك فان جعلت اضافة ماهية للشيء جنسية شمل التعريف الحد الناقص ويكون المعرف حينئذ الحد من حيث هو المنقسم الى تام وناقص ويفيد هذا اقتصار الشارح على الرسم في قوله وخرج الخ (قوله وكالجنس القريب) أي في ان المركب منه ومن الفصل القريب حد تام خبر مقدم (قوله حده) أي الجنس القريب (قوله وهومانع الخ) فيه اشارة الى أن تسميته حداً من تسمية اسم الفاعل بالمصدر للتعلق الاشتقاقي (قوله الرسم) أي تاماً كان أو ناقصاً واقتصاره على اخراج الرسم يفيد ان التعريف للحد تاماً كان أو ناقصاً بجعل الاضافة للجنس كما تقدم (قوله بذوات الماهيات) اضافته للبيان (قوله البسائط) في الطوالع الحقيقة اما بسيطة وهي التي لاجزء لها أو مركبة وهي التي لها جزء وكل منهما اما أن يتركب عنها غيرها أو لا فهذه أربعة أو لها بسيط لايتركب عنه غيره فلا يحد لعدم تركيبه

و(الحد) التام (قول) جنس شامل للمعرف وغيره (دال على ماهية) أي حقيقة (الشيء) فصل مخرج الحد الناقص لدلالته على بعضها والرسم مطلقا والتقسيم والتمثيل والتبديل بالمرادف لدلالتها على خاصتها (وهو) أي الحد التام القول (الذي) جنس شامل كل معرف (يتركب من جنس الشيء) المعرف (وفصله القريبين) فصل مخرج ماعدا الحد التام وذلك (كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد) سمي به لانه لغة المنع وهومانع من دخول غير المعرف فيه (التام) سمي به لتمام الذاتيات فيه وشرط الحد التام تقديم الجنس على الفصل

انما تعرف بالرسوم لا بالحدود ويعتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء متأخر عنه قيل لا يمكن تعريف الحد لئلا يلزم التسلسل وأجيب بمنع

ولا يحد به لكونه ليس جزأ لغيره الثاني بسيط يتركب عنه غيره وهو البسيط الذي يحلل وينتهي اليه المركب بالتحليل فيحد به لكونه جزأ لغيره ولا يحد لعدم تركيبه كالجوهر الثالث مركب لا يتركب عنه غيره يحد لكونه ذا أجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزأ لغيره كالانسان الرابع مركب يتركب منه غيره فيحد ويحد به كحيوان فظهر ان الحد لا يكون الا المركب (قوله تعرف بالرسوم) نظر فيه بأن المصنف اعتبر في الرسم التركيب من الجنس والخاصة وهذا يفيد اختصاصه بالماهية المركبة كالحد وأجيب بأن أل في الرسوم للجنس فيصدق بالرسم بالخاصة وحدها في الطوالع عقب ما تقدم فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب تاما كان أو ناقصا وكذا الرسم التام لتركبه من الجنس القريب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لانه يتركب عند المصنف من العرض العام والخاصة وذا لا يختص بالمركبات (قوله ويعتبر) اى يشترط (قوله في الحد التام) مفهومه انه لا يعتبر في الحد الناقص وربما اقتضى تعليله اعتباره فيه أيضا فليحرر ثم ان هذا الاعتبار اما على انه شرط أو شطر فان كان الاول فتعريف المصنف صحيح وان كان الثاني فغير صحيح اذلم يأخذه فيه اه غنيمي وتبعه الدلجي والحفني أقول اعتباره في الحد الناقص ممنوع اذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل لغو الجنس وعدم اعتباره لتقدم الفصل المغني عنه عليه ولا يلزم من ذلك فساد الحد اذ الحد بالفصل وحده حد ناقص صحيح معتبر عند من أجاز التعريف بالمفرد وكون الاعتبار على وجه الشطرية ممنوع أيضا (قوله مفسر) أى مخصص (قوله الحد) مثله الرسم والمعرف والقول الشارح فالاولى ابدال الحد بالتعريف ليشملها (قوله لئلا يلزم) أى على تعريف التعريف (قوله التسلسل) بيانه انه يلزم من احتياج التعريف لتعريف احتياج تعريف التعريف لتعريف وهكذا الى غير نهاية وبيان وجه اللزوم ان التعريف عام يشمل تعريف الماهية نحو الانسان وتعريف تعريفها وتعريف

لزومه لان حد الحد نفس الحد كما أن وجود الوجود نفس الوجود
بمعنى أن حد الحد من حيث أنه حد مندرج في الحد وان امتاز عنه
باضافته اليه

التعريف خاص به لا يشمل تعريف الماهية وكل ما يحتاج اليه الاعم يحتاج
اليه الاخص اذ الاعم جزء الاخص والتسلسل محال فلزومه محال وأيضاً
لو احتاج التعريف لتعريف لوجب مساواة تعريف التعريف للتعريف كما
هو شرط في كل تعريف والواقع ان تعريف التعريف أخص من التعريف
فلا يصح تعريفه به اذ الخاص لا يشمل جميع أفراد العام (قوله لزومه) أى
التسلسل (قوله نفس الحد) أى حد فهو فرد وجزئي للحد المعرف فعرفت
حقيقته والشرحت ماهيته بنفسه فلا يحتاج لحد آخر حتى يلزم التسلسل
فهو كقول الفقهاء في الشاة من أربعين أنها زكت نفسها وغيرها (قوله
الوجود) كذا في النسخ الصحيحة في الموضعين ولعل الصواب فيهما
الموجود أى فليس الموجود صفة زائدة على موصوفها كالعلم والقدرة
حتى يحتاج الى وجود ووجودها الى وجود وهكذا فيلزم التسلسل
المحال (قوله بمعنى حد الحد الخ) راجع لقوله حد الحد نفس الحد (قوله في
الحد) أى المحدود فهو محدود بالحد فلا يحتاج لحد فلا يلزم التسلسل
(قوله وان امتاز) أى حد الحد عنه أى الحد (قوله باضافته) أى حد الحد
(قوله اليه) أى الحد والواو للحال وان زائدة هذا الذى فتح الله سبحانه
وتعالى به بفضله على كاتبه وبه يتضح كلام الشارح وتظهر صحته ويسقط
قول الشيخ الدلجي فيه نظر من وجهين أحدهما انه لو كان حد الحد نفس
الحد ووجود الوجود نفس الوجود لزم كون المضاف عين المضاف اليه وهو
محال الثانى ان حد الحد أخص من مطلق الحد فلو كان عنه لزم كون
الاخص نفس الاعم وهو غير معقول فعلم من هذا ان حد الحد ليس نفس
الحد بل فرد من أفراده كما ان وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو
فرد من أفراده وأما قول الشارح بمعنى ان حد الحد الخ فهو ممنوع اذ لو كان
الشيء المندرج تحت شيء عين ذلك الشيء لزم اندراج الشيء في نفسه وهو
غير صحيح فالاولى أن يجاب عن لزوم التسلسل والاخصية بشيء آخر

(والحد الناقص هو) القول ٦٦ (الذي) جنس شامل كل معرف(يتركب من جنسه)أى المعرف

البعيد وفصله القريب (فصل مخرج الحد التام والرسم مطلقا والتقسيم والتمثيل والتبديل بالمرادف كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) كونه حدا لمنعه وناقصا لنقصه بعض الذاتيات (والرسم التام هو)القول (الذى) جنس شامل كل معرف (يتركب من جنس الشيء) المعرف(القريب وخواصه) أى المعرف واضافته جنسية فابطلت معنى الجمعية اذ لا يشترط في تمام الرسم تعدد الخاصة (اللازمة له) أي المعرف قوله من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة له فصل مخرج ما عدا الرسم التام وذلك (كالحيوان الضاحك) بالقوة (في تعريف الانسان) سمي رسما لانه لغة الاثر والخاصة أثر الماهية وتاما لمشابهته الحد التام في ذكر الجنس القريب وتقييده بشيء من خواص الماهية (والرسم الناقص هو الذى يتركب من) كليات (عرضيات

(والحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذى يتركب من جنس الشيء) القريب (وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الدار أثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالاثر وأما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يختص بالشيء (والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات

أما التسلسل فلانسلم لزومه لان معرف المعرف من حيث انه معرف غير محتاج الى معرف آخر اما لبداهته أو لكونه معلوما بالكسب سلمنا انه يتسلسل لكن التسلسل في الامور الاعتبارية غير محال لانقطاعها بانقطاع اعتبار المعتبر وأما الاخصية فلا نسلمها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد وحد الحد واحدة وهي القول الدال على ماهية الشيء والخصوص انما عرض بالاضافة (قوله والحد الناقص) عطف على الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين أو مبتدأ خبره قوله كالجسم الناطق أو محذوف أى من القول الشارح (قوله وفصله) أي المعرف بالفتح لا الجنس (قوله فلما مر) أى من أن الحد في اللغة المنع وهذا مانع الخ (قوله وخواصه اللازمة له) أي المرسوم لزوما بينا المنفية عن غيره والا فلا يكون تصورها سيأتي تصور المرسوم فلا تكون رسما له والجمعية في قوله خواصه ليست شرطا في الرسم فاذا ذكرت خاصة واحدة مع الجنس كفت بدليل المثال الذى ذكره ولذا اقتصر القطب على الخاصة الواحدة فالاولى افرادها ويجاب عن المصنف بأنه جمعها باعتبار المواد أو بأن الاضافة للجنس واحترز باللازمة عن المفارقة فلا تكفي في الرسم (قوله كالحيوان الضاحك) أي بالقوة (قوله ولما كان التعريف بالخاصة الخ) المناسب ولما كانت الخاصة من آثار الماهية سمي التعريف بها رسما (قوله وضع) أي قدم (قوله عرضيات) أفاد بالجمع أنه لا تكفي خاصة واحدة وهذا مذهب المتقدمين المانعين التعريف

بالمفرد

مختص جملتها) وان لم يختص كل منها (بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع)؛ اما كونه رسما فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام وبقيت أشياء مختلف فيها منها التعريف بالعرض العام

بالمفرد (قوله مختص جملتها) أفاد ان العرض العام لايعرف به ولو تعدد اذ لايختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متنفس (قوله بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وان لم يختص كل منهما) صادق باعراض لايختص شيء منها بالمعرف كتعريف الانسان بما عدا الاخير في مثال المصنف وباعراض يختص بعضها كمثاله والاحسن تأخير المختص كما فعل المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وباعراض يختص كل منها وهذا ما قبل المبالغة كتعريف الانسان بكاتب بالقوة وضاحك بالطبع فالصور ثلاثة (قوله كقولنا فى تعريف الانسان الخ) بحث فيه بأنه تعريف بخاصتين أولاهما مركبة وهى ماعدا الوصف الاخير وأخراهما مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين وأجيب بأنه على تسليم هذا النفي الكلي لايلزم من عدم اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم الناقص لان المراد تميز المعرف بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا لاينافي كفاية التعريف ببعضه (قوله ماش على قدميه) أخرج الماشى على أربع أوأكثر كالدود والماشى على بطنه (قوله عريض الاظفار) أخرج مدورها كالطير (قوله بادى البشرة) أى ظاهر الجلدة أخرج مستورها بوبر أوصوف أوشعر أوشوك (قوله مستقيم القامة) أخرج غير مستقيمها فكل صفة من هذه الصفات لاتختص بالانسان لحصول الاول في الدجاج والاوز والعصفور ونحوها والثانى لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به (قوله ضحاك بالطبع) أى بالقوة مختص بالانسان ومنع بأن النسناس ضحاك بالطبع اذا سمع أو رأى مايتعجب منه (قوله وبقيت أشياء) أى من صور التعريف وبحث فيه بأنه

مختص جملتها) أى مجموعها (بحقيقة واحدة) سواء اختص كل منها بها أو بعضها أولم يختص شيء منها بها (كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدمية) هذا شامل للدجاج والاوز والعصفور ونحوها (عريض الاظفار) هذا شامل للبغل والحمار والفرس (بادى) أى ظاهر (البشرة) هذا شامل الثعبان ونحوه (مستقيم القامة) هذا شامل لآدمى البحر (ضحاك بالطبع) هذا شامل للنسناس سمى رسما لما مر وناقصا لنقصه الجنس (تنبيهات الاول) قيل تعريف التعريف محال لاستلزامه التسلسل وأجيب عنه بمنع استلزامه ذلك لان تعريف التعريف تعريف معرف بنفسه فلا يحتاج لتعريف آخر (الثانى) قيل التعريف بالخاصة ممتنع لانه دور لان معرفة اختصاصها متوقفة على معرفة الماهية وأجيب بأن التعريف

مع الفصل كالماشي الناطق بالنسبة للانسان أو بالفصل وحده أو مع الخاصة كالناطق أو الناطق الضاحك بالنسبة للانسان والاكثرون على ان كلا منها حد ناقص ومنها التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالماشي الضاحك بالنسبة للانسان أو بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم والاكثرون على أن كلا منهما رسم ناقص واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع لان الخارج انما يعرف الشيء اذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حينئذ على معرفة الآخر وأجيب بمنع الحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه

يقتضي أن قول المصنف وهو الذى يتركب من عرضيات الشيء ليس من المختلف فيه والشارح جعله منه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من ذكر المصنف له أنه ليس من المختلف فيه وبأنه يقتضى ان المصنف لم يتعرض لشيء منها مع انه تعرض لبعضها بقوله وهو الذى يتركب الخ كما علمت وأجيب عنه بأن المراد لم يتعرض لجميعها فلا ينافى انه تعرض لبعضها (قوله مع الفصل) أى القريب بقرينة المثال (قوله كالناطق) مثال للتعريف بالفصل وحده (قوله والاكثرون) على ان كلا منها حد ناقص وقال الاقل أنها رسوم ناقصة وقيل غير معتبرة في التعريف (قوله والاكثرون) على ان كلا منهما رسم ناقص والاقلون على أنها غير معتبرة القنيمى الصور أربع وستون صورة لان الجنس قريب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة والعرض العام لازمان أو مفارقان فهذه ثمانية في مثلها بأربع وستين يسقط منها المكرر يبقى سبعة وعشرون تعرض القوم لبعضها صراحة وتركوا الباقى اتكالا على ذهن الماهر (قوله واعترض) أى ماتقدم من أن المعرف ينقسم الى حد ورسم (قوله بالرسم) للناسب بالخاصة (قوله ممتنع) أي لتأديته للدور (قوله لان الخارج للناسب) الخاصة (قوله وفيه دور المناسب) فى التعريف به دور (قوله منهما) أي المعرف بالفتح وخاصته المعرفة له (قوله على معرفة الآخر) اما المعرف بالفتح فتتوقف معرفته على معرفة الخاصة من حيث كونها معرفاً والخاصة تتوقف معرفة اختصاصها على معرفة المعرف بها (قوله المذكور) أي فى قوله الخارج وانما يعرف الشيء الخ

بها لا يتوقف على معرفة اختصاصها بها بل على ملازمتها في الواقع ولو سلم توقف التعريف بها على معرفة اختصاصها لامتنع الحد أيضاً لتوقف التعريف بالذاتى على معرفة كونه ذاتياً وهي متوقفة على معرفة الماهية (الثالث) التعريف بالفصل وحده أو مع الخاصة أو العرض العام أو معهما حد ناقص والتعريف بالخاصة وحدها أو مع العرض العام رسم ناقص (الرابع) التعريف لا يكون الا بالقول أو الكتابة

ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن منه اليه لتحقق اختصاصه به في الواقع وان لم يعرف وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالاشارة والخط

الخ (قوله منه) أى اللازم (قوله اليه) أى الشيء الملزوم (قوله لتحقق الخ) علة لقوله ينتقل منه اليه وان لم يعرف أى اختصاصه به وأجيب أيضاً بأنه ان أراد معرفة الشخص المعرف فتوقف التعريف على معرفة الاختصاص مسلم ولكنه لا يستلزم الدور لانه يعرف الماهية وخاصتها ولزومها لها قبل التعريف وان أراد معرفة الشخص المعرف له فلا نسلم ان التعريف متوقف على معرفته الاختصاص بل يكفيه تصور معنى التعريف محمولا على المعرف أقول والايراد المذكور على تسليمه لا يختص بالرسم بل يجرى فى الحد بأن يقال التعريف بالذاتى يتوقف على معرفة كونه ذاتياً ومعرفة كونه ذاتياً تتوقف على معرفة الماهية فتعريفها به يؤدى الى الدور بقى ان السعد أورد ان تعريف المعرف بقول الشمسية هو الذى يكون تصوره مستلزماً تصور الشىء بكنه الحقيقة أو بمجرد امتيازه عن جميع ما يغايره غير مانع لشموله الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة غير المحمولة كالعمى بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار وأجاب بأن المراد باستلزام تصوره تصور الشىء كون تصور الشىء حاصلا من تصوره ومكتسبا منه وذلك بوضع المطلوب التصورى المشعور به بوجه ثم يمعد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدى اليه وظاهر أن حصول تصورات اللوازم البينة من ملزوماتها ليس كذلك ثم قال لا يقال المحدود يستلزم تصوره تصور حده فيلزم كون الانسان مثلا معرفا للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام كون تصوره هو المقتضى والموجب لتصور الشىء فيلزم تقدمه ضرورة وليس تصور الانسان مقتضياً وموجباً تصور الحيوان الناطق بل الامر بالعكس (قوله وبما تقرر) أي فى مبحثى الكليات والمعرفات (قوله لا يكون بغير القول) أى النفسي واللسانى (قوله كالاشارة والخط) تمثيل لغير القول النفسى لم لا يجوز بالخط الدال على اللفظ الدال على المعنى أقول قوله لا يكون بغير القول أى مستقلا عن القول والتعريف

بالخط من حيث دلالته علي القول واقع كثيراً لايخفى وكتب العلماء مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه به ولا يجوز التعريف بالاعم من وجه أو مطلقاً لكونه لايمنع دخول افراد غير المعرف فيه ولا بالاخص لانه لايجمع افراد المعرف كلها ولانه أخفى لانه أقل وجودا وشروطه ومنافياته أكثر من شروط ومنافيات الاعم ولا بالمباين بالاولى ولا بالمساوى جلاء أو خفاء ولا بالاخفى بالاولى لانه يلزم كون معرفة المعرف بالكسر متقدمة على معرفة المعرف بالفتح لان الاولى علة وسبب للثانية والمساوى حاصل مع مساويه والاخفى متأخر عنه ويمنع اشتمال المعرف على مجاز أو مشترك بلاقرينة معينة للمراد وعلى حكم من حيث هو حكم لانه يفضى الى الدور لتوقف الحكم على شيء على معرفته وهي متوقفة على حكمه لانه تعريفه فان اعتبر الحكم وصفاً مميزاً للشيء فلا يمنع ادخاله في التعريف كتعريف الكسب بأنه تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها مقارنة له بلا تأثيرها فيه فالقيد الاخير حكم من أحكام القدرة أخذ من حيث أنه مميز وكتعريف ابن مالك الحال بأنه وصف فضلة منتصب فأخذ الانتصاب من حيث أنه وصف مميز ومثل الحكم أو التي للشك أو الابهام لمنافاتها البيان المقصود من التعريف أما التي للتقسيم فتجوز في التعريف لافادتها أن المذكور حدان أو حدود لامور متخالفة في الحقيقة مشتركة في الجنس فتفيد أن نوعاً منه حده كذا ونوعاً آخر حده كذا وذهب بعضهم الى جوازها في الرسم وامتناعها في الحد لاستحالة فصلين لماهية واحدة وجواز خاصتين لها ولايخفى رده واعلم أن الحدود من الاشياء التي لايقام عليها دليل ولا يقابل بمنع والالوجب على الحاد اقامة الدليل علي حده ولاقائل به وطريق المنازعة فيه أن يعارض بحد آخر أرجح أو مساو أو أنه غير مطرد أو غير منعكس الى غير ذلك مما يجب اجتنابه فيه وهذا كله في الحدود الحقيقية اما اللفظية نحو الانسان في اللغة الحيوان الناطق والصلاة في الشرع القربة ذات الاقوال والافعال الخاصة فيطالب عليها بصحة النقل ان لم يقم عليها دليل والا توجه اليها المنع والنقض الاجمالي والمعارضة لانها دعوى والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

ثم أخذ في بيان الحجة ومقدماتها مبتدئا بمقدماتها فقال

﴿ القضايا ﴾

جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول) دخل فيه الاقوال التامة والناقصة (يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب) خرج به الاقوال الناقصة والانشائيات

وسلم وهذا آخر مايسره الله تعالى بفضله من الكلام على التصورات وأرجو من فضله وكرمه أن يسهل علينا الكلام على التصديقات (قوله أخذ) أى أراد الشروع (قوله في بيان الحجة) بحث فيه بأنه انما شرع فى القضايا التى هى مادة الحجة وأجيب بأنه لما كانت القضايا مادة للحجة كان الشروع فيها شروعا فى الحجة وهذا غفلة عن قول الشارح ومقدماتها بادئا بمقدماتها (قوله جمع قضية) سميت بهذا لانه قضي وحكم فيها فهى فعيلة بمعنى مفعولة وترك فيها تخفيفاً لكثرة الاستعمال (قوله عنها) أى عن معناها (قوله بالخبر) أى من حيث احتمالها الصدق والكذب وبمقدمة من حيث وقوعها جزأ قياس اذ هي حينئذ طريق للنتيجة ومقدمة لها وبالمطلوب من حيث طلبها بالدليل وبالنتيجة من حيث التاج والقياس لها وبالاخبار من حيث افادتها الحكم وبالمسئلة من حيث وقوعها فى العلوم والسؤال عنها (قوله قول جنس) فى التعريف شمل القضية وغيرها (قوله دخل فيه الاقوال التامة والناقصة) وصرح القطب في شرح الشمسية بأن القول موضوع للمركب التام (قوله يصح أن يقال لقائله الخ) فصل يخرج الاقوال الانشائية وبحث فيه بأنه يخرج القضايا التى لا يصح أن يقال لقائلها ذلك لعصمته من الكذب أو لموافقة قوله الواقع أو للقطع بكذبه ومخالفة قوله الواقع فصار التعريف غير جامع فالصواب اسقاط لقائله وابداله بفيه لذاته (قوله صادق) الصدق مطابقة النسبة الكلامية النسبة الواقعية سواء طابقت اعتقاد المتكلم أم لا هذا مذهب الجمهور وقال النظام مطابقتها اعتقاد المتكلم سواء طابقت الواقع أم لا وقال الجاحظ مطابقتهما معا (قوله به) أى قوله يصح أن يقال الخ (قوله الاقوال الناقصة) كالمركب الاضافي والتوصيفي والمزجي وجملة الشرط وحدها وجملة القسم كذلك (قوله والانشائيات) وان كانت أقوالا

(القضايا القضية) أى حقيقتها (قول) أى مركب مفيد فائدة تامة معقول أو ملفوظ جنس شامل القضية والمعرف والقياس والانشاء (يصح أن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يقال) بضم المثناة تحت (لقائله) أى المتكلم به (انه) بكسر الهمز أى قائله (صادق فيه)أي القول (أو كاذب) فيه فصل يخرج المعرف والقياس والانشاء والقضية التي قائلها معصوم من الكذب فالحد غير منعكس وغير جامع فالصواب عن محتمل الكذب لذاته فتدخل قضية المعصوم منه (تنبيه) يسمى القول المحتمل للكذب لذاته خبرا من حيث احتماله ذلك وقضية من حيث اشتماله على الحكم ومقدمة من حيث كونه جزء قياس ومطلوبا من حيث طلبه بالدليل ونتيجة من حيث انتاجه القياس ومسألة من حيث السؤال عنه

من الامر والنهي والاستفهام وغيرها والمراد بالقول هنا المركب تركيبا لفظيا في القضية اللفظية أو عقليا في القضية العقلية (وهي) أى القضية (اما حملية) وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وسميت حملية باعتبار طرفها الاخير (واما شرطية) وهي التي

تامة لانها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً وهي من قبيل التصور الخالي عن الحكم (قوله من الامر) أى طلب الفعل جازماً أولى الخ بيان للانشائيات (قوله والنهي) أو طلب الترك طلباً جازماً أولى (قوله والاستفهام) أى طلب بيان الشيء المجهول (قوله وغيرها) أى كالتخصيص والعرض والترجي والتمني والدعاء والنداء وبحث بأن القضية هي الخبر والصادق الخبر المطابق والكاذب الخبر غير المطابق وهما نوعان للخبر فيلزم على ذكرهما في تعريفهما الدور لتوقفهما عليهما من حيث ذكرهما في تعريفهما وتوقفهما عليها من حيث أنهما نوعان لها وأجيب بأن الصادق والكاذب لما اشتهرا في المحاورات لم يتوقفا عليها (قوله هنا) أى في تعريف القضية (قوله المركب) تركيباً لفظياً أو عقلياً ظاهره أنه حقيقة فيهما فهو مشترك بينهما وقيل حقيقة في المعقول مجاز في الملفوظ وامتناع المشترك في التعريف اذا أريد به أحد معنييه بلا قرينة والمجاز اذا لم يشتهر أو هو هنا مشتهر (قوله اما حملية) قدمها على الشرطية لان الحملية جزء الشرطية (قوله التي) صفة للقضية المحذوف للعلم به جنس شامل الحملية والشرطية والصلة فصل مخرج الشرطية (قوله طرفاها) أى موضوعها ومحمولها (قوله مفردين بالفعل) أى لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب والمراد بالمفرد هنا مقابل القضية فيشمل المركب الناقص (قوله أو بالقوة) أى ما يمكن التعبير في محله بلفظ مفرد نحو زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم اذ يمكن أن يقال في محلهما هذا نقيض هذا ونحو الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه اذ يمكن في محله الانسان منتقل بنقل قدميه ونحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان اذ يمكن في محله هذا عكس هذا (قوله باعتبار طرفها الاخير) أى في المعنى وان تقدم لفظاً وهو المحمول وظاهر هذا ان حملية نسبة

(وهي) أى القضية (اما) بكسر الهمزة وشد الميم (حملية) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وشد الياء نسبة للحمل لاشتمالها على حمل المحمول على الموضوع ان كانت موجبة (كقولنا زيد كاتب) او سلبه عنه ان كانت سالبة كزيد ليس بكاتب (واما شرطية) بفتح الشين المعجمة وسكون الراء نسبة للشرط

المحمول

لا يكون طرفاها مفردين وهى اما (متصلة) وهى التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فالاولى موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) والثانية سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وسميت شرطية

للمحمول وليس كذلك بل هى نسبة المحمل والنسبة للمحمول محمولية فالمناسب لاشتمالها على الحمل أى الاسناد والحكم ان قلت هذا ظاهر في الموجبة دون السالبة قلت كثير مايسمون الاعدام بأسماء ملكاتها وان لم يفهم وجه التسمية فيها وانما لم تسم وضعية باعتبار وضع موضوعها وان اشتملت عليه أيضاً لكون النسبة المقصودة منها انما تفهم من محمولها مع أغلبية الاشتقاق عليه والموضوع انما يدل على مجرد الذات (قوله لايكون طرفاها) أى مقدمها وتاليها (قوله مفردين) أى لابالفعل ولابالقوة فصل مخرج الحملية وبحث فيه بأن طرفي الشرطية مفردان بالقوة اذ يمكن في محل المتصلة هذا ملزوم لهذا وفي محل المنفصلة هذا مناف لهذا فالاولى أن يقال القضية ان كان مضمونها ثبوت شيء لشيء أوسلبه عنه فحملية وان كان معناها ملازمة شيء لشيء أو سلبها فمتصلة وان كان معناها العناد بين شيئين أو سلبه فمنفصلة وأجيب بأن المراد لايمكن التعبير فى محلهما مع بقائهما شرطية والامثلة المذكورة لما عبر عنهما بالمفردين صارت حملية (قوله بصدق) أى ثبوت (قوله أولاصدقها) أى أوعدم ثبوت (قوله تقدير أخرى) أى فرض صدق أخرى (قوله فالاولى بضم الهمز) أى التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى (قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فقد حكم فى هذه القضية بصدق قضية وهى النهار موجود المجعولة تالياً على تقدير صدق أخرى وهي الشمس طالعة المجعولة مقدماً وتسمية المقدم والتالى قضيتين باعتبار ما كان قبل التعليق بأداة الشرط (قوله والثانية) أى التي حكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود) فقد حكم فيها بلاصدق قضية وهى الليل موجود التالى على تقدير صدق أخرى وهي ان كانت الشمس طالعة المقدم وقدم حرف السلب لتكون سالبة اذلو أخره الى التالى نحو

(متصلة) لاشتمالها على تعليق تاليها على مقدمها ان كانت موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وعلى سلبه ان كانت سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود

لوجود حرف الشرط فيها ,ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (واما شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين أو بنفيه والاولى موجبة (كقولنا العدد اما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية سالبة كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتبا وسميت شرطية تجوزا لوجود

ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لكانت موجبة اذ السالبة ماحكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب (قوله لوجود حرف الشرط فيها) بحث فيه بأن أداة الشرط قد تكون اسما كهما ومتى وأجيب بأنه نظر لما في المثال وبأن أداة الشرط وان كانت اسما صورة فهي حرف معنى لتضمنها الشرط الذى هو من معانى الحروف ونظر المنطقي انما هو للمعنى (قوله لاتصال طرفيها) أى مقدمها وتاليها (قوله صدقا) أي فى الثبوت أذ يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه (قوله ومعية) أى اصطحابا واقترانا فتي وجد مقدمها وجد تاليها معه فاتصلا في المصاحبة والوجود (قوله يحكم فيها بالتنافي الخ) فصل أخرج الحملية والمتصلة وسواء كان التنافي فى الصدق والكذب معاً أوفي أحدهما (قوله بنفيه) أى التنافى أى رفعه وسلبه وتسمية الحملية والمتصلة والمنفصلة الموجبات بهذه الاسماء ظاهر لوجود الحمل والاتصال والانفصال فيها وأما تسميتها بها وهي سالبة فليست ظاهرة اذ الحكم فيها انما هو بنفي الحمل والاتصال والانفصال وأجيب بأنها تسمية اصطلاحية لا لغوية (قوله والاولى) أى التي حكم فيها بالتنافى (قوله العدد) اما أن يكون زوجا أو فرداً فقد حكم فيها بمنافاة كون العدد زوجا لكونه فرداً فلا يجتمعان في عدد ولا يرتفعان عنه وان أردت أن تجعلها سالبة قلت ليس اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمتساويين فقد حكم بسلب منافاة الزوجية للانقسام بمتساويين (قوله والثانية) أى التى حكم فيها بنفي التنافي (قوله ليس) اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتباً فقد حكم بنفي التنافي بين كونه أسود وكونه كاتباً فيجوز كونه أسود مع كونه كاتباً (قوله وسميت) أى المنفصلة (قوله تجوزاً) أى اذ لا شرط فيها وهذا باعتبار حال التسمية وأما الآن فقد صار حقيقة عرفية (قوله

(واما شرطية منفصلة) لاشتمالها على انفصال مقدمها من تاليها وتنافيهما ان كانت موجبة (كقولنا العدد) أى المؤلف من آحاد (اما أن يكون زوجا) أى منقسما قسمين متساويين صحيحين (أو يكون فردا) أى لا تنقسم كذلك أو سلبه ان كانت سالبة نحو ليس اما أن يكون الانسان أسود أو يكون كاتبا والقضية ثلاثة أجزاء

الربط

الربط الواقع بين طرفيها بالتناد ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما الذى صير القضيتين قضية واحدة وللقضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا) لانه وضع ليحكم عليه بشيء (والثاني محمولا) لحمله على شيء والثالث النسبة الواقعة بينهم وقد يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمي رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو وتسمي رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ووجد وتسمي رابطة زمانية فالحملية باعتبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية

الربط الخ) بيان لعلاقة المجاز وانها المشابهة أو الاطلاق والتقييد (قوله بالتناد) أي التنافي صلة الربط (قوله وللقضية) أى كانت حملية أوشرطية (قوله وضع) أى ذكر (قوله النسبة الواقعة بينهما) أى المفهومة من القضية وهو التعلق المعنوى بين الموضوع والمحمول أو المقدم والتالى وتطلق النسبة على الايقاع أى ادراك وقوع النسبة الكلامية أى موافقتها الواقع والانتزاع أى ادراك عدم وقوع النسبة الكلامية أي مخالفتها للواقع فأجزاء القضية حينئذ أربعة فلم يجعل لهذا المعنى الاخير لفظ يدل عليه كالاجزاء الثلاثة قلت لما كانت النسبة الكلامية لاتعد رابطة بين الطرفين الامن حيث الايقاع أو الانتزاع لم يحتاجوا الى لفظ رابع (قوله عليها) أى النسبة (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أى فهي تسمية مجازية من تسمية الدال باسم مدلوله وهذا بحسب الاصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله غير زمانية) أى لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع (قوله فعلا ناسخاً) أى غير ليس اذ لاتستعمل رابطة وان كانت فعلا ناسخاً (قوله زمانية) أي لدلالة الفعل على الزمان وضعاً (قوله ثنائية) أى مركبة من لفظين اثنين (قوله ثلاثية) أى مركبة من ثلاثة ألفاظ الدلجى ينبغى أن يقول أو رباعية أيضاً لان الحملية باعتبار الجهة وهي اللفظ الدال على كيفية النسبة التى هي الضرورة أو الدوام أو مقابل كل منهما وهما الامكان والاطلاق رباعية وفيه نظر فان الكيفية المذكورة ليست جزءً للقضية ولانهم نصوا على ان القضية لاتكون رباعية باعتبار الجهة لعدم لزومها

(فالجزء الاول) فى حكم العقل وان أخر فى اللفظ (من الحملية يسمى موضوعا) لوضعه فيها لحمل محمولها عليه (و) الجزء (الثانى) منها فى حكم العقل وان ذكر اولا يسمى (محمولا) لحمله على موضوعها والثالث النسبة بين الموضوع والمحمول وقد يذكر فى الحملية لفظ يدل عليها يسمى رابطة فان كان اسما كهو سمي رابطة غير زمانية وان كان فعلا ككان سمي رابطة زمانية

متصلة كانت أو منفصلة (يسمى مقدما) بضم الميم وفتح القاف والدال المهملة مثقلا لتقدمه على تاليها معنى واستلزامه اياه وان تأخر عنه لفظا (و) الجزء (الثانى) من الشرطية يسمى (تاليا) لتلوه مقدمها ولازميته لها (والقضية) الحملية (اما موجبة) بضم الميم وفتح الجيم أو كسرها (كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب. تنبيهان الاول) أصل أداة السلب سلب النسبة وقد يعدل بها عنه وتجعل من الموضوع أو المحمول أو منهما وتسمي القضية معدولة لذلك موجبة كانت أو سالبة والقضية التي لم تجعل حرف السلب جزأ من موضوعها ولا من محمولها تسمي محصلة موجبة كانت أو سالبة نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب وللموجبة معدولتهما نحو كل لا الساكن لامطلق ومعدولة الموضوع نحو

لانها ان ذكرت فيها فثلاثية وان حذفت لشعور الذهن بمعناها أو لعدم الاحتياج اليها كقام زيد فثنائيــة والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه وان ذكر آخرا وبالثـانى المحكوم به وان ذكر أولا نحو عندي درهم (والجـزء الاول من الشرطية يسمي مقــدما) لتقدمه لفظا أو حكما (والثانى تاليا) لتلوه الاول أي تبعيته له والمراد بالاول الطالب للصحبة وان ذكر آخرا وبالثاني المطلوب لها وان ذكر أولا كما مر نظـيره (والقضية) بحسب ايقاع النسبة و انتزاعها (اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب) والموجبة اما محصلة وهي

والله أعلم (قوله لانها) أى الرابطة (قوله فيها) أى القضية (قوله وان حذفت) أى الرابطة (قوله أو لعدم الاحتياج اليها) السعد في شرح الشمسية الذى يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقاً أو تقديراً لاغير لانا اذا قلنا على سبيل التعداد زيد عالم بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاسناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية لاغير (قوله المحكوم عليه) أى سواء جاز تأخيره كالمبتدأ الذى لم يتضمن معنى الاستفهام نحو قام زيد أو وجب كما فى الفاعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن مع الاستفهام نحو أين زيد لان المعتبر عند المطابقة انمــا هو المعنى والفاعل في الجملة الفعلية منظور له أولا وكذا كل محكوم عليه (قوله لتقدمه لفظاً أو حكماً) برهان الدين فيه اشارة الى جواز تقديم التالى على المقدم عند المنطقى وان امتنع عند البصرى لان نظر المنطقى الى المعنى والتقديم لا يفسده ونظر البصرى الى اللفظ والتقديم يبطل الصدارة عنده (قوله الطالب للصحبة) أى الملزوم (قوله المطلوب لهـا) أى اللازم (قوله وايقاع) أى ادراك وقوع (قوله النسبة) أى الكلامية أي موافقتها للنسبة الواقعية (قوله وانتزاعها) أى ادراك أن للنسبة الكلامية ليست واقعة ولا موافقة للنسبة الواقعية (قوله موجبة) أى مسماة بهذا لوجوب النسبة فيها أي ثبوتها والمشهور فتح الجيم على معنى أن المتكلم أوجب النسبة أى أثبتها فيها ويصح كسرها على معنى أن القضية أوجبت أى أثبتت النسبة اسناداً مجازياً (قوله سالبة أى) مسماة

الوجودية أو معدولة وهي ماليست كذلك وسميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن أصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم مابعده فقيل في الموجبة المعدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطرفيها بان يكونا

بهذا لاشتمالها على انتزاع النسبة أى سلبها عن الموضوع (قوله الوجودية) أى التي حكم فيها بموجود على موجود نحو زيد كاتب (قوله ماليست كذلك) أى كالوجودية في الحكم بوجودي على وجودي بأن حكم فيها بعدمي على عدمي أو على وجودي أو بوجودي على عدمي (قوله أصل مدلوله) من اضافة ما كان صفة واقامة المصدر مقام الصفة والاصل مدلوله الاصلي (قوله وهو السلب المناسب) سلب النسبة الحكمية والانفراد مستعملا في السلب (قوله حكمه) أى حرف السلب (قوله مابعده) أى سواء كان محمولا أو موضوعا والمراد من جعل حكمه حكم مابعده تركيبه معه وجعل مجموعهما محمولا أو موضوعا (قوله فقيل في الموجبة المعدولة موجبة) أى مع اشتمالها على حرف أو حرفى نفي ولم يقل فيها سالبة لان ايجاب القضية وسلبها انما هو بالنظر لنسبتها فان لم يتسلط النفي عليها فهي موجبة ولو كان طرفاها عدميين نحو لاحي هو لاحيوان وان تسلط النفي عليها فسالبة وان كان طرفاها وجوديين نحو ليس زيد كاتباً (قوله ثم المحصلة اما محصلة بطرفيها الخ) تسمى بسيطة سواء كانت موجبة نحو زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب وهي التي تركبت حقيقتها من ايجاب فقط أو سلب فقط كما في المثالين السابقين وتقابلها المركبة وهي التي تركبت حقيقتها من ايجاب وسلب معا كالمعدولة السالبة نحو زيد بلا كاتب السعد في شرح الشمسية والسالبة المحصلة بسيطة لاشتمالها على حرف سلب واحد بخلاف السالبة المعدولة المشتملة على أكثر من واحد وقد تطلق المحصلة على ماليست بمعدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل طرفيها فمجرد الاشتمال على حرف السلب لايقتضي كون القضية سالبة بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سواء كانت الاطراف وجودية أو عدمية وفي تمثيل السالبة

كل لاحيوان جاد ومعدولة المحمول نحو كل انسان لاصاهل والسالبة معدولتهما نحو كل لاكاتب ليس لاساكن الاصابع ومعدولة الموضوع نحو كل لاحيوان ليس انسانا ومعدولة المحمول نحو لاانسان ليس لاناطق والمحصلة اذا أطلقت انصرفت لمحصلة المحمول وكذا المعدولة (الثاني) الموجبة تقتضي وجود موضوعها والسالبة لاتقتضيه فيصدق ليس العنقاء بناطق دون العنقاء هو لاناطق لان الايجاب لايصدق الاعلى موضوع محقق كما في الخارجية أو مقدر الوجود كما في الحقيقية لان الامر اذا لم يثبت لايثبت له غيره والسلب يثبت مع عدم وجود للموضوع خارجا وتقديرا

وجوديين أو محصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط والمعدولة كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما نحو كل لاانسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو كل انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودى حكم عليه بامر عدمي ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل لاحيوان جماد لان جمادا وجودي حكم به على أمر عدمي والسالبة أيضاً اما محصلة أو معدولة وكل منهما اما بطرفيها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط فمحصلة الطرفين نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفيها وجوديان وقد سلب فيها أمر وجودي عن أمر وجودى ومعدولتهما نحو كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الاصابع لانه سلب فيها

المحصلة الطرفين بلا شيء من المتحرك بساكن اشارة الى أن المراد بعدمية الطرف هنا كون حرف السلب جزأ من لفظه لا كون العدم معتبرا في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع أنه ليس من المعدول فى شيء فنحو زيد لامعدوم عدول اه (قوله وجوديين) نحو الانسان حيوان (قوله أو محصلة بالموضوع فقط) أى ومعدولة بالمحمول بأن يكون الموضوع وجوديا والمحمول عدميا نحو الحيوان لاجماد (قوله أو بالمحمول فقط) أي ومعدولة بالموضوع بأن كان الموضوع عدميا والمحمول وجوديا نحو كل لاجماد حيوان (قوله كذلك) أى المحصلة فى انقسامها ثلاثة أقسام معدولة الطرفين ومعدولة الموضوع ومعدولة المحمول فقط فالاقسام ستة ثلاثة للمحصلة وثلاثة للمعدولة وكلها اما موجبة أو سالبة فالاقسام اثنا عشر لكن يدخل بعضها في بعض فمحصلة المحمول فقط هى بعينها معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط هى عين معدولة المحمول فقط فالاقسام السالمة من التكرار أربعة محصلة الطرفين ومعدولتهما ومحصلة المحمول معدولة الموضوع ومحصلة الموضوع معدولة المحمول وكل اما موجبة أو سالبة فالاقسام ثمانية (قوله كل انسان كاتب) فقد حكم فيها بوجودى على وجودى (قوله كل لاانسان لاكاتب) أى هو لا كاتب فتقدر الرابطة قبل لا الثانية

أمر عدمي عن أمر عدمي ومحصلة الموضوع للمعدولة المحمول نحو الانسان ليس غير كاتب لحرف السلب الثاني جزء من المحمول وبه صار المحمول عدميا والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل ماليس بحيوان ليس بانسان ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها أصلا وهي محصلة الطرفين و بالمعدولة مافيها عدول سواء كانت بطرفيها أم باحدهما واعلم أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة وكل ذلك مبسوط في المطولات (وكل واحدة منهما) أي من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة كما ذكرنا)

لتكون موجبة فقد حكم فيها بعدمي على عدمي (قوله أمر عدمى) هو غير ساكن الاصابع (قوله عن أمر عدمى) هو غير كاتب (قوله لحرف السلب الثاني) هو غير (قوله والاول) هو ليس (قوله كلما ليس بحيوان ليس بانسان) فقد حكم بنفي وجودى عن عدمى (قوله ومرادهم) عند الاطلاق بالمحصلة مالاعدول فيها رد بان اصطلاحهم أن المحصلة اذا أطلقت فالمراد بها محصلة المحمول سواء كان موضوعها محصلا أو معدولا وأن المعدولة اذا أطلقت انصرفت لمعدولة المحمول سواء كان موضوعها محصلا أو معدولا ولا تنصرف المحصلة الى محصلة الموضوع معدولة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ولا تنصرف المعدولة الى معدولة الموضوع محصلة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع (قوله تقتضى وجود الموضوع) السنوسي ان كان هذا اصطلاحا فالسمع والطاعة والا فالحق التفصيل فان كان المحمول موجودا في الخارج اقتضى وجود الموضوع لاستحالة اتصاف معدوم بموجود والا فلا نحو زيد ممكن أو مذكور أو معلوم فان هذه المحمولات يتصف بها المعدوم أيضا فلا تقتضى وجود الموضوع الخفي المراد بوجوده وجوده خارجا حقيقة ككل انسان حيوان أو تقديرا ككل عنقاء طائر أو ذهنا كشريك البارى تبارك وتعالى ممتنع وهذا غير الوجود الذى يقتضيه الحكم فانه ذهني بمقدار الحكم كما لا يخفى السعد في شرح الشمسية

(وكل واحدة منهما) أي الموجبة والسالبة (اما مخصوصة كما ذكرنا) بقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب لخصوص موضوعها وتسمى شخصية أيضاً لتشخص موضوعها

في المثالين المذكورين آنفا وسميت مخصوصة لخصوص موضوعها ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (واما كلية

الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة ان السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة بمعنى ان كل مادة تصدق فيها الموجبة المعدولة تصدق فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت اللا ب لج صدق سلب الباء عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لايكون للموضوع وجود محقق أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك البارى بصير ولا يصدق شريك البارى لابصير لان الايجاب لايصدق الا على موضوع محقق كما في الخارجية أو مقدر الوجود كما في الحقيقية لان الشيء مالم يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لاوجود للموضوع كذلك والايجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بتحقق الموضوع وثبوت المحمول له وقولنا محقق أو مقدر اشارة الى أن الايجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا دائما اذ هو مختص بالخارجية والى أنه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان أو خارجيا لان السلب يقتضي ذلك أيضا اذ لافرق في وجوب تصور الموضوع بين الموجبة والسالبة اه (قوله في المثالين المذكورين) أي زيد كاتب زيد ليس بكاتب (قوله آنفا) بمد الهمز وكسر النون أي قريبا (قوله لخصوص موضوعها) أي كونه خاصا لايقبل الاشتراك كزيد كاتب وهذا عالم وأنا قائم فان قيل ان أريد أن مدلول الموضوع في الذكر يكون شخصا فهذا عالم وأنا قائم ليس كذلك لان أسماء الاشارة والضمائر موضوعة لمعان كلية وان أريد أن ماصدق عليه الموضوع من الذات يكون شخصا فليكن كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو مشخص قلنا المراد كون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لايحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا أنا قائم وهذا كاتب مشارا به الى معين محسوس بالبصر بخلاف نحو كل انسان حيوان أفاده السعد في شرح الشمسية (قوله شخصية) أي أيضا (قوله لتشخص) أي تعين

(واما كلية

(قوله

مسورة كقولنا) في الموجبة (كل انسان كاتب و) في السالبة (لاشيء من الانسان بكاتب) سميت كلية لدلالتها على كثيرين ومسورة لاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به والسور في الكلية الموجبة كل وأل الاستغراقية أو العهدية وفي السالبة لاشيء ولاواحد (واما جزئية مسورة كقولنا) في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدلالتها على بعض أفراد الكلي ومسورة لاشتمالها على السور وهو في الجزئية الموجبة بعض وواحد وفي السالبة

(قوله مسورة) صفة كاشفة لبيان الواقع (قوله لدلالتها على كثيرين) بحث فيه بأن الجزئية والمهملة كذلك وأجيب بأن علة التسمية لاتقتضيها (قوله كمية) أي عدد (قوله وهو) أي لفظ السور (قوله مأخوذ) أي منقول (قوله كل) أي المراد به الكل الافرادي أي كل واحد من أفراد الموضوع لا الكل المجموعي لانها حينئذ شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد لايقبل الاشتراك ولا الكلي الذي لايمتنع تصوره الاشتراك فيه (قوله وأل الاستغراقية) نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء منه بقوله تعالى الا الذين آمنوا فانه امارة العموم وكذا أجمع وقاطبة وطرا وكافة والنكرة في سياق النفي (قوله أو العهدية) بحث فيه بأنه ان كان المعهود جميع الافراد فكلية كما قال وان كان واحدا معينا فشخصية وان كان غير معين فجزئية و بأنه مخالف لعبارة القوم من انها ان كانت عهدية فالقضية شخصية وحق السور ان يدخل على موضوع كلي فان أدخل على محمول نحو الانسان كل كاتب أو موضوع جزئي نحو كل زيد انسان فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وسميت منحرفة ولها صور مذكورة في المطولات (قوله لاشيء) نحو لاشيء من الانسان بحجر (قوله ولا واحد) نحو لا واحد من الحيوان بجماد (قوله بعض) وواحد السعد في شرح الشمسية هذا على

الكلي الدال على الحكم على كل فرد من أفراد موضوعها الكلي (كقولنا) في الموجبة (كل انسان حيوان و) في السالبة (لاشيء من الانسان بحجر تنبيهان الاول) سور الايجاب الكلي في الحملية كل أو جميع أو عامة أو قاطبة أو نحوها أو أل الاستغراقية (الثاني) سور السلب الكلي لاشيء أو لا واحد او نحوها (الثالث) أصل السور الدخول على موضوع كلي فان دخل على موضوع جزئي نحو كل زيد انسان أو على محمول فقد انحرف وسميت القضية منحرفة ولها مائة وخمسة عشر صورة في المطولات (الرابع) السعد الاسوار التي ذكروها ليس المراد بها الحصر انما هي أمثلة فان كل مايفهم ان الحكم على كل الافراد أو على بعضها بلغة من اللغات فهو سور كأل الاستغراقية والنكرة المنفية والتنوين في الاثبات واثنان وثلاثة ونحوها (واما) جزئية (مسورة كقولنا) في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب

تنبيهات الاول) سور الايجاب الجزئى بعض أو واحد وسور السلب الجزئي ليس بعض أو بعض ليس أوليس كل (الثانى) فرق بين ليس بعض و بعض ليس بان ليس بعض لايكون الاللسلب لان أصله ليس بعض الحيوان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيصح مجيئه للعدول الذى هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزأ من المحمول فيصير المعنى ثبوت غير الانسان لحيوان لاسلب الانسان عنه (الثالث) فرق بين ليس كل وبين ليس بعض و بعض ليس بان ليس كل يدل على سلب الايجاب الكلي

مطابقة وعلى السلب الجزئى التزاما لان معنى كل انسان حيوان الايجاب الكلي وليس سلبه ولزمه السلب الجزئي لان سلب الايجاب الكلى صادق بسلب المحمول عن كل فرد و بسلبه عن بعض الافراد وعلى كل فسلبه عن البعض متحقق و بان ليس بعض و بعض ليس يدلان على السلب الجزئى مطابقة وعلى سلب الايجاب الكلي التزاما لان معناهما سلبه عن البعض ورفع الايجاب الكليّ لازم له لانه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت لكل فرد ضرورة (واما أن)

ليس بعض و بعض ليس وليس كل والمسورة تسمي محصورة كلية كانت أو جزئية (واما أن لايكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) أى لامخصوصة ولا كلية ولا جزئية (وتسمى مهملة)

سبيل التمثيل واعتبار الاكثر لاعلى سبيل التعيين فان كل مايفهم منه بحسب لغة من اللغات ان الحكم على كل الافراد أو بعضها فهو سور كلام الاستغراق والنكرة فى سياق النفى والتنوين في الاثبات واثنان وثلاثة ونحو ذلك مما تفهم منه الكلية والبعضية (قوله ليس بعض و بعض ليس) الفرق بينهما ان ليس بعض لايكون الاللسلب ولايصح أن يكون للعدول الذى هو ايجاب لان أصله ليس بعض الحيوان بانسان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور وأما بعض ليس فيجوز مجيئه للعدول الذى هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزأ من المحمول ويكون المعنى ثبوت عدم الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية عنه (قوله وليس كل) الفرق بينه وبين ليس بعض و بعض ليس ان ليس كل يدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وذلك لان مفهوم كل انسان حيوان هو الايجاب الكلي وليس رفعه ويلزمه السلب الجزئى أى السلب عن بعض أفراد الموضوع الكلي لانه اذا ارتفع الايجاب

بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (لايكون كل) من الموجبة والسالبة (كذلك) أى المذكور من المخصوصة والكلية المسورة والجزئية المسورة بأن يكون موضوعهما كليا وحكم فيهما على افراده ولم يتعرض فيهما لكون الحكم على كل فرد أو على بعض الافراد (وتسمي مهملة) بضم فسكون ففتح لاهمال بيان كمية الافراد المحكوم عليها فيها

(كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب و) في السالبة (ليس الانسان بكاتب تنبيهات الاول) المهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية (الثاني) زاد بعضهم الطبيعية وهي التي موضوعها كلي مراد به الحقيقة كالحيوان جنس والانسان نوع والناطق فصل والضاحك خاصة والماشي عرض عام (الثالث) تجرى الاقسام الاربعة في الشرطية المتصلة والمنفصلة بحسب أوضاع وأحوال مقدمها فان كان الحكم باللزوم أو العناد على وضع معين نحو ان جئتني الآن أكرمتك وزيد الآن اما كاتب أوغير كاتب فمخصوصة وان كان على جميع الاوضاع الممكنة مع مقدمها نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا أوفردا فمحصورة كلية وان كان على بعضها غيرمعين فان اشتملت على سور الجزئي نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والا فمهملة نحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ونحو العدد امازوج أوفرد (الرابع)

سور الايجاب الكلي في المتصلة كلما ومهما ومتى ما وفي المنفصلة دائما وسور السلب الكلي فيهما ليس البتة وسور الايجاب الجزئي فيهما قد يكون وسور السلب الجزئي فيهما قد لايكون (الخامس) المناطقة يعبرون في الامثلة عن الموضوع والمحمول والمقدم والتالي بالحروف استحسانا للاختصار ولدفع توهم انحصار الاحكام في مادة (السادس) لابد للنسبة من صفة في الواقع تسمى مادة وعنصرا واللفظ الدال عليها جهة والقضية المشتملة عليه موجهة وأصول المادة اربعة الضرورة أي الوجوب والدوام والامكان والاطلاق أي الحصول بالفعل ولها فروع فيتفرع عن الضرورة سبع قضايا لانها اما ان تطلق أو تقيد بوصف أو بوقت معين أو بحين والمقيدة بوصف اما ان يقتصر فيها على التقييد به واما ان يزاد عليه نفي دوامه والمقيدة بوقت معين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزاد عليه نفي دوامه والمقيدة بحين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزاد عليه نفي دوامه فهذه سبع الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة لذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة والثانية المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهاتان بسيطتان والثالثة المشروطة الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفه وزيادة نفي دوامه نحو كل كاتب

لاهمال بيان كمية الافراد فيها (كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب و) في السالبة (الانسان ليس بكاتب)

الايجاب الكلي فلا يخلو اما أن يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد أو عن البعض وثابتا للبعض الآخر وعلى كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق وليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلي التزاما لان معناهما سلب المحمول عن البعض ويلزمه رفع الايجاب الكلي لانه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت للكل ضرورة (قوله لاهمال بيان كمية الافراد فيها) وقيل لاهمالها في الادلة استغناء عنها بالجزئية (قوله الانسان كاتب) أي بملاحظة ان أل جنسية لا استغراقية والا فكلية

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ماقبل لادائما
ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائما أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام
الرابعة الوقتية المطلقة وهي التى حكم فيها بضرورتها فى وقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة الوقتية الخاصة وهي التى حكم فيها بضرورتها في وقت
معين مع زيادة نفي دوامه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته لادائما وهي
مركبة من وقتية مطلقة وهي ماقبل لادائما ومطلقة عامة مأخوذة من لادائما أى لاشيء من
الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام السادسة المنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها
في حين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة حين كتابته وهي بسيطة السابعة المنتشرة الخاصة
وهي المنتشرة العامة بزيادة لادائما وهي مركبة من منتشرة عامة

ومطلقة عامة ويتفرع
عن الدوام ثلاث قضايا
لانه اما أن يكون لذات
الموضوع واما ان يقيد
بوصفه واما أن يقتصر فيه
على القيد واما ان يزاد
عليه نفي دوامه الاولى
الدائمة المطلقة وهي التى
حكم فيها بدوامها بلا قيد
زائد على ذات موضوعها
نحو كل كاتب متحرك
الاصابع دائما وهى بسيطة
الثانية العرفية العامة وهى التى حكم
فيها بدوامها مقيدا بوصف موضوعها نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا الثالثة العرفية
الخاصة وهى العرفية العامة بزيادة لادائما وهى مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة أى لاشيء من
الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام ولايتصور مع دوام النسبة تقييدها بوقت أوحين فلذا لم تكن
الدوائم سبعا كالضروريات ويتفرع عن الامكان خمس قضايا لانه اما ان يكون عاما وهو سلب
الضرورة عن نقيض النسبة فقط فيصدق بوجوبها وجوازها واما ان يكون خاصا وهو سلبها عنها
وعن نقيضها فتكون جائزة فقط واما ان يقيد بدوامها واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بحين
الاولى الممكنة العامة وهى التي حكم فيها بسلب ضرورة نقيضها نحو كل كاتب متحرك الاصابع
بالامكان العام وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهى التى حكم فيها بسلب الضرورة عنها وعن

والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت في كبرى

ولاعهدية والانشخصية (قوله والمهملة في قوة الجزئية) يعني انهما متلازمان
في الصدق ثبوتا ونفيا فكلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة الذي هو
معنى المهملة تحقق الحكم على البعض الذى هو معنى الجزئية وكلما تحقق
الحكم على البعض تحقق الحكم على الافراد فى الجملة والالزم عدم تحققه
مع تقدير تحققه وهو تناقض محال وكلما لم يتحقق الحكم على الافراد فى
الجملة لم يتحقق الحكم على بعضها وكلما لم يتحقق على بعضها لم يتحقق الحكم
عليها في الجملة والالزم تحققه على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا
الانسان كاتب فقد حكمنا بثبوت الكتابة على ماصدق عليه الانسان قطعا
لكن هذا الماصدق يحتمل كل الافراد و بعضها والثاني متيقن والاول
مشكوك فحمل على المتيقن وألغي المشكوك وجعلت في قوة جزئية (قوله

الشكل

نقيضها نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وهي مركبة من ممكنتين عامتين الثالثة الممكنة الدائمة وهي التي قيد امكانها بدوامه نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما الرابعة الممكنة الوقتية التي قيد امكانها بوقت نحو كل انسان حي بالامكان وقت مفارقة الروح له وهي بسيطة الخامسة الممكنة الحينية التي قيد امكانها بحين نحو كل آكل لمقتاته عادة جائع بالامكان حين أكله وهي بسيطة و يتفرع عن الاطلاق جنس قضايا لانه اما ان يحكم فيه بوقوع النسبة بلا قيد واما ان يقيد بنفي الضرورة واما ان يقيد بنفي الدوام واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بحين الاولى المطلقة العامة نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام وهي بسيطة الثانية الوجودية

اللادائمة وهي مثلها مع زيادة نفي دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لادائما وهي مركبة من مطلقتين عامتين الثالثة الوجودية اللاضرورية وهي مثل الاولى بزيادة نفي ضروريتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة وهذه مركبة من مطلقة وممكنة عامتين الرابعة المطلقة الوقتية وهي التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة المطلقة الحينية

الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثرون لانها ليست بمعتبرة في العلوم هذا كله في الحملية وأما الشرطية فالحكم فيها

الشكل الاول) مثله الشكل الثاني لانه مثله في اشتراط كلية الكبرى (قوله رابعا) هذا باعتبار المحصورة بقسميها واحدا والا فهذا خامس (قوله الطبيعية) لان الحكم فيها على الطبيعة والحقيقة اذ لا يصح الحكم بالجنس والنوع مثلا الا عليها (قوله التي) أي القضية التي جنس شمل الاقسام الخمسة (قوله لم تبين فيها كمية الافراد) فصل أخرج المخصوصة والمحصورة (قوله ولم تصلح كلية ولا جزئية) فصل أخرج المهملة (قوله تركها) أي الطبيعية (قوله لانها ليست معتبرة في العلوم) محله ان طلبت مجردة عن الافراد لاستحالة وجودها حينئذ فلو طلبت باعتبار تحققها في جزئي من جزئياتها فهي معتبرة فيها فالامر بها أمر بجزئيها والا لزم التكليف بمحال أقول الوجود خارجي وذهني والطبيعة من حيث هي توجد في الذهن قطعا فالامر بها من حيث هي ليس تكليفا بمحال فتكون معتبرة في العلوم

وهي التي قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين كتابته وهي بسيطة (السابع) علم مما تقدم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولاضرورة عبارة عن ممكنة عامة وان المركبة مشتملة على قضيتين احداهما مبينة مادة اصل القضية والاخرى مبينة مادة نقيضها متفقتين في الكم مختلفين في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة فمركبة من ممكنتين عامتين والوجودية اللادائمة فمركبة من مطلقتين عامتين

بالاتصال والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتني الآن أكرمتك وزيد الآن اما كاتب أوغير كاتب فمخصوصة أو على جميع الاوضاع الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

وتقع كبرى للشكل الاول كالشخصية نحو الانسان نوع والنوع كلي ينتج الانسان كلي وعلى اعتبارها فيها وهو الحق قيل انها كلية وقيل مهملة وقيل شخصية اذ الطبيعة شيء واحد معين ذهنا وهذا أقرب أفاده الدلجي (قوله الاتصال) أي التلازم (قوله والانفصال) أي التناد والتنافي الواو فيه بمعنى أو (قوله وضع) أي زمن أوحال (قوله معين) نحو ان كان زيد منتصبا للشمس وقت الضحي كان له ظل ممتد الى المغرب فقد حكم بلزوم الظل الى المغرب لانتصابه لها في وقت معين ونحو زيد اما أن يكون في البحر مكتوفا واما أن لايغرق فقد حكم فيها بالعناد بين عدم غرقه وكونه في البحر على حال معين وهو كونه مكتوفا (قوله نحو ان جئتني الآن أكرمتك) فقد حكم بلزوم الاكرام للجيئة مقيدا بوقت معين وهو الآن (قوله وزيد الآن اما كاتب أوغير كاتب) فقد حكم فيها بالعناد بين المقدم والتالي مقيدا بالآن (قوله فمخصوصة) أي شخصية أيضا (قوله أو على جميع الاوضاع الممكنة) أي التي يمكن اجتماعها مع المقدم أي الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فقد حكمنا بلزوم كون زيد حيوانا وهو التالي لكونه انسانا وهو المقدم مع كل وضع من أوضاع زيد ككونه قائما أوقاعدا أومضطجعا على أيمن أوأيسر أوظهره أو بطنه نائما أو يقظان آكلا أوشاربا ساكتا أومتكلما ضاحكا أو باكيا أولا ولا كانت الشمس طالعة أولا الي غير ذلك من الاحوال التي يمكن اجتماعها معه (قوله نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فقد حكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس على كل وضع يمكن اجتماعه مع طلوعها ككونها مغيمة أوغير مغيمة وكونه أول النهار أو فيما بعده من أجزائه الى آخره وكون الفصل ربيعا أوصيفا أوخريفا أوشتاء وكون البلد شرقيا أوغربيا أوجنوبيا أوشماليا وكونه أول يوم من الشهر أومابعده الى آخره

ودائما اماأن يكون العدد زوجا أوفردا فمحصورة كلية أوعلى بعضها اغير المبين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أوأبيض فمحصورة جزئية والافمهملة نحوان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما أن يكون العدد زوجا أوفردا وسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى ومتى ما وفى المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لايكون وبالجملة فالاوضاع هنا بمنزلة افراد الموضوع فى الحملية واعلم انه قد جرت عادة القوم بأنهم يعبرون عن الموضوع بج وعن المحمول

وغيرهذه من أحوال العالم (قوله ودائما اما أن يكون العدد زوجا الخ) فقد حكم فيها بمنافاة زوجية العدد لفرديته على كل وضع يمكن اجتماعه معهما ككون المعدود ذهبا أوفضة أوغيرهما وكون الشمس طالعة أوغائبة وقيدنا الاحوال بالممكنة لانه لواعتبرت الممتنعة أيضا لما صدقت قضية كلية مثلا اذ قيل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا واعتبرنا وضعا ممتنعا وهو كون الانسان غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا والمراد بالامكان هنا الاعم المقابل للامتناع الصادق بالوجوب والجواز (قوله أوعلى بعضها) أى الاوضاع الممكنة (قوله نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا) فقد حكم فيها بملازمة كونه انسانا لكونه حيوانا لاعلى جميع الاوضاع الممكنة بل على بعضها ككونه حيوانا متفكرا (قوله وقد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أوأبيض) فقد حكم فيها بالعناد بين كون الشيء حيوانا وكونه أبيض لاعلى جميع الاوضاع الممكنة بل على بعضها وهو كونه اسود (قوله والا) أى ان لم يبين فيها كمية الاوضاع والاحوال كلا أو بعضا كاطلاق ان ولو واذا فى المتصلة واما فى المنفصلة أى تجريدها عن السور الكلي والجزئي (قوله ليس البتة) أى هذا اللفظ المركب من الكلمتين كلاشيء فى الحملية (قوله وقد لايكون) أى هذا اللفظ المركب من الكلمات الثلاثة (قوله هنا) أى فى مقام تقسيم الشرطية (قوله بج)

ب(ب) فيقولون كل (ج ب) دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الاحكام في مادة والخطب يسير فلهذا خالفهم المصنف وأنه كالابد للقضية من نسبة كامر لابد لها من كيفية في الواقع وتسمى مادة فان ذكر لها لفظ يدل عليها سمي جهة وسميت القضية موجهة وهي اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أي هذا اللفظ المسمى جيما (قوله ب ب) أي هذا اللفظ المسمى باء (قوله للاختصار) علة لقوله يعبرون الخ (قوله والخطب) بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة أي الحكم (قوله يسير) أي سهل وهو الجواز والاستحسان الاصطلاحي بحيث لايحكم على مخالفه بالخطأ (قوله خالفهم) أي في تمثيله بالمواد دون الحروف تسهيلا على المبتدى (قوله كامر) أي في قوله والقضية ثلاثة أجزاء الخ (قوله لابد لها) أي النسبة (قوله من كيفية) أي صفة (قوله وتسمى) أي كيفية النسبة (قوله مادة) أي وعنصرا باعتبار وقوعها في الواقع وأما باعتبار حصولها في العقل فتسمي جهة وعبارة القطب في شرح الشمسية نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بايجاب أو سلب لابد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية في القضية المعقولة يسمى جهة ومتي خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله وهي) أي القضية الموجهة (قوله ضرورية) أي منسوبة للضرورة أي الوجوب العقلي نسبة الكل لجزئه وهي القضية التي فيها لفظ يدل على ضرورة نسبتها أي اتصافها بأنها ضرورية أي واجبة عقلا لاتقبل الانتفاء وأقسامها سبعة لانها اما أن تطلق ولاتقيد بشيء وتسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه بسيطة واما أن تقيد بوصف الموضوع بدون زيادة وتسمى مشروطة عامة نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهذه بسيطة أيضا واما أن تقيد بذلك مع زيادة نفي الدوام عند انتفاء ذلك الوصف وتسمى مشروطة خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

أو دائمة نحو كل انسان حيوان دائما أولا ولا وتتعدد القضايا

مادام كاتبا لادائما وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ماقبل لادائما
ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
بالاطلاق العام واما أن تقيد بوقت معين بدون زيادة وتسمى وقتية
مطلقة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وهي
بسيطة واما أن تقيد بذلك مع نفى الدوام عند مفارقة ذلك الوقت
المبين وتسمى وقتية خاصة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة
وقت الكتابة لادائما وهذه مركبة من وقتية مطلقة ومن مطلقة عامة
مأخوذة من لادائما وهي لاشيء من الانسان بمتحرك الاصابع بالاطلاق
العام واما أن تقيد بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة فى
وقت ما وتسمى منتشرة مطلقة وهذه بسيطة واما أن تقيد بذلك مع
نفى الدوام فى غير ذلك الوقت نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا مالا
دائما وتسمي منتشرة خاصة وهذه مركبة من منتشرة مطلقة وهي
السابقة على لادائما ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أى لاشيء من
الانسان بميت بالاطلاق العام (قوله أو دائمة) وهي التى فيها لفظ دال على
دوام النسبة وأقسامها ثلاثة لانها اما أن لاتقيد بشيء زائد على ذات
الموضوع نحو كل كافر معذب في الآخرة دائما وتسمي دائمة مطلقة واما
أن تقيد بوصف الموضوع بلا زيادة نحو كل آكل متحرك الفم دائما
مادام آكلا وتسمى عرفية عامة وهاتان بسيطتان واما أن تقيد بذلك
مع التعرض لنفى الدوام عند انتفاء ذلك الوصف نحو كل آكل متحرك
الفم دائما مادام آكلا لادائما وتسمي عرفية خاصة وهي مركبة من
عرفية عامة ومطلقة عامة وهي لاشيء من الآكل بمتحرك الفم بالاطلاق
العام والضرورة تستلزم الدوام لاالعكس (قوله أولا ولا) أى لاضرورية
ولادائمة هذا صادق بقسمين الممكنة والمطلقة فالممكنة أقسامها خمسة
الاولى الممكنة التي أريد أن نسبتها غير ممتنعة سواء كانت ضرورية
أو دائمة أولا ولا وسواء كان نقيضها ممكنا أو دائما أو ممتنعا ولايكون ضروريا
والا كانت ممتنعة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام

بحسب ذلك

وتسمي ممكنة عامة وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي أريد أن نسبتها غير ممتنعة ونقيضها كذلك فلا ضرورة فيهما بل كلا النسبتين ممكن ثبوته ونفيه نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمي ممكنة خاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين وهما كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام الثالثة الممكنة التي قيد امكانها بوقت معين نحو كل انسان غير حي بالامكان العام وقت مفارقة الروح له وتسمي ممكنة وقتية الرابعة الممكنة التي قيد امكانها بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما وتسمي ممكنة دائمة وهي بسيطة الخامسة الممكنة التي قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو كل آكل لفتاته عادة جائع بالامكان حين أكله وتسمي ممكنة حينية وهي بسيطة والمطلقة أقسامها خمسة الاولى المطلقة التي أريد بها مجرد كون انسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولاسلبهما نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام وتسمي مطلقة عامة وهذه بسيطة الثانية مثلها مع التعرض لنفي دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لادائما وتسمي وجودية لادائمة وهذه مركبة من مطلقتين عامتين الثالثة مثلها مع التعرض لنفي ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لابالضرورة وتسمي وجودية لاضرورية وهذه مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة الرابعة المطلقة التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وتسمي مطلقة وقتية وهي بسيطة الخامسة المطلقة التي قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة وتسمي مطلقة حينية وهي بسيطة فمجموع الموجهات عشرون فالمناسب أو ممكنة أو مطلقة ليشمل ماتقدم والله أعلم (قوله القضايا) أي الضرورية والدائمة والممكنة والمطلقة (قوله بحسب ذلك) أي المذكور من الضرورة والدوام وغيرهما أي بحسب اطلاق الضرورة والدوام والامكان والاطلاق

وحصرها المتأخرون في ثلاث عشرة قضية ترجع الى أربعة أقسام الاول الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة الثاني الدوائم الثلاث

وتقييدها (قوله وحصرها) أى الموجهات (قوله ثلاث عشرة) باسقاط الوقتية والمنتشرة الخاصتين والممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية والمطلقة الوقتية والمطلقة الحينية (قوله الضروريات) أي القضايا التى فيها ألفاظ دالة على ان صفة نسبتها الضرورة أي الوجوب العقلى (قوله الخمس) باسقاط الوقتية والمنتشرة الخاصتين (قوله الضرورية المطلقة) هى التى ذكر فيها لفظ دال على ان وصف النسبة فيها الضرورة بلا قيد زائد على ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة وهى بسيطة ووجه تسميتها ظاهر (قوله والمشروطة العامة) وهي التى ذكر فيها لفظ دال على ان النسبة ضرورية لوصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا ونحو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهى بسيطة وسميت مشروطة لاشتراط الوصف في ضرورة النسبة (قوله والمشروطة الخاصة) هى العامة بزيادة لادائما وهى مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة وسميت مشروطة لما تقدم وخاصة لزيادتها بقيد لادائما (قوله والوقتية) هى التى فيها مايدل على الضرورة في وقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته ونحو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة ووجه تسميتها ظاهر وأسقط من هنا الوقتية الخاصة وهي العامة بزيادة لادائما وهى مركبة من وقتية مطلقة ومطلقة عامة (قوله والمنتشرة) هى التى فيها مايدل على الضرورة في زمن مبهم نحو كل كاتب متحرك الاصابع فى حين الكتابة ضرورة ونحو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع حين الكتابة بالضرورة وهى بسيطة وأسقط من هنا المنتشرة الخاصة وهي العامة بزيادة لادائما مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة (قوله الدوائم) أى القضايا التى فيها ألفاظ تدل على ان مادتها

الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع للمطلقات الثلاث المطلقة العامة

الدوام (قوله الدائمة المطلقة) هي التي فيها لفظ يدل على دوام نسبتها بلا قيد زائد على نفس موضوعها نحو كل انسان حيوان دائما ونحو لاشيء من الانسان بحجر دائما وهي بسيطة (قوله العرفية العامة) هي التي فيها مايدل على دوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا ونحو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا دائما وهي بسيطة وسميت عرفية لان الشرط المذكور يفهم من العرف وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة الآتية (قوله العرفية الخاصة) هي العرفية العامة بزيادة لادائما وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة ولا يعقل مع الدوام تقييد بوقت أوحين فلذا لم تكن الدوائم سبعا كالضروريات (قوله الممكنات) أي القضايا التي فيها ألفاظ دالة على ان مادتها الامكان (قوله الممكنة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها غير ممتنعة ضرورية كانت أولا ونقيضها ممكن أوممتنع ولايكون ضروريا والا كانت ممتنعة فلاتكون ممكنة نحو كل انسان حيوان بالامكان العام ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالامكان العام وهي بسيطة وسميت ممكنة لان مادتها الامكان وعامة لصدقها بالواجب والجائز (قوله الممكنة الخاصة) هي التي فيها لفظ يدل على ان نسبتها ليست ممتنعة ولاضرورية ونقيضها كذلك فلا امتناع ولاضرورة فيهما فكل منهما قابل للثبوت والانتفاء نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ونحو لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من ممكنتين عامتين وأسقط من هنا ثلاثا الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية (قوله المطلقات) أي القضايا التي فيها ألفاظ دالة على ان مادتها الحصول بالفعل (قوله المطلقة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها حصلت بالفعل من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا لرفعهما نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالاطلاق العام

والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية و بيان هذه القضايا مع أمثلتها وتمييز بسيطها من مركبهامذ كور فى المطولات ولما فرغ من تقسيم الحملية أخذ فى تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال (والمتصلة اما لزومية) وهى التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهماتوجب ذلك وهى مابسببه يستلزم المقدم التالى كالعلية والتضايف أمثالعلية

ووجه تسميتها ظاهر وهي بسيطة (قوله الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة مع زيادة لادائما نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لادائما ونحو لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالاطلاق لادائما ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقتين عامتين (قوله والوجودية اللاضرورية) هي المطلقة العامة مع زيادة لاضرورة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ونحو لاشيء من الانسان بساكن الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فعلم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولاضرورة عبارة عن ممكنة عامة واعلم ان المركبة فيها قضيتان احداهما مبينة لمادة النسبة والأخرى لمادة نقيضها متفقان فى الكم مختلفتان في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة ففيها ممكنتان عامتان ولا لوجودية اللادائمة ففيها مطلقتان عامتان (قوله و بيان هذه القضايا) أي تعريفاتها والاقوال الشارحة ماهياتها (قوله وتمييز مركبها الخ) وذلك أن ما فيها لادائما أو لاضرورة مركبة وماليس فيها أحد هذين بسيطة الا الممكنة الخاصة ونظم هذا ابن مرزوق بقوله

وماحوى من القضايا لا كذا * أوخاص امكان مركبا خذا

وما عرى عن ذين فالبسيط * فادع لمن قرب يا نشيط

(قوله التي يحكم فيها بصدق قضية الخ) جنس شامل للزومية والاتفاقية (قوله لعلاقة الخ) فصل مخرج الاتفاقية (قوله ذلك) أى الحكم المذكور (قوله وهي) أى العلاقة (قوله ما) أي شيء جنس شمل العلاقة وغيرها (قوله بسببه يستلزم الخ) فصل مخرج غيرها (قوله كالعلية) بكسر العين

(والمتصلة اما لزومية) بضم اللام والزاى وهي التي نحكم فيهابصدق تاليها على فرض صدق مقدمها ان كانت موجبة أو بلا صدق تاليها على فرض صدق مقدمها ان كانت سالبة لعلاقة بينهماتوجب ذلك كالعلية أى كون المقدم علة التالى أوعكسه أوكونهما معلولى علة واحدة وككونهماأمرين اضافيين متوقفا كل منهما على الآخرنحو

فبأن يكون المقدم علة للتالى (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) أومعلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة أويكونا معلولى علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء اذوجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس وأما التضايف فبأن يكون كل منهما مضافا للآخر كقولنا ان كان زيد أبا عمرو كان عمروابنه (واما اتفاقية)وهى التى يكون الحكم فيها بما ذكر لا لعلاقة توجبه بل لمجرد الصحبة والازدواج (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) اذلاعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى تستلزم احداهما الاخرى بل توافقا على الصدق هنا (والمنفصلة اما حقيقية)وهى التي يحكم فيها

واللام مشددة مع المثناة تحت(قوله فبأن يكون المقدم علة للتالى) تصوير للعلية (قوله بما ذكر) أى صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله لالعلاقة الخ) فصل مخرج اللزومية أى لا لملاحظة علاقة فلا ينافى المعية ممكنة لابدلها من علة فالعلاقة فى الاتفاقية أيضا لكنها غير ظاهرة وغير معلومة لانا نقول طرفاها وان أمكن بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة والاتفاقية قسمان عامة وخاصة فالخاصة هي التى حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لالعلاقة كمثال المصنف والعامة هي التي حكم فيها بأن بقاء صدق التالى لاينافى وقوع المقدم كقوله تعالى ولو أن مافي الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات الله فقدمها كون مافى الارض من الشجر أقلام وامداد البحر سبعة أبحر وهو ممكن الوقوع ولكنه لم يقع وتاليها عدم نفاد كلمات الله تعالى وهو واقع دائم لايرفعه تقدير وقوع المقدم فقد نفى تعالى عن كلماته النفاد بأبلغ وجه (قوله اذلاعلاقة بين ناطقية الانسان الخ) أى فليست احداهما علة للاخرى ولامعلولى علة واحدة وليست احداهما نسبة متوقفة على الاخرى فان قيل كل أحد يعلم ان كل واحدة منهما مستندة الى ايجاد القادر المختار تبارك وتعالى فهما معلولا علة واحدة وهى ايجاده تعالى فبينهما علاقة مقتضية ذلك والمتكلم عالم بها

قلنا

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ونحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ونحو ان كان زيد أبا عمرو فعمرو بن زيد (واما اتفاقية) وهى التي حكم فيها بذلك لا لعلاقة توجبه بل لمجرد التصاحب والاقتران (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية) وهى التى حكم فيها بالتنافى بين مقدمها وتاليها فى الثبوت والنفى وتتركب من النقيضين أوالمساويين لهما

كقولنا (العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا واما مانعة الجمع فقط) وهي التي حكم فيها بالتنافي بين مقدمها وتاليها في الثبوت فقط وتتركب من شيء والاخص من نقيضه (كقولنا هذا الشيء اما شجر أو حجر) اذ لا يكون شجرا حجرا ويجوز انتفاؤهما بكونه حيوانا (واما مانعة الخلو فقط) أي دون الجمع فيجوز اجتماع مقدمها وتاليها في الثبوت وهي التي حكم فيها بالتنافي بينهما في النفي فقط وتتركب من شيء وأعم من نقيضه (كقولنا زيد اما ان

بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا (كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا كما ذكرنا) في المثال لان طرفي القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان (وأما مانعة الجمع فقط) أي دون الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط (كقولنا هذا الشيء اما شجر أو حجر) اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا فلا يجتمع الطرفان على الصدق ويجوز ارتفاعهما معا كأن يكون الشيء حيوانا (واما مانعة الخلو فقط) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط (كقولنا زيد اما أن

قلنا المراد بكون المتكلم عالما بالاقتضاء ملاحظته و بناؤه الحكم عليه لا مجرد حصول صورة الاقتضاء في ذهنه ولاشك أن الحاكم بناهقية الحمار على تقدير ناطقية الانسان لا يلاحظ كون الواجب تبارك وتعالى موجدا ولا يبنى عليه الحكم وان كان عالما به بل انما يبنيه على مجرد الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي (قوله حقيقية ومادتها النقيضان) نحو العدد اما زوج واما غير زوج أو أحدهما ومساوى الآخر نحو العدد اما زوج أو فرد (قوله بالتنافي بين طرفيها) فصل مخرج الحملية والمتصلة (قوله صدقا وكذبا) أى في الثبوت والانتفاء فصل مخرج مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط (قوله لا يجتمعان) أى لا يثبتان معا (قوله ولا يرتفعان) أى لا ينتفيان معا لانهما نقيضان أو مساويان لهما (قوله مانعة الجمع فقط) مادتها شيء وأخص من نقيضه (قوله صدقا فقط) فصل مخرج الحقيقية ومانعة الخلو فقط (قوله اما شجر واما حجر) فشجر أخص من لا حجر نقيض حجر وحجر أخص من نقيض شجر وهو لا شجر (قوله اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا) اذ يلزم من ثبوت كل منهما ثبوت نقيض الآخر لانه أخص منه فاجتماعهما يستلزم اجتماع النقيضين وهو ممتنع ضرورة (قوله على الصدق) أى في الثبوت (قوله ارتفاعهما) أى انتفاؤهما معا اذ لا يلزم من ارتفاع الاخص ارتفاع الاعم فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين (قوله حيوان) لاخفاء في ارتفاع الشجر والحجر معا عنه (قوله كذبا فقط)

يكون في البحر واما أن لا يغرق) اذ يستحيل كونه في غير البحر و يغرق فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر ولا يغرق وسميت الاولى حقيقية لان التنافي بين طرفيها تام منه في الاخيرتين والثانية مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثالثة مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب اذ لو اقع لا يخلو عن أحدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء بل من سائر المائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون زيد في بئر أو حوض و يغرق (وقد تكون المنفصلات) الثلاث أي كل منها (ذات أجزاء) كما تكون ذات جزأين كما مر (كقولنا العدد اما زائد

فصل مخرج الحقيقية ومانعة الجمع فقط ومادتها شيء وأعم من نقيضه (قوله يكون في البحر واما أن لا يغرق) نقيض يكون في البحر لا يكون في البحر بأن يكون في البر وهذا أخص من لا يغرق لصدقه بكونه في البحر في سفينة أيضا ونقيض لا يغرق يغرق وهذا أخص من يكون في البحر لصدقه بكونه في سفينة أيضا (قوله اذ يستحيل كونه في غير البحر الخ) تعليل لكونها مانعة خلو وكونه في غير البحر نقيض يكون في البحر ويغرق نقيض لا يغرق وهذا تصوير للخلو عن الطرفين الذي منعته المنفصلة (قوله بأن يكون في البحر ولا يغرق) تصوير لاجتماعهما في الصدق (قوله الاولى) أي مانعة الجمع والخلو معا المركبة من نقيضين أو مساويين لهما (قوله الاخيرتين) أي مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط (قوله بأن يكون في بئر الخ) تصوير لكذبهما معا (قاعدة) كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبته وصدق فيها سالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبته وصدق فيها سالبة منع الجمع (قوله العدد اما زائد الخ) ونحو الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف ونحو العنصر اما ماء أو هواء أو نار أو تراب ونحو الكلي اما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام ونحو العدد اما واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة الى ما لا نهاية له وهذه الامثلة للحقيقية ومثال مانعة الجمع نحو الشيء اما شجر أو حجر

بمن في البحر في سفينة و بمن ليس في البحر ونقيض تاليها وهو لا يغرق يغرق و يكون في البحر أعم منه لصدقه بمن غرق وبمن في سفينة ومقدمها وتاليها يجتمعان فيمن في سفينة في بحر ولا ينتفيان معا لانه يستلزم انتفاء النقيضين لانه يلزم من انتفاء الاعم انتفاء الاخص وهو نقيض الآخر (تنبيهان الاول) مرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة لا خصوص معناه الحقيقي فلا يتوهم انتفاؤهما فيمن غرق في نحو بئر أو زيت مثلا (الثاني) سميت مانعة الجمع والخلو معا حقيقية لان تنافي مقدمها وتاليها أشد من تنافي مقدم وتالي الاخيرتين (وقد تكون المنفصلات) أي الحقيقية ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط (ذوات أجزاء) ثلاثة أو أكثر (كقولنا العدد) أي ما يتركب من آحاد (اما زائد) وهو الذي يزيد غاية مجموع الكسور المنطقة الخارجة منه كالاثني عشر فان مجموع نصفه وثلثه وربعه وسدسه خمسة عشر

أو

أو ناقص أو مساو) لانه حكم فيه بأن هذا الجمع لايجتمع على عدد واحد ولايخلو العدد عن أحدها وأورد عليه أن طرفي الحقيقية ومانعة الخلو لايرتفعان وهنا يرتفعان لان قولك مساو يرتفع معه زائد وناقص وأجيب بان المرتفعين وان تعددا لفظهما فهما متحدان معنى والاصل العدد اما مساو أو غير مساو ولكن غير المساوي اما زائد أو ناقص فالعناد حقيقية انما هو بين المساوي وغيره وهذان لايرتفعان واعلم أن كلا من المتصلات والانفصلات يتألف من حمليات أو من شرطيات أو منهما

أو حيوان و يجوز كذبها بكونه غيرها ومثال مانعة الخلو نحو الشيء اما لاشجر أو لاحجر أو لاحيوان فانها لاتكذب جميعا بأن يكون شجرا حجرا حيوانا و يجوز صدقها بأن يكون نقدا أو ثوبا هذا في الموجبة ومثال السالبة الحقيقية ذات الاجزاء نحو ليس اما أن يكون زيد أسود أو كاتبا أو شاعرا أو طويلا ومثال سالبة منع الخلو نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا أو حيوانا ومثال سالبة منع الجمع نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء لاشجرا أو لاحجرا أو لاحيوانا والعدد ماتركب من الآحاد هذا حده و يرسم بأنه متساوي نصف مجموع حاشيتيه المستويتين في القرب أو البعد والزائد في الاصطلاح ما زاد عليه مجموع الكسور الخارجة منه كاثني عشر اذ مجموع نصفها وثلثها وربعها وسدسها خمسة عشر والناقص عرفا ما نقص عنه مجموع كسوره كاربعة اذ مجموع نصفها وربعها ثلاثة والمساوي ما ساوته كسوره كستة (قوله لايجتمع على عدد ولايخلو الخ) أي فهي حقيقية (قوله عليه) أي المثال (قوله مساو يرتفع الخ) أي وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع معه ناقص ومساو (قوله وان تعدد لفظهما) واوه للحال (قوله اما مساو أو غير مساو) أي أو اما زائد أو غير زائد وغير الزائد اما مساو أو ناقص أو اما ناقص أو غير ناقص وغير الناقص اما مساو أو زائد (قوله من حمليات) أي بعضها مقدم و بعضها تال (قوله شرطيات) أي متصلات بعضها مقدم و بعضها تال أو منفصلات كذلك أو متصلات ومنفصلات كذلك (قوله منهما) أي حمليات وشرطيات متصلات بعضها مقدم و بعضها

مجموعها كستة فان مجموع نصفها وثلثها وسدسها ستة وهذه حقيقية لاتجتمع أجزاؤها في عدد ولاتنتفي كلها عن عدد (تنبيهان الاول) كون هذه المنفصلة ونحوها مركبة من أكثر من جزءين انما هو بحسب الظاهر ولم تتركب في الحقيقة الامن جزءين بأن يقال العدد اما زائد أولا أو العدد اما ناقص أولا أو العدد اما مساو أولا وأولا في الاول صادق بالناقص والمساوي وفي الثاني شامل للزائد والمساوي وفي الثالث شامل للزائد والناقص (الثاني) تتركب المتصلة من حمليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين ومن حملية ومتصلة ومن حملية ومنفصلة ومن متصلة وحملية ومن متصلة ومنفصلة ومن منفصلة وحملية ومن منفصلة ومتصلة فهذه تسع صور وتتركب المنفصلة من حمليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين

 ومن حملية ومتصلة ومن حملية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة فهذه ست صور

وأمثلتها مع بيان أقسامها مذكورة في المطولات ومن الاصطلاحات المنطقية التناقض وقد أخذ في بيانه رحمه الله فقال

تال أو حمليات ومنفصلات كذلك (قوله وأمثلتها مع بيان أقسامها الخ) أقسام المتصلة تسعة الاول من حمليتين نحو كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ماكان كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو متى ما كان دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما اما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما الرابع من حملية ومتصلة نحو متى كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من حملية ومنفصلة نحو كلما كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد السابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوج أو فرد فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا التاسع عكسه نحو متى كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا فدائما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأقسام المنفصلة ستة الاول من حمليتين نحو العدد زوج أو فرد الثاني من متصلتين نحو اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين نحو اما أن يكون هذا العدد اما زوجا أو فردا واما أن يكون ليس اما زوجا أو فردا الرابع من حملية ومتصلة نحو اما أن يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حملية ومنفصلة كقولك اما أن يكون هذا ليس عددا واما أن لا يكون زوجا أو فردا السادس من متصلة ومنفصلة نحو اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا أفاده القنيمي عن بعض الشارحين

(والتناقض هو اختلاف قضيتين) خرج به اختلاف مفردين واختلاف قضية ومفرد (بالايجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال و بالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل و بغير ذلك (بحيث يقتضى الاختلاف (لذاته أن تكون احداهما) أى احدى القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فانه صادق بما ذكر وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالايجاب والسلب لابهذه الحيثية نحو زيد ساكن زيد ليس يتحرك لانهما صادقتان وبقوله لذاته الاختلاف بالحيثية المذكورة لالذاته

(مبحث التناقض) (قوله اختلاف مفردين) أي بالايجاب والسلب نحو زيد لازيد أو بغيرهما نحو السماء والارض هذا هو المشهور بين المنطقيين وبحث فيه بأنه غير جامع لتصريحهم بالتناقض بين المفردين قال صاحب الكشف في فصل عكس النقيض ان التناقض بين المفردين انما يكون بأخذ مفهوم عدمى في مقابلة مفهوم وجودى كما في الشفاء والمباحث الشرقية فنقيض انسان لا انسان وحجر لاحجر وأجيب بأن هذا تعريف لتناقض القضايا خاصة لان الكلام هنا فى أحكامها التي لها مدخل في القياس هذا وقال القنرى لايتصور تناقض بين مفردين لانه ان اعتبر الحكم عليهما خرجا عن كونهما مفردين والا فلا يتعلق بهما نفى ولا ايجاب لاختصاصهما بالاحكام (قوله اختلاف قضية ومفرد) نحو زيد وقام عمرو (قوله الاختلاف) أى بين قضيتين (قوله بالعدول) نحو زيد هو لاكاتب (قوله والتحصيل) نحو ليس زيد بكاتب (قوله و بغير ذلك) كالحملية والشرطية (قوله لذاته) بأن يستقل بذلك ولا يحتاج لامر آخر فانما تحقق الاختلاف لزم صدق احداهما وكذب الاخرى فصل رابع (قوله فانه) أى تعريف التناقض الذى في المتن (قوله بما ذكر) أى باختلاف القضيتين المذكورتين في مثال المصنف (قوله المذكورة) أى فى قول المصنف بحيث يقتضى (قوله الاختلاف) أي بين قضيتين (قوله صادقتان) أى ان كان ساكنا والا فكاذبتان وعلى كل فليستا متناقضتين لان النقيضين لايجتمعان ولا يرتفعان (قوله

فصل يخرج اختلاف مفردين واختلاف مفرد وقضية (بالايجاب والسلب) فصل يخرج اختلاف قضيتين بالحمل والشرط أو الاتصال والانفصال أو الكلية والجزئية أو العدول والتحصيل أو نحوها مما سوى الايجاب والسلب (بحيث يقتضي الاختلاف (لذاته ان تكون احداهما) أى القضيتين المختلفتين بالايجاب والسلب (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) قوله بحيث يقتضى الخ فصل يخرج اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب ولم يقتض ذلك كزيد ساكن زيد ليس يتحرك لاحتمال صدقهما معا وكذبهما معا وقوله لذاته فصل يخرج اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب المقتضي لذلك لالذاته كقولنا زيد انسان زيد ليس بناطق فان اقتضاء اختلافهما ذلك ليس لذاته بل لان الاولى في قوة زيد ناطق والثانية فى قوة زيد ليس بانسان لمساواة الانسان الناطق

نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لايقتضي أن تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الاولى فى قوة زيد ناطق وأن الثانية فى قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أى التناقض فى القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (الابعد اتفاقهما) فى ثمان وحدات (فى الموضوع)

نحو زيد انسان الخ) على حذف مضاف أى اختلاف (قوله بل بواسطة) أى بدليل انك لو بدلت ناطق بكاتب مثلا لم يقتض اختلافهما كذب احداهما (قوله الاولى) أى زيد انسان (قوله الثانية) أى زيد ليس بناطق (قوله فى ثمان) وحدات قال بعض من حشى الفنرى الوحدات المذكورة شروط فى وحدة النسبة الحكمية التى هى مورد الايجاب والسلب فلو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شيء منها وحينئذ فالمعتبر وحدة النسبة الحكمية اه وبحث فيه بأن الوحدات الثمانية لاتكفى فى تحقق وحدة النسبة اذ لابد من وحدة العلة فلا تناقض في نحو النجار عامل أى السلطان النجار ليس بعامل أى لغيره والآلة فلا تناقض في نحو زيد كاتب أى بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب أى بالقلم التركي والمفعول به فلا تناقض فى نحو زيد ضارب أى عمرا زيد ليس بضارب أى بكرا والتمييز فلا تناقض فى نحو عندى عشرون أى درهما ليس عندى عشرون أى دينارا والحال فلا تناقض في نحو جاء زيد أى راكبا ماجاء زيد أى ماشيا واذا كان الاختلاف فى واحد من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيها أيضا فلا تكون الوحدات التى توجب التناقض منحصرة في ثمانية فينبغي اعتبار وحدة جامعة للجميع وهي وحدة النسبة الحكمية وأجيب بارجاعها الى الوحدات الثمانية فوحدة العلة والمفعول به ترجعان الى وحدة الاضافة ووحدة الآلة الى وحدة الشرط ووحدة التمييز والحال ترجعان الى وحدة الموضوع ولايخفى مافي بعضه من التكلف (قوله في الموضوع والمحمول) بحث فيه بتصريحهم بالتناقض في زيد انسان زيد ليس ببشر وفى الانسان ناطق البشر ليس بناطق مع اختلاف المحمول

(ولا يتحقق ذلك) التناقض بين قضيتين مخصوصتين أو محصورتين (الابعد اتفاقهما) أى القضيتين (فى الموضوع) بأن يكون موضوع احداهما موضوع الاخرى فان اختلفنا فيه كزيد قائم عمرو ليس بقائم فلاتناقض بينهما لاحتمال صدقهما معا وكذبهما معا والنقيضان لايكذبان معا ولايصدقان معا

(و) في (المحمول) بأن يكون محمول احداهما عين محمول الاخرى فان اختلفتا فيه كزيد كاتب زيد ليس بشاعر لم تتناقضا لذلك (و) في (الزمان) بأن يكون زمان نسبة احداهما عين زمان نسبة الاخرى فان اختلف زمانهما نحو زيد نائم بالليل زيد ليس بنائم بالنهار لم تتناقضا لذلك (و) في (المكان) بان يكون مكان نسبة احداهما هو

مكان نسبة الاخرى فان اختلفتا فيه نحو زيد نائم في البيت زيد ليس بنائم في الجامع لم تتناقضا لذلك (و) في (الاضافة) أي النسبة المتوقفة على شيئين بان يكون نسبة احداهما عين نسبة الاخري فان اختلفتا فيها نحو زيد اب لعمرو زيد ليس أبا لبكر لم تتناقضا لذلك (و) في (القوة) أي امكان الشيء حال عدمه بأن يكون النسبة بالقوة فيهما فان كانت في احداهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا لذلك (و) في (الفعل) أي حصول الشيء بأن تكون النسبة بالفعل فيهما فان كانت في احداهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الخمر في دنها مسكرة بالقوة ليست الخمر في دنها مسكرة بالفعل لم تتناقضا لذلك (و) في (الجزء) بان يكون موضوع احداهما بمعنى الجزء وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احداهما بمعنى الجزء وموضوع الاخرى بمعنى الكل لم تتناقضا لذلك (و) في (الكل) بأن يكون موضوع احداهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احداهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى بمعنى الجزء لم تتناقضا لذلك نحو الزنجي اسود الزنجي ليس أسود

اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم بكر ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) في (المحمول) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم تتناقضا (و) في (الزمان) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد نائم أي ليلا زيد ليس بنائم أي نهارا لم تتناقضا (و) في (المكان) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم أي في الدار زيد ليس بقائم أي في السوق لم تتناقضا (و) في (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد أب أي لعمرو زيد ليس بأب أي لبكر لم تتناقضا (و) في (القوة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بأن تكون النسبة في احداهما بالقوة وفي الاخري بالفعل نحو الخمر في الدن مسكر أي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل لم تتناقضا (و) في (الجزء والكل) اذ لو اختلفتا فيهما نحو

في الاول والموضوع في الثاني وأجيب بأن المراد بالاتحاد فيهما ما يشمل الاتحاد في المعنى مع اختلاف اللفظ كما في هذين المثالين واتحاد اللفظ وحده مع اختلاف المعنى يرفع التناقض نحو العين باصرة تريد الحدقة العين ليست باصرة تريد غيرها (قوله اذ لو اختلفتا) أي القضيتان والاولى فلو (قوله فيه) أي الموضوع (قوله لم تتناقضا) أي لجواز صدقهما أو كذبهما معا (قوله وفي الزمان) بحث فيه بتحقق التناقض في نحو زيد أبو عمرو أي أمس زيد ليس أبا عمرو أي اليوم مع اختلاف الزمن وأجيب بمنع التناقض لان صدق احداهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة لان الابوة اذ ثبتت أمس ثبتت أبدا بعده على انه يجوز كذبهما بكونه أباه اليوم لا أمس (قوله الدن) بفتح الدال المهملة وشد النون وعاء مدور متسع أعلاه ضيق أسفله (قوله وفي الجزء والكل) نقلت لم عدت

الزنجي أسود أي بعضه الزنجي ليس بأسود أي كله لم تتناقضا (و) في (الشرط) اذلو اختلفتا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أي بشرط كونه أسود لم تتناقضا ورد المتأخرون هذه الوحدات الى وحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية وردها بعضهم الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف شيء من الثمان اختلفت النسبة وكالموضوع والمحمول في الحملية المقدم والتالي في الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يعبر بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالي ثم بين ماينا قض كلا من الموجبة والسالبة فقال

(و) في (الشرط) فان اختلفتا فيه نحو الجسم مفرق للبصر ان كان أبيض ليس الجسم مفرقا للبصر ان كان اسود لم تتناقضا لذلك (تنبيهان الاول) اختصرت الثمانية بوحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما بقيتها وبوحدة النسبة لاستلزامها الثمانية (الثاني) شرط تناقض الشرطيتين الوحدات الثمانية أيضا لكن بابدال الموضوع والمحمول بالمقدم والتالي

وحدة واخذة والنظر يقتضى عدهما وحدتين وكذا وحدة القوة والفعل فتصير الوحدات عشر اقلت لانه لايتصور اختلاف القضيتين بالكل وحده أو الجزء كذلك أو القوة كذلك أو الفعل وحده مع اتحاد الموضوع بخلاف سائر الوحدات فيتصور ذلك فيها (قوله الزنجي الخ) بحث فيه بأنهما مهملتان ولا تناقض بينهما بقطع النظر عن اختلافهما بالكل والجزء وأجيب بجعل أل للاستغراق أو للجنس في ضمن بعض غير معين فهما محصورتان أو للعهد فهما شخصيتان (قوله هذه الوحدات) اى الثمانية ماعدا وحدتي الموضوع والمحمول (قوله الى وحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية) أى لان وحدة المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان والقوة أو الفعل والاضافة لان النوم ليلا غير النوم نهارا والنوم في البيت غير النوم في المسجد والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل وأبوة زيد غير أبوة عمرو واستلزام وحدة الموضوع وحدة الشرط والكل أو الجزء لان الجسم بشرط كونه أبيض غير الجسم بشرط كونه أسود والكل غير الجزء السعد في شرح الشمسية وفيه نظر اذلا يصح على اطلاقه لانه اذا عكست القضايا انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والكل والجزء راجعة الى وحدة المحمول والبواقي الى وحدة الموضوع فالاولى القول برجوع جميع هذه الوحدات الى وحدتي الموضوع والمحمول من غير تخصيص بل الاصوب الاكتفاء بوحدة النسبة الحكمية (قوله من الثمان) أي الموضوع والمحمول والزمان الخ (قوله فيما ذكر) أي الثمانية المتقدمة (قوله من الموجبة)

(ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان) لما يأتي في قوله و(المحصورتان) وفي نسخة المحصورات والمراد المحصورتان (لايتحقق التناقض بينهما) بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة (الا بعد اختلافهما في الكمية)

والسالبة المناسب من الكلية والجزئية (قوله ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية الخ) وجه الحصر ان الايجاب لايناقضه الا السلب والكلية لايناقضها الا الجزئية وحاصل ماذكر هنا ان الشخصية يكفي في نقضها تبديل كيفها بشرط الاتحاد فيما تقدم والمحصورة لابد فيها من التبديل في الكيف والكم والمهملة في قوة الجزئية فنقيضها كلية موجبة كانت أو سالبة (قوله المحصورات) أي بصيغة الجمع أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك وأما المهملة فهي في قوة الجزئية (قوله والمراد المحصورتان) أي الكلية والجزئية مطلقا وهذا بيان لاجمال ماسبق وتتميم له لانه تضمن شرطين زائدين على ماسبق وهما الاختلاف في الكيف والاختلاف في الكم ولما كان أولهما تقدم في حد التناقض استغنى به عن زيادة بيان فيه والثاني لم يتقدم فاحتاج لبيانه وأقامة الدليل عليه وانما قال والمراد المحصورتان لان التناقض انما يكون بين قضيتين لابين الاربع (قوله لايتحقق التناقض بينهما الابعد اختلافهما في الكمية) هذا مع عدم اعتبار الجهة فان اعتبرت فلابد من اختلافهما بأن تقابل الضرورة بالامكان والدوام بالاطلاق والدوام بحسب الوصف بالتخصيص بحين من أحيانه فنقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة اذ الامكان سلب الضرورة عن النقيض فالامكان العام السالب سلب ضرورة الايجاب فهو نقيضه والايجاب المطلق اثبات ضرورة فهو نقيضه ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة اذ الايجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض وبالعكس وعبرنا بالمنافاة لان ماذكر لازم النقض ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية لان الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية اذ الدوام الوصفي يناقضه الاطلاق الوصفي وهذا

(ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان فالمحصورتان) أي الكلية موجبة كانت أوسالبة والجزئية كذلك (لايتحقق التناقض بينهما) مع اتحادهما في الثمانية السابقة (الا بعد اختلافهما في الكمية) أي الكلية والجزئية بأن تكون احداهما كلية والاخرى جزئية

كله في البسائط وأما المركبات فان كانت كلية فنقضها برفع مجموع أجزائها
ويحصل برفع أحدها لا على التعيين وذلك بتفصيلها الى أجزائها وأخذ
نقائضها وتركيب منفصلة مانعة خلو مساوية لنقيضها مثلا الوجودية
اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين مختلفتين في الكيف ونقيض
الاطلاق العام الدوام فنقيضها اما دائمة مخالفة أودائمة موافقة وقس
على هذا نقائض باقى المركبات وان كانت جزئية فنقضها بأن يردد بين
نقيضي الجزأين لكل فرد فرد فاذا قيل بعض الانسان متحرك لادائما
فنقيضه كل فرد من أفراد الانسان اما متحرك دائما أوليس بمتحرك دائما
أى كل فرد لايخلو عن هذين وهذا أمر اجمالى وان أردت تفصيله فعليك
بالمطولات فان اتفقتا في الجهة فلا تناقض بينهما لكذب الضروريتين فى
مادة الامكان نحو كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتبا بالضرورة
وتصدق الممكنتان نحو كل انسان كاتب بالامكان ليس كل انسان كاتب
بالامكان وتمام الكلام على التناقض بحسب الجهة في المطولات (قوله بعد
اتفاقهما في الوحدات السابقة) أى وفي الاتصال أو الانفصال واللزومية
أو المنادية أو الاتفاقية ان كانتا شرطيتين (قوله أى الكلية والجزئية)
بأن تكون احداهما مسورة كلية والاخرى مسورة جزئية أوما فى
حكمها وهي المهملة فان قلت يلزم من اختلافهما بالكلية والجزئية
اختلاف الموضوع واتحاده شرط في التناقض كما تقدم وأجيب بأنه لما كان
البعض الذى أريد بموضوع الجزئية داخلا في موضوع الكلية لزم ورود
الايجاب الذي في احدى القضيتين والسلب الذى في الاخرى على بعض
بعينه فتحقق التناقض فيه واتحادهما فيه وزيادة موضوع الكلية عليه
بباقى أفراده لايمنع ذلك مثلا اذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان
ليس بانسان فبعض الحيوان الذى هو موضوع الجزئية كالفرس والحمار
والبغل هو بعينه دخل في موضوع الكلية وهي قد أفادت ثبوت الانسان
له والجزئية نفته عنه فقد توارد السلب على محل الايجاب فتناقضا جزما
بخلاف الجزئيتين نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان

فيجوز

(لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولاشيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب) والنقيضان لايجتمعان ولا يرتفعان وهذان المثالان للحمليتين ومثال الشرطيتين كلما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق ليس كلما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت الاشارة اليه ومن الاصطلاحات المنطقية *(العكس)* وهو ثلاثة أقسام الاول عكس النقيض

فيجوز اختلاف المراد بالبعضين بأن يراد بالبعض في الموجبة الحيوان الناطق وبها في السالبة غيره فيصدقان معا فلا يتناقضان (قوله لان الكليتين قد تكذبان) أي والنقيضان لايكذبان (قوله في مادة الامكان) أي في قضيتين مادتهما الامكان (قوله كاتب) أي بالفعل (قوله بكاتب) أي بالفعل (قوله والنقيضان) لايجتمعان راجع لقوله قد يصدقان (قوله ولا يرتفعان) راجع لقوله قد تكذبان فهو تتميم لكلام المصنف (قوله وهذان المثالان) أي المتناقضان المذكوران في المتن وهما قوله كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وقوله لاشيء من الانسان بحيوان و بعض الانسان حيوان (قوله ومثال الشرطيتين) أي المتناقضتين (قوله كلما كان الانسان كاتبا الخ) هذان شرطيتان متصلتان اتفاقيتان ومثال اللزوميتين كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثالهما منفصلتين دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا ليس دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واقتصر على الاتفاقيتين لعلم اللزوميتين منهما بالاولى (قوله والمهملتان في قوة الجزئيتين) أي الموجبة والسالبة فنقيض الموجبة المهملة كلية سالبة نحو الانسان كاتب لاشيء من الانسان بكاتب ونقيض المهملة السالبة كلية موجبة نحو الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب (قوله العكس) احتيج اليه للاستعانة به على تمييز صادق القضايا من كاذبها ولانه قد يعسر الاستدلال على صدق الشيء أو كذبه فيقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه وأخره عن التناقض المحتاج اليه لذلك أيضا لان التناقض أقوى منه في ذلك لقوة دلالة صدق النقيض على كذب نقيضه وبالعكس ضرورة استحالة

(لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب) بالفعل (ولا شيء من الانسان بكاتب بالفعل والنقيضان لا يكذبان (والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب) بالفعل (بعض الانسان ليس بكاتب) بالفعل والنقيضان لا يصدقان (العكس) لغة القلب وعرفا ثلاثة أقسام عكس مستوي وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف وعكس نقيض موافق وهو تبديل كل طرف من القضية الحملية أو المتصلة بنقيض الآخر منها بشرط بقاء الصدق والكيف نحو كل انسان حيوان وكل لاحيوان لاانسان وعكس نقيض مخالف وهو تبديل الطرف الاول بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان ولاشيء من لاحيوان بانسان

الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثانى منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أى السلب والايجاب نحو كل انسان حيوان كل ماليس بحيوان ليس بانسان الثاني عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشيء مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذى قبله موافقا لتوافقه فيهما الثالث العكس المستوى وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف فقال

اجتماع النقيضين وارتفاعهما بخلاف دلالة العكس فانها من باب دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه ونفى اللازم على نفى ملزومه (قوله الموافق) نعت عكس (قوله من القضية) أى ذات الترتيب الطبيعى حملية كانت أو متصلة احترازا عن المنفصلة فان عكسها لايؤثر في معناها وهو العناد فليس فى أحد طرفيها مايقتضى كونه مقدما أو تاليا فقولك العدد اما زوج أو فرد كقولك العدد اما فرد أو زوج بخلاف الحملية والمتصلة فان رتبة الموضوع والمقدم التقدم والاستدعاء ورتبة المحمول والتالى التأخر وكونه تابعا فيؤثر عكسهما في معناها (قوله بنقيض الثانى) فصل مخرج العكس المستوي (قوله وعكسه) فصل مخرج عكس النقيض المخالف (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أي تبديل هذه بهذه (قوله كل ماليس بحيوان ليس بانسان) موجبة معدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عدمى لامر كذلك (قوله المخالف) صفة لعكس (قوله بنقيض) الثانى فصل مخرج العكس المستوى (قوله بعين الاول) فصل مخرج عكس النقيض الموافق (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذا بما بعده (قوله لاشيء مماليس حيوانا بانسان سالبة كلية معدولة الموضوع (قوله طرفيه) أى موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه (قوله لتوافقه على حذف مضاف) أى طرفى العكس (قوله فيهما) أى الايجاب أو السلب (قوله المستوى) ويقال المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما من تبديلهما بالنقيض (قوله وعليه اقتصر المصنف) أى لكونه المستعمل في العلوم والانتاجات

غالبا

(العكس) أي المستوي (هو) أي حقيقته (ان) بفتح فسكون حرف مصدري صلته (يصير) بضم ففتحتين مثقلا في الحلية (الموضوع محمولا والمحمول موضوعا) وفي المتصلة المقدم تاليا والثاني مقدما (مع بقاء السلب والايجاب بحاله) بأن يكون الاصل وعكسه موجبين أو سالبين (و) بقاء (التصديق) بأن يكونا مصدقين (والتكذيب) بان يكون كذب العكس مستلزما

كذب أصله لان العكس لازم لاصله وكذب اللازم يستلزم كذب ملزومه (تنبيهات الاول) في عبارة الصدق والكذب وفي أخرى الاقتصار على الصدق وهو الصحيح لانه لايلزم من كذب الاصل كذب عكسه فكل حيوان انسان كاذب وعكسه بعض الانسان حيوان صادق ولكن الاولى الاقتصار على التصديق لان المراد انه متى فرض صدق الاصل لزمه فرض صدق عكسه سواء كانا صادقين في الواقع أم لا (الثاني) ان الاصطلاح أن يراد بالموضوع ذاته وما صدقات مفهومه وبالمحمول مفهومه فالمراد من تصيير الموضوع محمولا ان اللفظ الذي كان في

(العكس)

(وهو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله) بمعنى أن الاصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) وعبر بعضهم بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس لازم للقضية ولايلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم

غالبا (قوله يصير) اما بضم أوله وفتح ماقبل آخره مشددا أو بضم أوله وكسر ماقبل آخره كذلك (قوله السلب والايجاب) الواو بمعنى أو والاخصر التكيف لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد التبديل ملازمة للاصل في الصدق الا وهي موافقة له في الكيف (قوله ومع بقاء التصديق والتكذيب بحاله) برهان الدين معنى الكلام هنا على التوزيع بمعنى ان البقاء للتصديق وكذب العكس يدل على كذب أصله ولايلزم من كذب الاصل كذب عكسه اذ قد يكذب الاصل ويصدق عكسه نحو كل حيوان انسان وبعض الانسان حيوان وأشار بتقديم التصديق الى كونه من جانب الاصل وبتأخير التكذيب الى كونه من جانب العكس بناء على تقديم الاصل على عكسه فان الاصل ملزوم وعكسه لازم له فان قيل لفظ البقاء يمنع ذلك لدلالته على سبق التكذيب أيضا قلت يجاب بأن المراد بالبقاء بالنسبة للتكذيب الوجود أو يجعل من باب المشاكلة (قوله وهو) أي الاقتصار

الاصل مرادا منه الذات والماصدقات وكان موضوعا فيه يراد منه المفهوم ويجعل محمولا في عكسه واللفظ الذي كان في الاصل مرادا منه المفهوم وكان محمولا فيه يراد منه الذات والماصدقات ويجعل موضوعا في عكسه (الثالث) يطلق العكس كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل طرفي الاصل (الرابع الاولى التعبير بالاول والثاني ليشمل عكس المتصلة

صدق العكس ومع هذا فالتعبير بالتصديق أولى منه بالصدق لان التصديق لايقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحملية فلوقال وهوأن يصير الاول ثانيا والثاني أولا لكان أولى لتناوله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وان المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر أعني وصفهما العنواني فلا يرد السؤال بأن العكس لايصير ذات

على الصدق (قوله صدق العكس) أي فرض صدقه (قوله ومع هذا) أي كون الحق الاقتصار على الصدق وتأويله بفرضه (قوله لايقتضي وقوع الصدق) أي فالتعبير به لايوهم خلاف المراد (قوله وعبارته) أي المصنف في تعريف العكس (قوله قاصرة على الحملية) أي عكسها التعبيره بالموضوع والمحمول (قوله وهو) أي العكس (قوله الاول) أي الطرف الاول الشامل للموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية (قوله والثاني) أي الطرف الثاني الصادق بمحمول الحملية وتالي الشرطية (قوله لتناوله) أي حد العكس (قوله الشرطيات) أي عكسها (قوله على القضية الحاصلة الخ) أي كما يطلق على التصيير والتبديل الذي هو فعل الفاعل حقيقة (قوله بهما) أي الموضوع والمحمول (قوله وصفهما) أي لفظهما (قوله العنواني) بضم فسكون أي المنسوب لعنوان مصدر عنون اذا عبر نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر أي المعنون باعتبار مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فقد اجتمع فيه ثلاثة اشياء ذات الموضوع أي افراده كزيد وبكر وخالد ووصف الموضوع أي لفظه المعبر به عن هذه الافراد كانسان ويسمى موضوعا بالذكر أيضا وعنوانا أيضا ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولاشك انك اذا عكسته الى بعض الحيوان انسانا لم تصير افراد الانسان محمولا ولامفهوم المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول في الاصل ومحموله مفهوم الموضوع فيه وكذا لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الحجر بانسان (قوله فلا يرد السؤال) تفريع على قوله وان المراد بهما الخ (قوله بأن العكس الخ) تصوير للسؤال (قوله ذات

الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول ومحموله وصف الموضوع (والموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان) والا لصدق الاخص على جميع أفراد الاعم وهو محال (بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئاً

الموضوع) أي افراده (قوله ووصف المحمول) أي مفهومه (قوله ذات المحمول) أى افراده (قوله ووصف الموضوع) أي مفهومه والحاصل ان المعتبر في موضوع الاصل وموضوع عكسه هو الافراد والذات وفي المحمول فيهما الوصف أي المفهوم (قوله لا تنعكس كلية) أى لا يطرد وقد يتفق في بعض المواد نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان لكن لا يسمى عكسا اصطلاحا لان شرطه الاطراد (قوله لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع) لما كان ماذكره المصنف في تعليل المسئلة مادة جزئية لا يثبت المسئلة الكلية عالل الشارح على وجه كلى وجعل ماذكره المصنف كالتقرير بالمثال على ماهو المادة (قوله يصدق قولنا بعض الحيوان انسان) أى و يطرد صدقه فى غير هذه المادة أيضا (قوله فانا نجد الموضوع شيئا معينا الخ) هذا استدلال على المدعى السابق من أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وهذا أحد طرق ثلاثة للقوم فى بيان عكوس القضايا و يسمى طريق الافتراض وهو أخفاها ولا يجري الا فى الموجبات والسوالب المركبة وحاصله أن يفرض الموضوع فردا معينا من ماصدقاته ويحمل عليه المحمول ثم الموضوع فينتظم منهما قياس منتج للعكس ففى مثال المصنف يفرض الموضوع وهو انسان فردا معينا كزيد و يحمل عليه حيوان فنقول زيد حيوان ونحمل عليه انسانا أيضا ونقول زيد انسان فيكون مجموعهما قياسا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد و زيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المدعى ملازمته للاصل

(والموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا ينتقض بمادة محمولها أعم من موضوعها (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس) الموجبة الكلية موجبة (جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان) وهو صادق (لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان) وأشار الى دليل صدق بعض الحيوان انسان بقوله (فانا) بكسر الهمز وشد النون (نجد) أي نفرض ونقدر (الموضوع) اى في العكس وهو بعض الحيوان انسان وموضوعه الحيوان نجده (شيئاً)أى جزئيا معينا كزيد

(موصوفا بالانسان والحيوان) اى محمولا عليه انسان ومحمولا عليه حيوان فيصير قضيتين فتركيبها
هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث لان الحد لاوسط موضوع في مقدمتين فيرد
الى الشكل الاول بعكس صغراه فيصير هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان
انسان وهو العكس وهذا يسمى في الاصطلاح طريق الافتراض وهو مختص بالموجبات والسوالب
المركبات (تنبيه) للقوم في الاستدلال على صدق العكس ثلاث طرق الاول طريق الافتراض وهو
ماتقدم وحاصله ان يقدر موضوع العكس جزئيا معينا و يحمل عليه محموله ثم موضوعه و يركبان قياسا
نتيجته العكس الثاني طريق العكس وحاصله ان يعكس نقيض العكس و يقابل عكس نقيض العكس
بالاصل الصادق فاما ان يناقضه أو ينافيه وعلى كل فهو كاذب فمكوسه وملزومه وهو
نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال في الاستدلال على صدق بعض الحيوان انسان عكس كل انسان حيوان لوكذب بعض الحيوان انسان لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان ولوصدق هذا لصدق عكسه وهو لاشيء من الانسان بحيوان وهذا مناف للاصل الصادق فهو كاذب فمكوسه كاذب وهو نقيض
العكس فالعكس صادق وهو المطلوب الثالث طريق الخلف وحاصله ان يضم طريق
نقيض العكس كبرى الى الاصل صغرى فينتظم منهما قياس منتج سلب الشيء عن نفسه وهو كاذب فالقياس
كاذب لكذب احدى مقدمتيه وهو نقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال لو كذب بعض
الحيوان انسان لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيضم صغرى للاصل كبرى هكذا
لاشيء من الحيوان بانسان وكل انسان حيوان وهذا من الشكل الرابع لوضع الاوسط في صغراه
وحمله في كبراه فيرد الى الشكل الاول بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى هكذا كل انسان حيوان
ولاشيء من الحيوان بانسان فينتج لاشيء من الانسان بالانسان وهو كاذب فالقياس كاذب ولا خلل
في هيئته لايجاب صغراه وكلية كبراه ومقدمته الصغرى صادقة فكبراه كاذبة وهو نقيض العكس
فالعكس صادق وهو المطلوب

موصوفا بالانسان والحيوان وهو الحيوان الناطق (فيكون بعض الحيوان انسانا) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان

في الصدق (قوله موصوفا بالانسان والحيوان) أى محمولان عليه الانسان في الصغرى والحيوان في الكبرى (قوله وهو الحيوان) الناطق المناسب ابداله بزيد مثلا (قوله فيكون بعض الحيوان انسانا) أي ينتج هذه النتيجة وهي المدعى (قوله ولانه اذا صدق كل انسان حيوان الخ) هذا تقرير للدعوي السابقة جيئها تمهيدا للاستدلال عليها بطريق آخر يسمي طريق العكس وهو ثاني الطرق الثلاثة التي أثبت بها القوم العكس قال السعد في شرح الشمسية الثالث طريق العكس وهو ان نعكس نقيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا ينافي ليشمل المضادة والمناقضة ثم قال وهذا الطريق يجرى في السوالب أيضا بخلاف

والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فتلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف أو يضم ذلك النقيض

طريق الافتراض وعبارة شرح المطالع الثالث طريق العكس وهي أن تعكس نقيض العكس ليرتد لنقيض الاصل ان كان جزئيا أو ضده ان كان كليا وحاصله أن يعكس نقيض العكس المبرهن عليه و يقابل بالقضية الاصلية المفروض صدقها فينافيها ان كان كليا و يناقضها ان كان جزئيا فيحكم بكذبه فيلزم الحكم بكذب معكوسه لانه ملزوم له وكذب اللازم يستلزم كذب ملزومه وهو نقيض العكس فيلزم الحكم بصدق العكس لاستحالة كذب النقيضين معا (قوله والا) أى وان لم يصدق بعض الحيوان انسان (قوله وهو) أى نقيض بعض الحيوان انسان الموجب الجزئي (قوله فتلزم المنافاة بين الانسان والحيوان) أى لانه يلزم من صدق لاشيء من الحيوان بانسان صدق عكسه وهو لاشيء من الانسان بحيوان وهذا مناف للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان فهو كاذب فملزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله فيصدق) ليس بعض الانسان بحيوان أى يلزم فرض صدقه لانه لازم لعكس نقيض العكس وهو لاشيء من الانسان بحيوان لاستلزام السلب الكلي السلب الجزئي وهذا نقيض الاصل الصادق فهذا كاذب فملزومه وهو لاشيء من الانسان بحيوان كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله وقد كان الاصل) أى للعكس (قوله كل انسان حيوان) أى وهذا مفروض الصدق فنافيه أو نقيضه كاذب فملزومه كاذب وهكذا حتى ينتهى لنقيض العكس فيلزم صدق العكس وهو المطلوب (قوله خلف) بضم الخاء المعجمة وسكون اللام أى باطل أو بفتح الخاء أى مرمي خلف الظهر لبطلانه (قوله أو يضم ذلك النقيض) أى للعكس وهو لاشيء من الحيوان

« والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية أيضا) أى كما انعكست الموجبة الكلية موجبة جزئية (بهذه
الحجة) أي طريق الفرض ١١٢ فعكس بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان بان يقال
زيد انسان وزيد حيوان
وهذا من الثالث فيرد الى
الاول بعكس صغراه هكذا
بعض الانسان زيد وزيد
حيوان فينتج بعض الانسان
حيوان وهو العكس المستدل
على صدقه أو يقال لو كذب
بعض الانسان حيوان
لصدق نقيضه وهو لاشيء
من الانسان بحيوان ولو
صدق هذا لصدق عكسه
وهو لاشيء من الحيوان
بانسان وهذا كاذب لانه
نقيض الاصل الصادق
فمكوسه كاذب وهو نقيض
العكس فالعكس صادق وهو
المطلوب أو يقال لو كذب
بعض الانسان حيوان
لصدق نقيضه فيجعل صغرى
والاصل كبرى هكذا لاشيء
من الانسان بحيوان وبعض
الحيوان انسان وهذا من
الرابع لوضع الوسط فى
صغراه وحمله في كبراه فيرد
الى الاول بجعل الصغرى
كبرى والكبرى صغرى
هكذا بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بحيوان فينتج ليس بعض الحيوان مسمي
بحيوان وهو كاذب ولا خلل في القياس الامن نقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب

الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا كل انسان حيوان
ولاشيء من الحيوان بانسان ينتج لاشيء من الانسان بانسان وهو محال
(والموجبة الجزئية أيضا تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة)

بانسان أى محمولا كبرى القياس (قوله الى الاصل) أي للعكس المفروض
الصدق صغرى (قوله كل انسان حيوان) هذا هو الاصل وهو الصادق
(قوله ولاشيء من الحيوان بانسان) هذا نقيض العكس وهذا القياس
من الشكل الاول وصغراه موجبة وكبراه كلية فقد استوفي شرطي
انتاجه ايجاب صغراه وكلية كبراه (قوله وهو محال) أى ولا خلل في
هيئة القياس لاستيفائه شرطى انتاجه وتقرر الاوسط فيه فانحصر الخلل
في مادته وصغراه مفروضة الصدق فانحصر الكذب فى كبراه وهى نقيض
العكس فثبت صدق العكس وهو المطلوب ويسمى هذا طريق الخلف
وهو الطريق الثالث من طرق اثبات العكس وحاصله ضم نقيض العكس
الى الاصل والنظر الى نتيجة القياس المركب منهما فان كذبت علم من
كذبها كذب نقيض العكس وهذا يعلم منه صدق العكس وهو المراد
قال العصام الخلف مطلقا هو اثبات الشيء بابطال نقيضه سواء كان
الابطال بضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا أو بعكس النقيض
ليتوصل بانعكاسه الى ماينافى الاصل المفروض الصدق فليس عكس
النقيض خارجا عن طريق الخلف الا أن يدعي ان الخلف في باب
العكس اصطلاح مغاير لمطلق الخلف ولاموجب لهذه الدعوى اه
قيل سمى خلفا لان المتمسك به يثبت مطلوبه بابطال نقيضه فكأنه
يأتى مطلوبه لاعلى الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس
الذى ينساق الى المطلوب ابتداء من غير تعرض لابطال نقيضه مستقيما
(قوله والموجبة الجزئية) تنعكس جزئية بهذه الحجة بحث فيها بنقضها
بنحو بعض الانسان زيد لانه لاينعكس الى بعض زيد انسان لكذبه
وأجيب بأنه ليس المراد بزيد هنا معناه المشخص بل مفهوم كلي وهو

فعكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لانا نجد شيئاً موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيلزمه لاشيء من الانسان بحيوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خلف أويضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر (والسالبة الكلية تنعكس سالبة (كلية وذلك) أى انعكاسها كلية (بين بنفسه

مسمى زيد لان الجزئى لايحمل فالعكس المذكور صادق (قوله فعكس بعض الانسان حيوان الخ) تقرير للدعوى تمهيدا للاستدلال عليها بطريق الافتراض (قوله لانا نجد) أى نفرض فهذا اشارة لطريق الافتراض (قوله شيئاً)أى فردا معينا من ماصدقاته كزيد (قوله موصوفا بالحيوان والانسان) أى محمولا عليه الحيوان تارة ومحمولا عليه الانسان تارة أخرى فينتظم قضيتان تركبها قياسا هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب (قوله فيكون بعض الحيوان انسانا)اشارة لنتيجة هذا القياس (قوله ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان)تقرير للدعوى أيضاتمهيدا للاستدلال عليها بطريق العكس (قوله والا) أى وان لم يصدق بعض الحيوان انسان (قوله فيلزمه)أي النقيض المذكور (قوله لاشيء من الانسان بحيوان) أى لانه عكسه (قوله وقد كان الاصل) أى العكس المفروض صدقه بعض الانسان حيوان (قوله هذا خلف) أى تناقض والاصل صادق فنقيضه كاذب فلزومه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهذا هو المطلوب (قوله هذا النقيض) أى لاشيء من الحيوان بانسان (قوله الى الاصل) أى بعض الانسان حيوان فينتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحيوان بانسان (قوله لينتج سلب الشيء عن نفسه) أي بعض الانسان ليس

(والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك)أي عكسها سالبة كلية (بين) بكسر المثناة تحت أى ظاهر لايحتاج لدليل

(فانه) أى الشأن (اذا صدق قولنا لاشىء من الانسان بحجر صدق) عكسه وهو (قولنا لاشي من الحجر بانسان) والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وبازائه صدق عكسه وهو بعض الانسان حجر وهو كاذب لانه نقيض الاصل الصادق فلزومه كاذب وهو نقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب أو يضم نقيض العكس الى الاصل هكذا بعض الحجر انسان ولا شىء من الانسان بحجر وهذا من الشكل الرابع فيرد الى الشكل الاول بعكس مقدمتيه جميعا هكذا بعض الانسان حجر ولاشىء من الحجر بانسان فينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو كاذب فنقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب وقد تقدم ان الافتراض لا يأتي في السوالب السائط (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما

فانه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان) والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الحجر بانسان هذا خلف أو يضم هذا النقيض الي الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولاشيء من الحجر بانسان لينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما)والا

بانسان ولاخلل الا من نقيض العكس فنقيض العكس كاذب والعكس صادق وهو المراد وهذا طريق الخلف والوسط طريق العكس (قوله فانه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر) فقد صدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان هذا تقرير للدعوي لاستدلال عليها فلاينافى قوله وذلك بين بنفسه (قوله والاصدق نقيضه الخ) تنبيه وتذكير وتدريب للمبتدى على الاستدلال فلا ينافي قول المصنف بين بنفسه وهذا اشارة لطريق العكس ولم يذكر طريق الافتراض لانه لا يجرى في السالبة البسيطة كما تقدم(قوله وينعكس) أي بعض الحجر انسان (قوله لاشيء) من الحجر بانسان صوابه لاشيء من الانسان بحجر (قوله خلف) أي تناقض والاصل صادق فنقيضه كاذب فمعكوسه كاذب فنقيضه وهو العكس صادق وهو المطلوب (قوله بعض الانسان)حجر صوابه بعض الحجر انسان (قوله ولاشيء من الحجر بانسان) صوابه ولاشيء من الانسان بحجر (قوله وهو محال) أى ولاخلل الا من نقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب (قوله لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم الخ) حاصله ان الكلية والجزئية عبارة عن الكمية التى الكلام فيها فلذا عبر بها بخلاف النفس فتشمل الجهة وهو لم يبين العكس بحسبها (قوله والسالبة الجزئية الخ) بعض الشارحين لم يذكروا المهملة والشخصية لان المهملة في قوة الجزئية والشخصية لاتعتبر في العلوم اه وقال بعض الشارحين الشخصية لاتنعكس وهو الظاهر غنيمي (قوله والا) أى

بانه

لاختص بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص (فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر و يصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من تناقض وغيره أخذ في بيان القياس وهو المقصود الاهم

بأن قلنا بانعكاس السالبة الجزئية (قوله سلب الاخص عن بعض أفراد الاعم) أي الذي في الاصل (قوله سلب الاعم عن بعض الاخص) أي الذي في العكس (قوله لصدق نقيضه) أي العكس علة لنفي صدق العكس (قوله وهو) أي نقيض العكس (قوله والا) أي لو صدق العكس هذا اشارة لدليل آخر على كذبه (قوله الكل) أي الاخص كالانسان (قوله الجزء) أي الاعم كالحيوان (قوله وهو) أي صدق الكل بدون جزئه (قوله وهو محال) أي فملزومه وهو العكس محال (قوله في بعض المواد) أي اذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلي كمثال الشارح أو عموم وجهي نحو بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض الابيض ليس بحيوان (قوله من القضايا الخ) بيان لما يتوقف القياس عليه (قوله وما يعرض) لما عطف على القضايا (قوله من تناقض الخ) بيان لما يعرض للقضايا (قوله وغيره) أي العكس المستوي فهو عام مراد به خاص (قوله المقصود) أي للمنطقي (قوله الاهم) لان المقصود بالذات من العلوم المدونة الاحكام التي ادراكها يسمي تصديقا والمعاني التي ادراكها يسمي تصورا لا تطلب في العلوم المدونة لذاتها بل لكونها وسائط ووسائل للتصديقات فالادراكات التصديقية أشرف منها وأعلى وغرض المنطقي بيان الطريق الموصل الى المجهول التصوري والطريق الموصل الى المجهول التصديقي والقياس هو الموصل الى التصديق فهو

فانه) أي الشأن (يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق عكس السالبة الجزئية سالبة جزئية في بعض المواد نحو بعض الانسان ليس بحجر و بعض الحجر ليس بانسان ولكن لا يسمى عكسا الا ما يطرد صدقه في جميع المواد لانه لازم واللازم لا يتخلف عن ملزومه فهو لبيان الواقع

لانه العمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال

(القياس)

وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحا (هو قول) ملفوظ أومعقول (مؤلف من أقوال) قولين فأكثر (متى سلمت لزم عنها لذاتها

أشرف الطريقين وانما لم يقدم في الوضع لتقدم التصور عليه في الطبع اذالحكم على المجهول أوبه محال (قوله لانه) أى القياس (قوله العمدة) أى المعول عليه المعتد به دون الاستقراء والتمثيل (قوله المطلب) أى الاحكام والنسب (قوله التصديقية) أى المنسوبة للتصديق نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر (قوله تقدير شيء) أى تبيين قدره وكميته (قوله على مثال آخر) أى بعرضه على مثال شيء آخر فمثال مضاف لآخر كتقدير الثوب بعرضه على الآلة المسماة ذراعا التي هي مثال للذراع الحقيقي المستحضر فى الذهن وكتقدير القمح بعرضه على الآلة المسماة ويبة التي هي مثال للويبة الحقيقية الذهنية وكتقدير مايوزن بعرضه على الآلة التي تسمى رطلا وهو مثال للرطل الذهنى (قوله قول) جنس شمل القياس والقضية الواحدة مطلقا (قوله ملفوظ أومعقول) ظاهره انه مشترك بينهما وقال السيد في شرحه القول عندهم هو المؤلف المعقول ويطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول (قوله مؤلف) انما ذكر ليتعلق به قوله من أقوال والا فقوله قول مغن عنه (قوله من أقوال) فصل مخرج القضية الواحدة مطلقا (قوله قولين)فأكثر اشارة الى انه أراد بالجمع مازاد على واحد ضرورة صحة تأليف القياس من مقدمتين قال ملا تاج كل جمع يذكر فى التعريف فالمراد به مافوق الواحد فهي قاعدة (قوله متى سلمت) أى الاقوال (قوله لزم عنها لذاتها)أي لزوما ذهنيا بمعنى انه متى حصلت الاقوال فى الذهن انتقل الى القول الآخر ولو قال متى سلم لزم عنه لذاته بتذكير الضمائر لكان أولي لترجع الضمائر للقول المؤلف من أقوال الذى فيه المادة والصورة ومعني استلزامه القول الآخر ان يكون لكل من مقدمتيه دخل فيه

(القياس) أى حقيقته (قول) أى مركب تام جنس شمل القياس والقضية (مؤلف) بضم الميم وفتح الهمز واللام مثقلا ذكره توطئة لقوله (من أقوال) أى قولين أو أكثر فصل مخرج القضية (متى سلمت) بضم فكسر مثقلا الاقوال (لزم عنها)أى الاقوال فصل مخرج الاستقراء الناقص أى تتبع أحكام أكثر جزئيات كلى ليحكم عليه بأحكامها والتمثيل أى نسبة جزئى بجزئى في حكمه لاشتراكهما فى علته لانهما لايلزم من تسليمها تسليم قول آخر (لذاتها) أى الاقوال فصل مخرج القول المؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها قول آخر بواسطة مقدمة أجنبية كقياس المساواة نحو (ا) مساو (ب) و (ب) مساو (ج) ينتج (ا) مساو (ج) بواسطة مقدمة اجنبية هى ان مساوي مساوى شيء مساو الشيء وكقولنا فلان يتحرك وكل متحرك حى ينتج فلان حى بواسطة مقدمة أجنبية وهى كون حركته بارادته ان يسلم (قوله

قول آخر) أى مغاير لكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى قياسا بسيطا والثانى قياسا مركبا لتركبه من قياسين تخرج عن أن يكون قياسا القول الواحد وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوى

(قوله قول آخر) فصل مخرج مجموع قولين كجاء زيد وذهب عمرو فان مجموعهما وان استلزم احداهما استلزام الكل لجزئه لكن اللازم ليس مغايرا لكل منهما بل عين احداهما وأيضا ليس لكل واحدة منهما دخل في استلزام الاخرى والا لزم ان الجزء يستلزم الكل والمقرر خلافه وأن لا توجد احداهما بدون الاخرى وهو باطل (قوله أي مغاير لكل منها) أى الاقوال بحيث لايكون عين قضية منها وان كان مؤلفا من حدودها وحاصل معنى المغايرة أن لايكون القول عين الصغرى ولانفس الكبري (قوله النباش) أى لقبر الميت عقب دفنه لاخذ كفنه (قوله للمال) أي الكفن (قوله والاول) أي المؤلف من قولين (قوله والثاني) أى المؤلف من ثلاثة أقوال أو أكثر (قوله قياسين) أى نتيجة أولهما صغرى للثاني ولم تذكر لكونها معلومة والاصل النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق فالنباش سارق وكل سارق تقطع يده وكون القياس مركبا من ثلاث قضايا أمر ظاهرى وفي الحقيقة هما قياسان بسيطان (قوله القول الواحد) أى عرفا وان تركب من قولين بحسب الاصل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو متي كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فتى كان كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود (قوله وان لزم عنه لذاته قول آخر الخ) نحو كل انسان حيوان فانه يلزمه عكسه المستوى وهو بعض الحيوان انسان وعكس نقيضه الموافق وهو كلما ليس بحيوان ليس بانسان وعكس نقيضه المخالف وهو لاشيء مما

(قول آخر) بفتح الخاء المعجمة أى ليس عين الاقوال فصل مخرج مجموع قضيتين غير مشتركتين فى حد وسط فانه مستلزم كلا منهما استلزام الكل لجزئه (تنبيهات الاول) المراد باللزوم مايشمل البين كما في الشكل الاول وغيره كما في سائر الاشكال (الثانى) أفاد المصنف بقوله متى سلمت انه لايشترط كون الاقوال مسلمة في نفس الامر فشمل الحد المغالطة (الثالث) القياس قسمان بسيط وهو المؤلف من قولين ومركب وهو المركب من أقوال نحو النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده وسمى مركبا لتركبه من قياسين نتيجة أولهما صغرى ثانيهما ولم تذكر لعلمها وهى النباش سارق (الرابع) لم يقل من مقدمات لاستلزامه الدور لذكرهم القياس فى تعريف المقدمة

وعكس نقيضه لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانهما

ليس بحيوان بانسان واوه للحال أوللمبالغة (قوله وعكس نقيضه) أى الموافق أو المخالف (قوله لانه لم يتألف الخ) علة لقوله خرج القول الواحد (قوله والاستقراء والتمثيل) أراد به الاستقراء غير التام وهو اجراء حكم أكثر الجزئيات على جميعها بواسطة تتبع أكثرها نحو كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند مضغه لان الانسان والفرس والبعير والشاة والبقر والحمار والبغل كذلك وهو غير تام لوجود التمساح يحرك فكه الاعلى عند مضغه والتمثيل الحاق جزئي بجزئي آخر في حكمه لاشتراكهما فى علته نحو النبيذ كالخمر فى الحرمة لاسكاره كالخمر ولايفيد ان اليقين لاحتمال ان حرمة الخمر لذاتها وأما الاستقراء التام فيفيد اليقين كالقياس اذ هو اجراء حكم جميع الجزئيات على كلها وانما يتأتى اذا كانت الجزئيات مضبوطة نحو كل عنصر متحيز لان التراب والماء والهواء والنار متحيزة لانحصار العنصر فى الاربعة فلا يوجد له جزئي الا وله هذا الحكم فلذا أفاد اليقين ولنا يحولونه الى صورة القياس نحو العناصر هذه الاربعة وكلها متحيز فالعناصر متحيزة والظاهر ان الاستقراء والتمثيل لايخرجان عن القياس والاخرجت السفسطة والجدل والخطابة والشعر لعدم افادتها اليقين ويؤيد هذا قول فلا أحد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد اللزوم ان أريد به اللزوم العلمي الجزمي فان أريد ماهو أعم فلا يخرجان أفاده الدلجى وفيه نظر فان المنظور له فى القياس الاستلزام على فرض التسليم لا افادة اليقين والا كان قاصرا على البرهان والاستلزام على فرض التسليم ليس ثابتا للاستقراء غير التام والتمثيل فهما خارجان ولايخرج معهما غير البرهان لثبوت الاستلزام له على فرض تسليمه والله سبحانه وتعالى أعلم * وقال بعض الشارحين الاستدلال بشيء على آخر اما بجزئي على جزئي لاشتراكهما في علة الحكم وهوالتمثيل وتسميه الفقهاء قياسا نحو النبيذ كالخمر فى الحرمة لاسكاره واما بجزئي على كلي لثبوته في أكثر جزئياته وهوالاستقراء وهو تام ان وجد الحكم في جميع جزئياته

وان تألفا من أقـوال لكن لا يلزم عنهـما شيء آخر لامكان التخلف في مدلوليهما عنهما ومايلزم عنـه قول آخر لالذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية كما في قولنا فـلان المريض يتحرك فهو حي لان لزوم أنه حي انما هو بواسطة أن كل متحرك بالارادة حي وكما في قياس المساواة وهو مايتركب من قولين يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فان هـذين القولين يستلزمان ا مساو لج لا

نحو كل جسم اما جماد أوحيوان أونبات وكل واحد منها متحيز فكل جسم متحيز ويسمي قياسا مقسما وناقص ان كان الحكم موجودا في أكثر جزئياته كاستقراء أفراد الانسان والفرس والحمار والطير ووجدانها تحرك فكها الاسفل عند مضغها أو بكلي على جزئي أو بكلي على كلي وهو القياس نحو كل انسان حيوان وكل حيـوان ماش فكل انسان ماش ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وتسمي هذه الثلاثة حججا ودلائل والعمدة فيها القياس (قوله وان تألفا الخ) واوه حالية (قوله لايلزم عنهما) المناسب لايلزم من تسليمها تسليم شيء آخر (قوله ومايلزم عنه قول آخر لالذاته الخ) عطف على فاعل خرج أيضا (قوله فلان المريض) يتحرك هذه صغرى والكبرى محذوفة أى وكل من يتحرك فهو حي ينتج فلان المريض حي (قوله لان لزوم انه حي الخ) علة لخروجه (قوله بالارادة) هـذا هو الواسطة الزائدة على القياس (قوله وكما في قياس المساواة) عطف على قوله كما في قولك (قوله وهو) أى قياس المساواة (قوله مايتركب) من قولين جنس شمل المعرف وغيره (قوله يكون متعلق بكسر اللام الخ) فصل خرج ماعدا المعرف (قوله أولهما) أى القولين اللذين تركب القياس منهما (قوله موضوع الآخر) أورد عليه انه يلزم خلوه عن تكرار الوسط لانه اما محمول في الصغرى موضوع في الكبرى أوعكسه أومحمول فيهما أوموضوع فيهما فليس قياسا فلا حاجة لاخراجه بقوله لذاته وأجيب بانه داخل في قوله قول مؤلف من قولين متي سلما لزم عنهـما قول آخر مع انه ليس قياسا فأخرجه بقوله لذاته (قوله أجنبية) أى ليست احدى

لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهى أن مساوى المساوى لشيء
مساو له ولذلك لايتحقق الاستلزام فيه الاحيث تصدق هذه المقدمة
كما في قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لج فا ملزوم لج لان ملزوم الملزوم
ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ا مباين
لب وب مباين لج لايلزم منه أن ا مباين لج لان مباين المباين لشيء
لايلزم أن يكون مباينا له وكذا اذا قلنا ا نصف ب وب نصف ج لايلزم
منه ان ا نصف ج لان نصف نصف الشيء لايكون نصفا له والمراد
باللزوم مايعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول
وغير الكامل وهو باقى الاشكال وأشار بقوله متي سلمت الى أن تلك
الاقوال لايلزم أن تكون مسلمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت
لزم عنها قول آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة
كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار
فهذان القولان وان كذبا فى أنفسهما الا أنهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان

مقدمتي القياس (قوله لشيء) صلة المساوى (قوله مساوله) أى الشيء
(قوله ولذلك) أى كون انتاجه للمقدمة لالذاته (قوله فيه) أى قياس
المساواة (قوله هذه المقدمة) أي الاجنبية (قوله تلك المقدمة) أى الاجنبية
(قوله منه) أي قياس المساواة (قوله شيء) أى نتيجة (قوله لايلزم)
أن يكون مباينا له مثلا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق
ولايخفى أن الانسان مساو للناطق (قوله البين) أى ماليس بواسطة
كاستلزام الشكل الاول (قوله وغيره) أى ما كان بواسطة كعكس
المقدمتين كاستلزام الشكل الرابع أو احداهما كاستلزام الشكل الثاني
والثالث (قوله فيتناول) أى تعريف القياس تفريع على قوله المراد باللزوم
مايعم البين وغيره (قوله الكامل) أى المستقل باستلزام النتيجة بحيث
لايحتاج الى رد ولا استدلال (قوله بحيث لو سلمت) أى وان كانت كاذبة
(قوله ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة الخ) علة لقوله
أشار الخ (قوله والذى) مقدماته كاذبة المناسب الاقتصار على هذا اذ
هو المحتاج للادخال اذ هو المتوهم خروجه (قوله وان كذبا) فى أنفسهما

كل انسان حمار لان لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجدا في الواقع وانما قال من أقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بأنها ماجعلت جزء قياس فأخذوا القياس فى تعريفها فلو أخذت هى أيضا فى تعريفه لزم الدور (وهو) أي القياس (اما اقترانى) وهو الذى لم يذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث) وسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واما استثنائى) وهو الذى ذكر فيه نتيجة أو نقيضها بالفعل

واوه حالية (قوله لان لزوم الشيء للشيء الخ) علة لقوله الا انهما بحيث الخ (قوله كون الشيء) أى الملزوم (قوله وانما قال) أي المصنف في تعريف القياس (قوله لئلا يلزم) أى على قوله من مقدمات (قوله لانهم عرفوا المقدمة الخ) علة للزوم الدور على أخذها فى تعريف القياس (قوله لزم الدور) أى لتوقف كل منهما على الآخر بأخذه في تعريفه (قوله الذى صفة لمحذوف) أى القياس جنس شامل الاقتراني والاستثنائى (قوله لم تذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاستثنائي (قوله بالفعل) أى بمادتها وهيئتها قيد لادخال الاقترانى فى تعريفه ولو حذف لم يدخل فيه لذكر نتيجته فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله فكل جسم حادث) هذه هى النتيجة ولم تذكر هى ولا نقيضها في القياس بالفعل نعم ذكرت فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله الحدود) أى الاصغر والاوسط والاكبر (قوله الذى صفة لمقدر) أى القياس جنس شمل المعرف والاقتراني (قوله ذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاقترانى (قوله بالفعل) أى بالمادة والصورة بحث فيه بأن ذكر النتيجة فيه بالفعل ينافي قوله فى تعريف القياس آخر وبأن ذكر نقيضها فيه بالفعل يستلزم عدم استلزامه النتيجة اذ لايتصور استلزام شيء واحد نقيضين وأجيب عن الاول بأن معنى آخر كونه ليس عين احدى المقدمتين وهذا لاينافي ذكرها فيه جزأ من احداهما وعن الثاني بأن المراد بذكر النقيض في القياس ذكر أجزائه مرتبة مركبة

(وهو) أى القياس (اما اقترانى) وهو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل وسمى اقترانيا لاقتران حدوده وعدم الفصل بينهما بلكن (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث واما استثنائى) وهو الذى فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل أي بمادتها وهيئتها

بأن يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) في الثاني (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) وفي الاول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولايشكل بما مر من أنه يعتبر في القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل من مقدمانه وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس بواحد منهما

بدون اعتبار التصديق بنسبته (قوله بأن يكون طرفاها) أي موضوعها ومحمولها ان كانت حملية ومقدمها وتاليها ان كانت شرطية فعبر بالطرفين لشمولها تصوير لذكرها أو نقيضها بالفعل فيه (قوله فيه) أي القياس (قوله بالفعل) أي المادة والصورة (قوله في الثاني) أي المذكور فيه النقيض (قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) شرطية متصلة كبرى مقدمها الشمس طالعة وتاليها النهار موجود والقاعدة ان وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم (قوله لكن النهار ليس بموجود) استثنائية رافعة للتالي (قوله فالشمس ليست بطالعة) نتيجة نقيضها مقدم الشرطية فقد ذكر في القياس نقيض النتيجة وهو مقدم الشرطية بالفعل (قوله وفي الاول) أي الذي ذكرت فيه النتيجة بالفعل (قوله لكن الشمس طالعة) استثنائية واضعة ومثبتة للمقدم فينتج وضع التالي (قوله فالنهار موجود) نتيجة هي عين التالي فهي مذكورة في القياس بالفعل (قوله ولايشكل) أي تعريف الاستثنائي بالذي ذكرت فيه النتيجة بالفعل (قوله بما مر) أي بسبب الذي تقدم في تعريف القياس (قوله من انه يعتبر الخ) بيان لما مر (قوله وهو النتيجة الاولى) وهي النتيجة بتأنيث الضمير مراعاة لخبره (قوله وهنا) أي في الاستثنائي (قوله ليس) أي القول الذي هو النتيجة (قوله كذلك) أي مغايرا لكل من مقدمتيه (قوله لانا نقول الخ) علة لقوله ولا يشكل الخ (قوله بل هو) أي القول الذي هو النتيجة (قوله كذلك) أي مغاير لكل من مقدمتيه (قوله لانه) أي القول اللازم (قوله منهما)

(كقولنا) مما فيه نقيضها (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) ومثال ما فيه النتيجة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود (تنبيهان الاول) سمي استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء وهي لكن (الثاني) تقدم ان معنى كون النتيجة قولا آخر انها ليست عين احدى المقدمتين وان كانت هي أو نقيضها جزء احداهما فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم

وانما هو جزء أحداهما اذ المقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالى وسمى ذلك استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء أعني لكن (والمكرر بين مقدمتى القياس) فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا ام مقدما أم تاليا (يسمى حدا أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب (وموضوع المطلوب) في الحملية ومقدمه فى الشرطية (يسمي حدا أصغر) لانه أخص فى الاغلب والاخص أقل أفرادا (ومحموله) فى الحملية وتاليه في الشرطية (يسمى حدا أكبر)لانه أعم في الاغلب والاعم أكثر أفرادا

أى المقدمتين(قوله وانما هو) أى القول اللازم (قوله احداهما) أى المقدمتين لانه تالى الشرطية (قوله اذ المقدمة) أي الشرطية الكبرى (قوله بل استلزام طلوع الشمس له) أى وجود النهار أى دال استلزام وهو مجموع ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهذه هى المقدمة الاولى الكبرى والثانية الصغرى لكن الخ وما يلى الفاء فهي النتيجة (قوله الحاصل ذلك)أى الاستلزام لمت له (قوله ذلك) أى المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل (قوله أعنى) لكن هذا اصطلاح لاهل المنطق (قوله محمولا) أى في الصغرى فقط كما في الشكل الاول أو فيهما كما فى الشكل الثانى (قوله أم موضوعا) أي فيهما كما فى الشكل الثالث أو فى الصغرى فقط كما في الشكل الرابع وهذا في الافترانى الحملي أى الذى مقدمتاه حمليتان (قوله أم مقدما)أي فيهما كما فى الثالث أو فى الصغرى فقط كما فى الرابع (قوله أم تاليا) أى فيهما كما فى الثاني أو فى الصغرى فقط كما في الاول وهذا فى الافترانى الشرطي الذى مقدمتاه شرطيتان (قوله حد أوسط) اما تسميته حدا فلوقوعه طرفا للقضية موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا ولكونه طرفا للنسبة (قوله لتوسطه الخ) علة لتسميته أوسط أى لانه وسيلة لنسبة الاكبر للاصغر فهو فى المعنى وسط بينهما (قوله لانه أخص)في الاغلب وقد يكون مساويا نحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك بحث فيه بأنه ظاهر في الكلية الموجبة أما السالبة الكلية فلا يكون موضوعها أخص البتة وكذا الموجبة الجزئية وأجيب

(و) الحد (المكرر) بفتح الراء (بين مقدمتي) بضم الميم وفتح القاف والمثناة فوق وكسر الدال مثنى مقدمة بلا نون لاضافته الى (القياس)أى المذكور فيهما محمولا أو تاليا فيهما أو موضوعا أو مقدما كذلك أو محمولا أو تاليا في احداهما وموضوعا أو مقدما فى الاخرى (يسمى حدا أوسط) لتوسطه بين طرفي النتيجة (وموضوع المطلوب) أي النتيجة الحملية ومقدم النتيجة الشرطية (يسمي حدا أصغر)باهمال الصاد واعجام الغين (ومحموله) أى المطلوب فى الحملية وتاليه فى الشرطية (يسمى حدا أكبر

والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى) وهذا في الاقتراني واما الاستثنائي فكبراه الشرطية وصغراه الاستثنائية (وهيئة التأليف) أي التركيب للحدود باعتبار تقديم الاوسط على الاصغر (من الصغرى و) على الاكبر من (الكبرى) وتأخيره عنهما منهما وتأخيره عن الاصغر من الصغرى وتقديمه على الاكبر من الكبرى وتقديمه على الاصغر من الصغرى وتأخيره عن الاكبر من الكبري وخبر هيئة (تسمى شكلا) وهيئة المقدمتين بكونهما كليتين أو جزئيتين أو احدهما كلية والاخرى جزئية و بكونهما موجبتين أوسالبتين أواحداهاموجبة والاخري سالبة تسمى قرينة وضربا (والاشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا) على الاصغر في الصغري (وموضوعا) للاكبر (في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ب ا

(والمقدمة التي فيها الاصغر تسمي الصغرى) لاشتمالها على الاصغر (والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى) لاشتمالها على الاكبر واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا (وهيئة التأليف) الحاصلة (من) اجتماع الصغرى والكبرى تسمى شكلاوالاشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى) نحو

بأن المراد أنه أغلب في الموجبة الكلية التي هي أشرف النتائج لان وضع المنطق لتحصيل العلوم ومسائلها موجبات كلية و بأن النسبة من ثمة المحمول فهو معها أكثر من الموضوع عسام و بحث فيه بأن الصغر والكبر من خواص الاجسام وأجيب أيضا بأنهم شبهوا قلة الافراد بالصغر الذى هو قلة الاجزاء وتناسوا التشبيه وأدرجوا قلة الجزئيات في الصغر وقدروا استعارة الصغر لقلة الافراد ثم اشتقوا منه أصغر بمعنى قليل الافراد على سبيل التبعية ثم صار حقيقة عرفية (قوله والمقدمة) سميت مقدمة لتقدمها على المطلوب الذي هو النتيجة (قوله واقتران) أى اجتماع (قوله فى الايجاب والسلب) الواو بمعنى أو وهي مانعة خلو فقط فتجوز الجمع بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة وكذا يقال في قوله فى الكلية والجزئية (قوله قرينة) وضربا بعض المحققين اما تسميته قرينة فلانها أمر يدل على المقصود وينصب فى الكلام أو المقام ولاخفاء ان هذا الاقتران أمر دال على النتيجة ومنصوب في الكلام وأما تسميته ضربا فلانه نوع من الشكل (قوله التأليف) أى التركيب (قوله الحاصلة) أى للقياس (قوله تسمي شكلا) السعد فى شرح الشمسية التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا و باعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا لهما أو محمولا عليهما أو محمولا على أحدهما وموضوعا للآخر تسمى شكلا فقد يتعدد الضرب ويتحد الشكل وقد يكون بالعكس كالموجبتين الكليتين من الشكل الاول والثالث وعبارة القطب واقتران الصغرى بالكبرى في

ايجابهما

(فهو الشكل الاول) لانه على الترتيب الطبيعي وهو الانتقال من الاصغر للاوسط ثم الانتقال منه الى الاكبر (وان كان) الاوسط (محمولا فيهما) أي المقدمتين نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني) لانه شابه الاول في حمل الاوسط في صغراه التي هي أشرف من كبراه لاشتمالها على الاصغر الاشرف من الاكبر (وان كان) الاوسط (موضوعا فيهما) أي المقدمتين للاصغر في الصغرى وللاكبر في الكبرى (فهو الشكل الثالث) لانه اشبه الاول في وضع الوسط للاكبر في الكبرى نحو كل ج ب وكل ج د (وان كان) الاوسط (موضوعا) للاصغر (في الصغرى ومحمولا) على

كل ج ب وكل ب ا (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولاشيء من ا ب (فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما) نحو كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبري) نحو كل ب ج وكل ا ب (فهو الشكل الرابع)

ايجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما أو حمله على أحدهما ووضعه للآخر تسمى شكلا اه فالمناسب في عبارة المصنف تبديل الصغرى والكبرى بالاصغر والاكبر ويدل لهذا أيضا قوله الآتي لان الحد الاوسط الخ (قوله كل ج ب وكل ب ا) أي كل انسان حيوان وكل حيوان جسم مثلا (قوله كل ج ب ولا شيء من ا ب) أي كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعكس كبراه لاشيء من الانسان بحجر وعكست كبراه ليرجع الى الشكل الاول وهي سالبة كلية تعكس كنفسها (قوله كل ج ب وكل ج د) أي كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس صغراه بعض الحيوان صهال لان الموجبة الكلية تعكس موجبة جزئية (قوله كل ب ج وكل ا ب) أي كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج بعكس الترتيب أي بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كل صهال حيوان وتعكس

الاكبر (في الكبرى) نحو كل ب ج وكل ا ب (فهو الشكل الرابع) المخالف للاول في مقدمتيه البعيد عن مقتضى الترتيب الطبيعي جدا لان فيه انتقالا من الوسط للاصغر ثم من الاكبر اليه (تنبيهان الاول) ان قيل الوسط لم يتكرر في الاول ولا في الرابع لوقوعه محمولا في احدي مقدمتيهما وموضوعا في الاخرى والموضوع الذات والمحمول المفهوم قلت لم يريدوا بقولهم المراد بالموضوع الذات وبالمحمول المفهوم ان الذات عين المفهوم فان هذا محال اذ الذات جزئي والمفهوم كلي بل

المراد أن ذات الموضوع يصدق عليها مفهوم المحمول فالاول في قوة قولنا ماصدق عليه الاصغر صدق عليه مفهوم الاوسط وماصدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاكبر فقد تكرر فيه ماصدق عليه مفهوم الاوسط. والرابع في قوة قولنا ماصدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاصغر وماصدق عليه مفهوم الاكبر صدق عليه مفهوم الاوسط فقد تكرر فيه الاوسط أيضا (الثاني) ان قيل المقصود من القياس حصول المقارنة بين طرفي النتيجة وهي في الرابع وحده لوقوع الاصغر فيه محمولا في الصغرى والاكبر موضوعا في الكبرى فقد اقترنا فيه فلم كان بعيدا عن الطبع جدا قلت لان

فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا في الثاني والثالث لان المراد بالاوسط اذا وقع موضوعا الذات واذا وقع محمولا المفهوم قلنا وقوعه محمولا وان أريد به المفهوم لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عين المفهوم بل انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل مايصدق عليه مفهوم الاوسط يثبت له الا كبر وقدم الشكل الاول لانه المنتج

النتيجة الى بعض الحيوان صهال (قوله فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا في الثاني والثالث) أي دون الاول والرابع فلا يتكرر الحد الاوسط فيهما وتكراره شرط في كل شكل (قوله لان المراد بالاوسط الخ) علة لنفي تكراره في الاول والرابع المعلوم من الحصر (قوله الذات) أي الافراد التي يصدق عليها المفهوم (قوله واذا وقع محمولا المفهوم)أي والذات غير المفهوم يقينا والاوسط في الاول محمول في الصغرى موضوع في الكبري وفي الرابع موضوع في الصغرى محمول في الكبرى فاختلف المراد منه فيهما فلم يتكرر فيهما (قوله عند وقوعه) أي الاوسط (قوله محمولا) أي في صغرى الاول (قوله وان أريد به) أي الاوسط واوه للحال (قوله ذات الموضوع) أي أفراد الاصغر (قوله عين المفهوم) أي للاوسط (قوله بل انه يصدق عليه المناسب انها) أي ذات الموضوع وافراد يصدق عليها (قوله المفهوم) أي للاوسط (قوله فيتكرر الاوسط)تفريع على قوله أنه يصدق عليه المفهوم (قوله لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصغر) ظاهر في الاول دون الرابع لانه بمنزلة أن يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاصغر وكل مايصدق عليه مفهوم الا كبر يصدق عليه مفهوم الاوسط الا أن يقال ذات الاوسط في الصغرى انما تعتبر من حيث صدق مفهومه عليها فكانه قيل مايصدق عليه مفهوم الاوسط من الافراد يصدق عليه مفهوم الاصغر وكل مايصدق عليه مفهوم الا كبر يصدق عليه مفهوم الاوسط فقد اعتبر الاوسط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين فقد تكرر فيهما وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى في الاول والرابع يصدق عليه

الاصغر المراد به الذات وقع فيه محمولا في الصغرى مرادا به المفهوم والا كبر المراد به المفهوم وقع فيه موضوعا مرادا به الذات فتوقف انتاجه على تغيير الطرفين والاول على الترتيب الطبيعي فلم يحتج الى تغيير أصلا والثاني الى تغيير الا كبر فقط والثالث الى تغيير الاصغر فقط

للمطالب الاربعة كما سيأتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من
الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الي المحمول حتى يلزم الانتقال

ثلاث مفهومات مفهوم موضوعها ومفهوم الاوسط ومفهوم الاكبر فني نحو كل
انسان حيوان وكل حيوان جسم ذات الانسان صدق عليها مفهوم الانسان
ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد أن الافراد الانسان هي نفس
مفهوم الحيوان فانه كاذب ضرورة فالمراد بالتكرار أن يكون مفهوم الاوسط
معتبرا من حيث صدقه على الافراد ولاشك أنه كذلك في المقدمتين لان
حيوانا في المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه على
الافراد ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان في الصغرى المفهوم
وفي الكبرى الذات دون المفهوم لان الاتحاد في المراد ليس بمراد بل المراد
تكرار اعتبار صدق المفهوم وقد حصل في المقدمتين فان قيل يرد نحو
الانسان حيوان والحيوان جنس فان المراد بالحيوان المفهوم فيهما وقد
قالوا انه يتكرر الوسط فيه قلنا نعم أريد به المفهوم فيهما لكن في الصغرى
من حيث صدقه وفي الكبري من حيث هو لا من حيث صدقه فلم يتكرر من
حيث الصدق على الافراد فيهما (قوله للمطالب الاربعة) أي الموجبة
الكلية والجزئية والسالبة كذلك (قوله ولانه على النظم الطبيعي) أي موافق
للطبع في الاستدلال على المطلوب بخلاف باقي الاشكال ولذا ترد اليه عند
الاحتياج اليها فمن ثم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال
على التدريج من الاصغر للاوسط ثم منه الي الاكبر وهذا لا يوجد الا
في الاول فهو أقرب الى الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة على الانتقال من
الشيء الى الواسطة بأن يتصور العقل أولا شيئاً ثم يحكم عليه بالواسطة بأن
يحملها عليه ثم يحكم على الواسطة بأن يحمل عليه شيئاً آخر فيلزم من
هذين الحكمين الحكم على الشيء الاول بالشيء الآخر نحو العالم متغير وكل
متغير حادث فانك لما حكمت على جميع أفراد العالم بالتغير وحكمت على
جميع أفراد المتغير بحادث لزم أن يحكم على جميع أفراد العالم بحادث فيكون
حكم الواسطة مقتضيا للمطلوب أي الحكم على العالم بحادث فان قلت المقتضى
للمطلوب الحكمان لا حكم الواسطة فقط والا لزم أن المقدمة الواحدة

من الموضوع الى المحمول ثم الثانى لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغراه التى هي أشرف المقدمتين لاشتمالها على الموضوع الذى هو أشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا أو سلبا ثم الثالث لان له قربا ما اليه لمشاركته اياه في أخس المقدمتين بخلاف الرابع لاقرب له أصلا لمخالفته اياه فيهما و بعده عن الطبع جدا

مستلزمة النتيجة وكافية فى استحضارها وليس كذلك قلت العمدة في الاقتضاء حكم الواسطة والحكم على الاصغر داخل فيه وذلك ان كمال العلم التصديقى بكمال العلم بالمقدمتين ومن جملة الطرفين الموضوع وكمال العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من أفراده واتصافه بوصفه العنوانى ألا ترى ان كل متغير حادث مثلا يقتضي الاطلاع على كل فرد من أفراده وعلى اتصافه بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخلا في قولنا وكل متغير حادث ولذا أسندنا الاقتضاء لحكم الواسطة دون الحكمين (قوله من الموضوع) أى الحد الاصغر (قوله الي المحمول) أى الحد الاكبر (قوله يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول) أى لدلالة الكبرى على ثبوت الاكبر لكل ماثبت له الاوسط ومن جملته الاصغر فيثبت له الاكبر (قوله اليه) أى الاول (قوله لمشاركته)أى الثاني (قوله اياه) أى الاول (قوله لاجله) اى الموضوع (قوله و بعده) عن الطبع جدا اذلا يتحصل به المطلوب الابعد أعمال كثيرة ولذا أسقطه الشيخ الرئيس والفارابى من الاشكال فان قلت اذا كان الاوسط موضوعا فى صغرى الرابع ومحمولا في كبراه وقع الاوسط في أول القياس وآخره ووقع طرفا المطلوب مقترنين بينهما فينبغي أن يكون الرابع أقرب الاشكال للطبع وأوضحها انتاجا اذ المقصود من تركيب القياس ايقاع المقارنة بين طرفى المطلوب وقد حصلت فيه دون بقية الاشكال فاوجه حكمهم عليه بأنه بعيد عن الطبع جدا قلت وجهه أنه لما وقع موضوع المطلوب محمولا في صغراه ومحموله موضوعا في كبراه واحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا وللموضوع محمولا كان أبعد الاشكال لما فيه من التغيير ين المذكورين بخلاف بقية الاشكال فان منها مالاتغيير فيه أصلا وهو الاول وما فيه

تغيير

(والثانى) منها (يرتد الى الاول بعكس الكبرى) لانها المخالفة للنظم الطبيعى بأن تقول في مثاله السابق ولاشيء من ب ا (والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى) لانها المخالفة لذلك بأن تقول في مثاله السابق بعض ب ج (والرابع

لتغير واحد وهما الثاني والثالث اذ وقع في الثاني الطرفان موضوعين فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل الطرف الثاني محمولا محكوما بمفهومه على الطرف الاول ووقعا في الثالث محمولين فيحتاج عند ذلك الى جعل الاول موضوعا بمعنى الافراد ليحكم عليه بمفهوم الثاني (قوله والثاني منها) أى الاشكال الاربعة وهو ما حمل فيه الاوسط في المقدمتين نحو كل فرس حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج لاشيء من الفرس بحجر (قوله يرتد) أى يرجع (قوله بعكس الكبرى) وهي قولنا في المثال المتقدم لاشيء من الحجر بحيوان وعكسها لاشيء من الحيوان بحجر لانها سالبة كلية عكسها كهي ويضم هذا العكس للصغرى فيرجع للاول هكذا كل فرس حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر ينتج لاشيء من الفرس بحجر (قوله لانها المخالفة للنظم الطبيعي) أى كبري الاول علة لتخصيص كبرى الثاني بعكسها (قوله بأن تقول الخ) تصوير لعكس الكبرى (قوله مثاله السابق) أي فى قوله وان كان محمولا فيهما نحو كل ج ب ولاشيء من ا ب (قوله ولاشيء من ب ا) أي لانها سالبة كلية عكسها مثلها (قوله والثالث) أى الذى الحد الاوسط موضوع فيه فيهما نحو كل جسم مؤلف وكل جسم حادث (قوله يرتد) أى يرجع (قوله اليه) أى الاول (قوله بعكس الصغرى) بأن يقال في المثال بعض المؤلف جسم اذ عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ويضم هذا العكس صغري للكبرى فيرجع للاول هكذا بعض المؤلف جسم وكل جسم حادث ينتج بعض المؤلف حادث (قوله لذلك) أي النظم الطبيعي وهى صغرى الاول (قوله بأن تقول) تصوير لعكس الصغرى (قوله مثاله السابق) أى فى قوله وان كان موضوعا فيهما نحو كل ج ب وكل ج د (قوله بعض ب ج) أى لانها موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية (قوله والرابع) أى ما وضع فيه الحد الاوسط في الصغرى وحمل في

(و) الشكل (الثانى يرتد الى) الشكل (الاول بعكس الكبرى) لانها المخالفة لكبرى الشكل الاول نحو كل ج ب ولاشيء من ا ب وعكس الكبرى لاشيء من ب ا فيصير كل ج ب ولاشيء من ب ا فينتج لاشيء من ج ا (و) الشكل (الثالث يرتد اليه) أي الشكل الاول (بعكس الصغري) لانها المخالفة لصغرى الاول نحو كل ج ب وكل ج د وعكس الصغرى بعض ب ج فيصير هكذا بعض ب ج وكل ج د فينتج بعض ب د (و) الشكل (الرابع

يرتد اليه بعكس الترتيب) بان تقول في مثاله السابق كل ا ب وكل ب ج (أو بعكس المقدمتين جميعا) بأن تقول فيه بعض ج ب و بعض ب ا وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ماينتج منه كل ج ب ولا شيء من ا ج فيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شيء من ج ا (والكامل البين الانتاج) انما (هو)الشكل(الاول)لما مر (والرابع بعيدعن الطبع جداً والذى له عقل سليم وطبع

يرتداليه) أي الشكل الاول (بعكس الترتيب) بين مقدمتيه بتأخير الصغرى وجعلها كبرى وتقديم الكبرى وجعلها صغرى نحو كل ب ج وكل ا ب فيصير بعكس الترتيب هكذا كل ا ب وكل ب ج فينتج كل ا ج (أوبعكس المقدمتين جميعا) فيصير هكذا بعض ج ب و بعض ب ا وهذا عقيم لعدم كلية كبراه ونحو كل ج ب ولاشيء من ج ا فينتج ليس بعض ب ا (والذى له عقل سليم) من موانع الادراك (وطبع) أى ذهن

الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله يرتد) أى يرجع (قوله اليه) أى الاول (قوله بعكس الترتيب) أى بين المقدمتين بتأخير الصغري وجعلها كبرى وتقديم الكبرى وجعلها صغرى بأن تقول في المثال المتقدم كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان (قوله بأن تقول الخ) تصوير لعكس الترتيب (قوله مثاله السابق) أى في قوله وان كان موضوعا في الصغري محمولا في الكبرى نحو كل ب ج وكل ا ب (قوله أو بعكس المقدمتين جميعا) أي بعكس كل واحدة باقية في محلها بأن تقول في المثال المتقدم بعض الحيوان انسان و بعض الانسان ناطق فقد رجع الى الاول لكن لضرب عقيم لعدم كلية الكبري (قوله بأن تقول فيه) أى المثال السابق تصوير لعكس المقدمتين (قوله بعض ج ب الخ) لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية (قوله وان كان هذا الخ) واوه للحال (قوله منه) أى الرابع بعكس مقدمتيه (قوله كل ج ب) أى كل انسان حيوان (قوله ولا شيء من ا ج) أى من الحجر انسان (قوله بالعكس) أى لكل مقدمة مع بقائها في محلها (قوله بعض ب ج) أى لان عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (قوله ولاشيء من ج ا)أى لان السالبة الكلية عكسها مثلها ينتج ليس بعض ب ا أي ليس بعض الحيوان حجراً مثلا (قوله والكامل) أى لانتاجه المطالب الاربعة مع كونه على النظم الطبيعي (قوله البين) أي الظاهر الذى لاخفاء في انتاجه (قوله لما مر) أى في قوله لامعلى النظم الطبيعي الخ تتميم لايختص الرد بأشكال الاقتراني اذ القياس الاستثنائي يرد الى الاقتراني وعكسه نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لكن

(مستقيم) أي لاعوج فيه (لايحتاج الى رد) الشكل (الثاني الى) الشكل (الاول) في انتاجه لان حاصله الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي ملزوماتها وهذا واضح (وانما ينتج) الشكل (الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب) بان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة فان كانتا موجبتين أو سالبتين فهو عقيم لايلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فلايلزم من تسليمه تسليم كل انسان فرس ونحو لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الناطق بحجر فلايلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بناطق (تنبيهات الاول) لاينتج الشكل الثاني الا عند كلية كبراه فان كانت جزئية فهو عقيم لايلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم ليس بعض الانسان بحيوان

مستقيم لايحتاج الى رد الثاني الى الاول) في استنتاجه لاقربيته اليه كما مر (وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب)

لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود فهذا قياس استثنائي يمكن رده الى الاقتراني بأن تقول هذا زمن طلعت فيه الشمس وكل زمن طلعت الشمس فيه فهو نهار ينتج هذا الزمان نهار و يمكن رد الاقتراني الى الاستثنائي كما تقول بدل العالم متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث (قوله مستقيم) أي لاعوج فيه (قوله سليم) أي لاخلل فيه (قوله في استنتاجه) صلة يحتاج (قوله لاقربيته) أي الثاني (قوله اليه) أي الاول (قوله كما مر) أي في قوله ثم الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه الخ ولان حاصل الثاني الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي الملزومات مثلا كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر حيوان قد تنافي لازم الانسان وهو الحيوان ولازم الحجر وهو لاحيوان فلزم تنافي الانسان والحجر (قوله عند اختلاف مقدمتيه الخ)

فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية كبراه (الثاني) شرط انتاج الشكل الاول ايجاب صغراه وكلية كبراه فان كانت صغراه سالبة فهو عقيم لايلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بحجر وكل حجر جسم فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بجسم وان كانت كبراه جزئية فهو عقيم لايلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو كل انسان حيوان و بعض الحيوان ليس بناطق فلايلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان ليس بناطق (الثالث) شرط انتاج الشكل الثالث ايجاب صغراه وكلية احدي مقدمتيه فان كانت صغراه سالبة فهو عقيم لايلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان فلايلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الفرس بحيوان وان كانت مقدمتاه جزئيتين فهو عقيم لايلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان فرس (الرابع) شرط انتاج الشكل الرابع عند المتقدمين عدم اجتماع الخستين في مقدمتيه أو في احداهما الا اذا كانت صغراهما موجبة جزئية فشرط انتاجه كون كبراها سالبة كلية فان كانت الكبرى موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فهو عقيم لايلزم من تسليمه تسليم قول

بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة اذ لوكانتا موجبتين أو سالبتين لاختلفت النتيجة أما في الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلت الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وأما في السالبتين فلانه يصدق لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا ولاشيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب و يشترط في انتاجه أيضا كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة كقولنا لاشيء من الانسان بفرس و بعض الحيوان فرس

أى وعند كلية كبراهما فانتاج الثاني متوقف على شرطين اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية كبراهما وحكمة اقتصار المصنف على الاول انه منشأ قربه من الطبع وعدم احتياجه الى رده للاول فهو في قوة العلة لقوله لايحتاج الخ ووجه منشئيته ان حاصل الثاني الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي الملزومات كما تقدم وهذا لايتم الا باختلاف الكيف (قوله بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة) تصوير لاختلافهما في الكيف (قوله اذ لو كانتا موجبتين الخ) علة لاشتراط اختلافهما كيفا في انتاجه (قوله لاختلفت النتيجة) أى بصدقها تارة وكذبها أخرى وهذا يفيد عدم لزومها القياس وانها ليست نتيجته اذ يستحيل انفكاك اللازم عن ملزومه (قوله الايجاب) أى كون النتيجة موجبة وهى كل انسان ناطق كما استلزمه القياس (قوله الكبرى) أى كل ناطق حيوان (قوله السلب) أى كون النتيجة سالبة وهى لاشيء من الانسان بفرس أي والذى أنتجه القياس الايجاب وهو بعض الانسان فرس (قوله كان الحق السلب) أى وهو لاشيء من الانسان بفرس كما أنتجه القياس (قوله كان الحق الايجاب) أى وهو كل انسان ناطق والقياس المذكور ينتج لاشيء من الانسان بناطق وهو كاذب (قوله في انتاجه) أى الثاني (قوله أيضا) أى كما اشترط فيه اختلاف الكيف (قوله والا) أي تكن كلية بأن كانت جزئية (قوله لاختلفت النتيجة) أى بصدقها مع صدق القياس تارة وكذبها

آخر نحو بعض الحيوان انسان وكل فرس حيوان فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان فرس ونحو بعض الحيوان انسان و بعض الفرس حيوان فلا يستلزم بعض الانسان فرس ونحو بعض الحيوان انسان و بعض الفرس حيوان فلا يستلزم بعض الانسان فرس ونحو بعض الحيوان انسان و بعض الجسم ليس بحيوان فلا يلزمه بعض الانسان ليس بجسم وان اجتمعت خستان في مقدمتيه غير ضرب جزئية الصغرى وسالبة كلية الكبري فهو عقيم وكذا ان اجتمعتا في احدي مقدمتيه وعند المتأخرين اما ايجاب مقدمتيه مع كلية صغراهما واما اختلافهما في الكيف مع كلية احداهما فان كانتا موجبتين وصغراهما جزئية أو اختلفتا فيه وهما جزئيتان فهو عقيم

والحق الايجاب ولو قلنا و بعض الصاهل فرس كان الحق السلب وكقولنا كل انسان حيوان و بعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا و بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط انتاج الثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه و بحسب الكم كلية الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية احدي مقدمتيه وشرط انتاج الرابع بحسب الكيف والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وشرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتي (والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم) أي ميزانها لارتداد البقية اليه كما مر (فنورده هنا) وحده مع ضروبه (ليجعل دستورا) أي قانونا (و يستنتج منه المطالب كلها) وهي الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي بخلاف بقية الاشكال

معه أخرى وهذا يستلزم انها ليست نتيجة لانها لازم وهو لا ينفك عن ملزومه (قوله والحق الايجاب) أي كل انسان حيوان ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بحيوان وهو باطل (قوله كان الحق السلب) أي بعض الانسان ليس بصاهل كما أنتجه القياس (قوله والحق الايجاب) أي كل انسان جسم ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بجسم كاذبة (قوله كان الحق السلب) أي بعض الانسان ليس بحجر كما أنتجه القياس (قوله فشرط انتاج الثاني الخ) تفريع على قول المصنف وانما ينتج الخ وقول الشارح ويشترط في انتاجه أيضا الخ (قوله بحسب الكيف) اختلاف مقدمتيه أي في الكيف هذا يفيد ان الثاني لا ينتج الا السلب كليا او جزئيا اذ النتيجة تتبع الخسيس دائما (قوله كلية احدى مقدمتيه) أي سواء كانت الصغري أو الكبرى (قوله كلية احداهما) أى كانت الصغرى أو الكبرى (قوله معيار العلوم)أي النظريه (قوله لارتداد البقية اليه) المناسب لانتاجه المطالب الاربعة وكونه على النظم الطبيعي (قوله بخلاف بقية الاشكال) أي لان الثاني لا ينتج الا السلب والثالث

(والشكل الاول هو الذى جعل معيار) بكسر الميم وسكون العين المهملة فتاة تحتية أي ميزان تمييز (العلوم)الصحيحة من الفاسدة لانه على النظم الطبيعي ولا يحتاج في انتاجه الى تغيير أصلا (فنورد) بضم النون وسكون الواو وكسر الراء أى نذكر ضروبه المنتجة (ليجعل) بضم فسكون ففتح(دستورا) بضم الدال والمثناة فوق وسكون السين المهمل أى قاعدة (وتستنتج) بضم المثناة الاولى وفتح الاخيرة أي تستخرج (من المطالب) بفتح الميم وكسر اللام (كلها) أي الكليتان الموجبة والسالبة والجزئيتان كذلك

(وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اماموجبةأوسالبة وكل من هاتين اما كلية أوجزئية فجملة كل منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطي انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الاربع الكبريات وأربعة بالثانى حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغري فضروبه (المنتجة أربعة الضرب الاول) أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث الثانى) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة

(وضروبه) بضم الضاد المعجمة أي هيئة مقدمتيه باعتبار كليتهما وجزئيتهما وكلية أحداهما وجزئية الاخري وباعتبار ايجابهما وسلبهما وايجاب احداهما وسلب الاخرى (المنتجة) أى المستلزم تسليمها تسليم قول آخر (أربعة الضرب الاول) من كليتين موجبتين نحو (كل جسم مؤلف) بضم ففتحتين مثقلا أى مركب كذلك (وكل مؤلف حادث فـ) ينتج كلية موجبة وهى (كل جسم حادث الثانى) من كلية موجبة صغري وكلية سالبة كبرى نحو

لاينتج الاالجزئي والرابع لاينتج الايجاب الكلى (قوله وضروبه) أى الشكل الاول (قوله سائر) أى باقى (قوله فجملة كل) أى صور وأحوال كل (قوله منهما) أى مقدمتيه (قوله أربعة) أي أحوال احدى مقدمتيه وهذا على عدم اعتبار الشخصية والطبيعية في الانتاج وأما على اعتبارهما فيه فصور كل مقدمة ثمانية والحاصل من ضرب ثمانية فى مثلها أربعة وستون لكل شكل (قوله في أربعة) أى أحوال الاخرى (قوله منها) أى الستة عشر باعتبار الانتاج (قوله بشرطي) بفتح الطاء مثنى شرط سقطت نونه لاضافته (قوله السابقين) هما ايجاب الصغرى وكلية الكبرى (قوله اثنا عشر فاعل) يسقط (قوله عقيمة) أى لاتنتج حال من اثنى عشر (قوله منها) أى الاثنى عشر (قوله بالاول) أى ايجاب الصغرى (قوله حاصلة) أى الثمانية (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية (قوله الكبريات) بدل أو بيان للاربع (قوله وأربعة) عطف على ثمانية (قوله بالثانى) أى كلية الكبرى (قوله من الكبرى) حال من الجزئيتين (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية (قوله الاول) كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث جعله أولا لاشتماله على شرفى الكلية والايجاب (قوله فكل جسم محدث) هي النتيجة (قوله الثاني) كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم

جعله

(كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فـ)ينتج كلية سالبة وهى (لاشيء من الجسم بقديم
الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث)
فينتج جزئية موجبة وهى (بعض الجسم حادث الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى
نحو (بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فـ)ينتج جزئية سالبة وهى (بعض الجسم ليس
بقديم تنبيهان الاول) احترز بالمنتج عن العقيمة وهى اثناعشر ضربا لان ضروب كل شكل ستةعشر
ضربا لان الصغرى اما كلية موجبة أو كلية سالبة واما جزئية موجبة أو جزئية سالبة والكبرى
كذلك والحاصل من ضرب أربعة في أربعة بستة عشر سقط ثمانية منها بشرط

سالبة كلية نحو (كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء
من الجسم بقديم الثالث) أن تكونا موجبتين والصغرى جزئية
والنتيجة موجبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
حادث فبعض الجسم حادث الرابع) أن تكون الصغرى موجبة
جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو (بعض الجسم
مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) والمنتج
من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضا

جعله ثانيا لاشتماله على شرف الكلية التي هي أشرف ولو سالبة من
الجزئية ولو موجبة (قوله فلا شيء) من الجسم بقديم هى النتيجة لانها
تتبع خسيس المقدمتين في السلب أو الجزئية (قوله الثالث) بعض الجسم
مؤلف وكل مؤلف حادث جعله ثالثا لاشتماله على شرف الايجاب (قوله
فبعض الجسم حادث) هذه النتيجة وقد تبعت الصغرى في خسة الجزئية (قوله
الرابع) بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم أخره لاشتماله على
خستي السلب والجزئية (قوله فبعض الجسم) ليس بقديم نتيجة تبعت
الصغرى في خسة الجزئية والكبري في خسة السلب (قوله أربعة أيضا)

إيجاب الصغرى وهى السالبة
كلية وجزئية صغرى مع
الكبريات الاربع وأربعة
منها بشرط كلية الكبرى
وهى الجزئية موجبة وسالبة
كبريين مع الموجبتين الكلية
والجزئية صغريين (الثاني)
المنتج من ضروب الشكل
الثاني أربعة وسقط ثمانية
منها بشرط كلية الكبري
وهى الجزئية موجبة وسالبة
كبرى مع الصغريات الاربع
وأربعة منها بشرط اختلاف
كيف مقدمتيه وهى كونهما
موجبتين كلية أو جزئية
صغرى مع كلية موجبة
كبرى وكونهما سالبتين كلية أو جزئية صغرى مع كلية سالبة كبرى (الثالث) المنتج من ضروب الشكل
الثالث ستة اضرب وسقط ثمانية فيها بشرط ايجاب صغراه وهى السالبة كلية وجزئية صغرى مع
الكبريات الاربع واثنان منها بشرط كلية احدى مقدمتيه وهى كون الصغرى جزئية موجبة والكبرى
جزئية موجبة أو سالبة (الرابع) المنتج من ضروب الشكل الرابع عند المتقدمين ستة اضرب وتسقط
عشرة منها بشرط عدم اجتماع الخستين فى مقدمتيه أو احداهما الا كون الصغرى جزئية موجبة
والكبرى كلية سالبة وهي كون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الاربعة وكونها سالبة كلية
مع الكبرى الجزئية موجبة أو سالبة وكونها كلية موجبة مع الكبرى جزئية سالبة وكونها

ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمثلته واقامة البرهان عليه يطلب من المطولات (والقياس الاقتراني يتركب اما من الحمليتين كما مر) في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما من) الشرطيتين

أي لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط كلية الكبرى حاصلة من ضرب الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى في الصغريات الاربع وأربعة كذلك بشرط اختلاف الكيف حاصلة من ضرب الكلية الموجبة كبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى والكلية السالبة كبرى في الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى (قوله ومن الثالث ستة) أي لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط ايجاب الصغرى حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين في الكبريات الاربع وضربين بشرط كلية احدى المقدمتين حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة صغرى في الجزئيتين الموجبة والسالبة كبريين (قوله ومن الرابع) ثمانية عند المتأخرين لان شرط انتاجه عندهم اما ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفا مع كلية احداهما فسقط بشرط كلية الصغرى ضربان من ضرب موجبة جزئية صغرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الكبرى وبشرط اختلاف كيفهما مع كلية احداهما ستة أضرب أربعة حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين في السالبتين كذلك كبريين وضربان مؤلفان من جزئيتين الاولى موجبة والثانية سالبة وعكسه (قوله وخمسة عند المقدمين) لان شرط انتاجه عندهم عدم اجتماع خستين في مقدمتيه أو احداهما الا الموجبة الجزئية الصغرى فلا تنتج الا مع السالبة الكلية الكبرى فسقط بذلك أحد عشر ضربا من ضرب السالبة الجزئية صغرى في الكبريات الاربع والسالبة الكلية صغرى في السالبتين الكلية والجزئية والموجبة الجزئية كبريات والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى والموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية كبريات (قوله وتفصيل ذلك) أي المذكور من الضروب المنتجة للاشكال

الاربعة

موجبة جزئية مع الكبرى موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية وعند المتأخرين ثمانية اضرب وسقط ثمانية بشرط كلية الصغرى مع ايجابها وهما كونها جزئية مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية وستة بشرط كلية احداهما مع اختلاف كيفهما وهي كون الصغرى جزئية موجبة أو سالبة مع الكبري الجزئية سالبة مع الموجبة وموجبة مع السالبة وكونها كلية موجبة مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية وكونها كلية سالبة مع الكبرى السالبة كلية أو جزئية (والقياس الاقتراني) وهو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل يتألف (اما من الحمليتين كما مر) في قوله كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث (واما من

(المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من) الشرطيتين (المنفصلتين كقولنا كل عدد) فهو (امازوج) وهو المنقسم بمتساويين (أوفرد)وهو ماليس كذلك (وكل زوج اما زوج الزوج) وهو مايتركب من ضرب زوج في زوج (أوزوج الفرد) وهو ماتركب من ضرب زوج فى فرد وفسره بعضهم بما لوقسم قسمة واحدة لانتهت قسمته الى عدد فرد غير الواحد كستة وعشرة (ينتج كل عدد امافرد أوزوج لزوج أوزوج الفرد) و بقي زوج الزوج والفرد وهو ماانقسم أكثر من مرة وانتهى تنصيفه الى عدد فرد ليس بواحد كاثنى عشر اذ كل من نصفيها ستة وهى

الاربعة (قوله ان كانت الشمس طالعة الخ) من الشكل الاول لان المكرر تال فى الصغرى مقدم في الكبرى و يأتى فيه الشكل الثانى بكون المكرر تاليا فيهما نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والثالث بكونه مقدما فيهما نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة والرابع بكونه مقدما في الصغرى تاليا فى الكبرى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة (قوله واما من المنفصلتين) تأتى فيه الاشكال الاربعة أيضا لان المكرر اما تال في الصغرى مقدم فى الكبرى أوتال فيهما أومقدم فيهما أومقدم في الصغرى تال في الكبرى (قوله المنقسم)جنس يشمل الزوج والفرد (قوله بمتساويين) أى صحيحين فصل مخرج الفرد (قوله ماتركب) من ضرب زوج في زوج كالاربعة و لثمانية (قوله من ضرب زوج في فرد) كستة وعشرة (قوله أكثر من مرة) فصل مخرج زوج الفرد (قوله ليس بواحد) احترز به عن الاربعة فانهازوج زوج فقط (قوله كاثني عشر) بحث فيه بأنه يحصل من ضرب

المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد امازوج) أى ينقسم نصفين صحيحين (أوفرد وكل زوج أمازوج زوج) بأن يكون نصفه زوجا (أوزوج فرد ينتج كل عدد امافرد أوزوج زوج أوزوج الفرد.

أو من حملية ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان
حيوان وكلما كان حيوانا فهو
جسم ينتج كل انسان جسم
أو كانت المتصلة صغرى
والحملية كبرى (كقولنا كلما
كان انسانا فهو حيوان وكل
حيوان جسم ينتج كلما كان
انسانا فهو جسم واما من
حملية ومنفصلة) سواء كانت
الحملية صغري والمنفصلة
كبرى نحو كل منقسم بمتساويين
صحيحين زوج وكلما كان
زوجا فهو اما زوج زوج واما
زوج فرد ينتج كل منقسم
بمتساويين اما زوج زوج
واما زوج فرد أو المنفصلة
صغرى والحملية كبرى
(كقولنا كل عدد اما زوج
أو فرد وكل زوج فهو منقسم
بمتساويين ينتج كل عدد اما
فرد أو منقسم بمتساويين)
وهذه حقيقية مركبة من
تالى المنفصلة ومحمول الحملية
وتعدد فيه الحملية بتعدد
أجزاء المنفصلة نحو كل كلمة
اما اسم أو فعل أو حرف وكل
اسم قول مفرد وكل فعل
قول مفرد وكل حرف قول
مفرد ينتج كل كلمة قول
مفرد ويسمي قياسا مقسما بفتح السين

زوج وكل من نصفى الستة ثلاثة وهى فرد فهذا مركب من القسمين
قبله لانه من حيث انه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج
الزوج ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد أشبه
زوج الفرد (أو من حملية ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة
كبري أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو
حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما
من حملية ومنفصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى أم
بالعكس (كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم
بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمتساويين) فنتيجة هذا منفصلة
مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك

زوج فى زوج ستة فى اثنين فقد دخل فى زوج الزوج المتقدم وأجيب بأن
مراده بقوله فيما تقدم من ضرب زوج فى زوج أى فقط. (قوله واما من
حملية ومتصلة) شرط انتاجه ايجاب المتصلة ولزوميتها ونتيجته متصلة مقدمها
مقدم المتصلة وتاليها نتيجة تأليف من تالى المتصلة والحملية (قوله بالعكس)
أي المتصلة صغرى والحملية كبرى (قوله المطبوع) أى الموافق للطبع
بشرط اشتراك المقدمتين فى تالى المتصلة كما فى مثال المصنف ولذا مثل به
المصنف هنا وفيما يأتى ومثال كون الحملية صغرى كل انسان حيوان وكلما
كان الشىء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان الذى متصلته
صغرى مطبوعا لان مقدم المتصلة متميز عن تاليها بحسب المفهوم لان المقدم
ملزوم والتالى لازم فيقدم الاول ليوافق الوضع الطبع (قوله فنتيجة
الخ) تفريع على قول المصنف ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمتساويين
(قوله هذا) أى القياس المؤلف من منفصلة صغرى وحملية كبري (قوله
مانعة خلو) أى وجمع أيضا فهي حقيقية (قوله مما لم يشارك) بفتح الراء
أي الطرف الذي لم تشارك الحملية الشرطية فيه وهو فرد فى مثال المصنف
(قوله التأليف) أي القياس المؤلف (قوله مما يشارك) بفتح الراء أى
الطرف الذى شاركت الحملية الشرطية فيه وهو زوج فى مثال المصنف

ومن الحملية وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط فنتيجة هذا حملية ويسمي القياس المقسم (أو من منفصلة

(قوله ومن الحملية) ونظم القياس المؤلف منهما هذا زوج وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج هذا منقسم بمتساويين فتركب المنفصلة من فرد ومن هذه النتيجة هكذا كل عدد اما فرد أومنقسم بمتساويين (قوله فيه) أي القياس المؤلف من منفصلة صغرى وحملية كبرى (قوله الانفصال) أي المنفصلة (قوله كل ج اما ب الخ) أي كل كلمة اما اسم واما فعل واما حرف وكل اسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد وكل حرف قول مفرد ينتج كل كلمة قول مفرد مثلا (قوله المقسم) بفتح السين لاشتماله على أقسام متعددة وهذا ان اتحدت نتيجة الاقيسة المؤلفة من الحمليات وأجزاء المنفصلة كما في المثال المتقدم وشرطه كون المنفصلة كلية مانعة خلو فقط أوحقيقية لانه لابد من صدق أحد أجزاء المنفصلة والحمليات صادقة في نفس الامر فأى جزء من أجزاء المنفصلة فرض صدقه يصدق مع ماشاركه من الحمليات و ينتج النتيجة المطلوبة وهى فى هذا المثال حملية وهى كل كلمة قول مفرد وأما ان كانت نتائج الاقيسة المؤلفة من ذلك مختلفة فتكون المنفصلة مانعة خلو نحو كل ذى امتداد اما جسم أوسطح أوخط وكل جسم منقسم الى جهات وكل سطح منقسم الى جهتين وكل خط منقسم الى جهة ينتج كل ذى امتداد امامنقسم الى جهات أوالى جهتين أوالى جهة فهي منفصلة لاختلاف محمول الحمليات أفاده الدلجي وفي حاشية أخرى وهوقسمان لان الحمليات فيه اما بعدد أجزاء المنفصلة أو بأقل منها وذلك انه يتألف من كل حملية وجزء من المنفصلة قياس ويكون الاصغر والاكبر مثله فى كل قياس آخر والاوسط مخالفه وتكون النتيجة حملية هي بعينها نتيجة الحملية الاولى مع ماشاركها من أجزاء المنفصلة وشرط انتاجه كون المنفصلة موجبة مانعة خلو أوحقيقية والقسم الاول يسمي الاستقراء التام ومثله المصنف بالحروف ومثاله مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن

(أو) من (منفصلة

ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض أو أسود) واعلم أن الاشتراك الواقع بين الشرطيتين امافي جزء تام وهوالمقدم أوالتالي بكماله واما في جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا كلما كان اب فج د ودائما اماج د أو ه ز ينتج دائما اما ا ب أو ه ز وغيرالتام كقولنا كلما كان ا ب

وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير فينتج كل جسم متغير اه (قوله كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى) هذا هو المطبوع (قوله بين الشرطيتين) أى أو بين الشرطية والحملية لان الجزء غير التام لايخص الشرطيتين بل يكون في الحملية والشرطية أيضا (قوله تام) أى فيهما (قوله وهو) أى الجزء التام الذى اشترك فيه المقدمتان (قوله غير تام) أى فيهما (قوله من ذلك) أى المقدم أوالتالي و بقى قسم ثالث وهو ان يكون المشترك جزأ تاما في احدى المقدمتين وجزأ غير تام فى الاخرى (قوله كلما كان ا ب) أى الشمس طالعة مثلا (قوله فكل ج د) أى الارض مضيئة (قوله اما ج د)أى الارض مضيئة مثلا (قوله أو ه ز) أى الليل موجود (قوله ينتج اما ا ب) أى الشمس طالعة (قوله أو ه ز) أى الليل موجود بحث فيه بأن هذا ليس على قاعدة الانتاج لانها في المركب من متصلة ومنفصلة مشتركتين في جزء تام ان نتيجته هى نتيجة لازميهما المتصلتين أونتيجة نفس المتصلة مع لازم المنفصلة مثلا اذا قيل كلما كان الشيء انسانا كان ناطقا ودائما اما أن يكون الشيء ناطقا واما أن يكون الشيء فرسا فالمنفصلة الكبري يلزمها متصلة وهى كلما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسا فتركبها كبرى مع الصغرى المتصلة هكذا كلما كان الشيء انسانا كان ناطقا وكلما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسا ينتج كلما كان الشيء انسانا لم يكن فرسا فهذه نتيجة القياس الاصلى وأجيب بأن الشارح أخذ لازم النتيجة المذكورة اذ يلزمها منفصلة مركبة من عين مقدمها ونقيض تاليها وهي دائما اما أن يكون الشيء انسانا أو يكون فرسا تقريبا للمبتدى (قوله وغير التام كقولنا) أى في متصلة صغرى ومنفصلة كبرى

ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى (كقولنا كلما كان انسانا فهو حيوان وكل حيوان امابيض أواسود ينتج كلما كان انسانا فهو امابيض أو اسود) أوكانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى نحو كل عدد امافرد أوزوج وكلما كان زوجا فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد أومنقسم بمتساويين (تنبيهات الاول)الاشتراك بين مقدمتي الاقتراني يكون في جزء تام محمول أوموضوع أومقدم أوتال كماتقدم وقد يكون في جزء منها نحو متي ما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا والنهار اما ساولليل أولا ينتج متى كانت الشمس طالعة فالنهار اما مساو لليل أولا (الثاني) شرط المتصلة كونها لزومية والمنفصلة كونها عنادية

فكل ج د ودائما اما كل د ه أو ز ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج ه أو ز وتفصيل ذلك و بيان شروطه يطلب من المطولات وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوميتهما (وأما القياس الاستثنائي) فيتركب من مقدمتين احداهما شرطية والاخرى وضع أحد جزأيها أي إثباته أو رفعه

مشتركتين في الجزء الثاني من تالي المتصلة والجزء الاول من مقدم المنفصلة ومثاله بالمواد كلما كان الشيء حيوانا فكل ناطق انسان ودائما كل ناطق اما أبيض أو أسود ينتج كلما كان الشيء حيوانا فكل انسان اما أبيض أو أسود (قوله لزوميتهما) نخرجت الاتفاقية في المقدمتين أو احداهما وفيه بسط يعلم من المطولات لكن وصف اللزومية لا يأتي في الحملية (قوله وأما القياس الاستثنائي لا يكون من حمليات محضة) وتعقد فيه الاشكال الاربعة واقسامه خمسة لانه اما من متصلتين أو منفصلتين أو متصلة ومنفصلة أو حملية مع احداهما وشروطه ثلاثة الاول كون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية فان كانت احداهما اتفاقية فهو عقيم والثاني كون الشرطية موجبة اذ مدلول السالبة رفع اللزوم أو العناد فلا يلزم من وضع أحدهما وضع الآخر ولا رفعه والثالث كليتهما أو كلية وضع أحد الطرفين أو رفعه اذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقدم في وقت أو حال آخر فلا يلزم ثبوت الآخر ثم قال السنوسي المدار على كون الاستثناء في وقت اللزوم وان لم يصرح بالكلية (قوله احداهما شرطية) أي وهي ماقبل لكن والاخرى مابعد لكن ومقتضى القسمة العقلية ان أقسامه ستة عشر ضربا لان الشرطية اما متصلة أو حقيقية أو مانعة جمع أو مانعة خلو فهذه أربعة وفي كل الاستثناء اما لعين المقدم أو نقيضه أو لعين التالي أو نقيضه منها ستة عقيمة استثناء نقيض المقدم أو عين التالي في المتصلة أو نقيض كل منهما في مانعة الجمع أو عين كل منهما في مانعة الخلو وعشرة منتجة استثناء عين أو نقيض أحدهما في الحقيقية وعين أحدهما في مانعة الجمع ونقيض أحدهما في مانعة الخلو وعين المقدم ونقيض التالي في المتصلة (قوله أحد جزئيها) أي المقدم أو التالي (قوله أو رفعه)

(وأما القياس الاستثنائي) فيركب من شرطية وهي كبراه واستثنائية أي استدراك باثبات مقدم الشرطية المتصلة لينتج ثبوت تاليها أو بنفي تاليها لينتج نفي مقدمها أو باثبات أحد طرفي الحقيقية لينتج نفي الآخر أو بنفي أحدهما لينتج ثبوت الآخر أو باثبات أحد طرفي مانعة الجمع لينتج نفي الآخر أو بنفي أحد طرفي مانعة الخلو لينتج ثبوت الآخر

أي نقيضه ليلزم وضع الجزء الآخر أورفعه (فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالى) والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم (واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم) والالزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى اذ لا يلزم

أي أحد جزئيها مقدما كان أوتاليا (قوله ليلزم وضع الجزء الآخر أورفعه) راجعان للوضع وللرفع وذلك لان وضع مقدم المتصلة ينتج وضع تاليها ووضع مقدم الحقيقية ومانعة الجمع ينتج رفع تاليهما ورفع تالى المتصلة ينتج رفع مقدمها ورفع أحد جزئى الحقيقية ومانعة الخلو ينتج وضع الآخر (قوله الموضوعة) أى المذكورة (قوله فيه)أى القياس الاستثنائى (قوله والا)أي بأن لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي (قوله اللازم) أى التالى (قوله عن الملزوم) أى المقدم (قوله اللزوم) أى كون التالى لازما للمقدم وبحث في قولهم استثناء عين التالى ينتج عين المقدم بأنه يفيد أن المستلزم للنتيجة الاستثنائية وحدها وهذا خلاف ماتقدم في تعريف القياس فالاولى أن يقال اذا استثنى عين المقدم من المتصلة أنتج عين تاليها واذا استثنى نقيض التالى منها أنتج نقيض المقدم منها (قوله فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم) بيان لمفهوم المقدم في قول المصنف فاستثناء عين المقدم الخ (قوله اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم)أى لجواز كون اللازم أعم من الملزوم ولا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص كالانسان الملزوم للحيوان فيلزم من وجود الانسان وجود الحيوان ولا يلزم من وجود الحيوان وجود الانسان (قوله وجود الملزوم) أى المقدم (قوله بدون اللازم) أى التالى (قوله فلا ينتج) استثناء نقيض المقدم نقيض التالى بيان لمفهوم التالى في قول المصنف واستثناء نقيض التالى الخ (قوله اذ لا يلزم

(فالشرطية الموضوعة) أى المذكورة أولا (فيه) أي الاستثنائي (ان كانت متصلة فاستثناء) أى الاستدراك بثبات (عين المقدم ينتج عين التالى) لان المقدم ملزوم للتالى وثبوت الملزوم مستلزم ثبوت اللازم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان) ومفهوم عين المقدم ان استثناء نقيضه لا ينتج نقيض تاليه لانه لا يلزم من نفى الملزوم نفى لازمه (واستثناء) أى الاستدراك بثبوت نقيض (التالى ينتج نقيض المقدم) لان نفى اللازم مستلزم نفى ملزومه(كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) ومفهوم نقيض التالى ان استثناء عين التالى لا ينتج عين المقدم لانه لا يلزم من وجود اللازم وجود ملزومه (تنبيه) شرط المتصلة لزوميتها وكليتها أو كلية الاستثنائية

من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزومها وايجاب الشرطية وكليتها أو كلية الاستثناء (وان كانت) أى الشرطية الموضوعة في الاستثناء (منفصلة) حقيقية (فاستثناء عين أحد الجزأين) مقدما كان أو تاليا (ينتج نقيض التالى) أى الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أو لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج (واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين التالى) أى الآخر لامتناع رفعهما كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ولكنه ليس بفرد ينتج انه زوج وأما مانعة الخلو وهى المركبة من نقيضين

من عدم الملزوم عدم اللازم) أى لجواز كون الملزوم أخص من اللازم ولا يلزم من عدم الاخص عدم الاعم والحاصل انه يلزم من اثبات عين المقدم اثبات عين التالى ولا عكس ويلزم من اثبات نقيض التالى اثبات نقيض المقدم ولا عكس فللمتصلة أربعة أضرب ضربان منتجان وضربان عقيمان (قوله وايجاب الشرطية) فيه اظهار فى محل الضمير أى لان معنى السالبة نفى اللزوم بين الطرفين فلا يلزم من وضع أحدهما أو رفعه وضع الآخر ولا رفعه (قوله وكليتها) اذ لو كانت جزئية لافادت أن اللزوم فى بعض الزمن وهذا لا يستلزم اللزوم فى غيره فلا يلزم من الوضع أو الرفع الوضع أو الرفع فى غيره القطب فى شرح الشمسية وثالثها أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أى كلية الوضع أو الرفع فانه لو انتفى الامران احتمل أن يكون اللزوم أو العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات أحد جزئى الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر أو انتفاؤه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال أو الانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعه فان القياس ينتج حينئذ ضرورة نحو ان قدم زيد وقت الظهر مع عمرو أكرمته لكنه قدم مع عمرو فى ذلك الوقت فأكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس تحققه في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التى لا تنافي وضع المقدم (قوله حقيقية) أى مانعة جمع وخلو مما مركبة من نقيضين أو من شىء ومساوى نقيضه (قوله وأما مانعة الخلو) أى فقط بيان لبعض

(وان كانت) الشرطية (منفصلة) حقيقية (فاستثناء) عين (الجزئين) مقدما كان أو تاليا (ينتج نقيض الجزء الثانى) أى الآخر لانهما لا يثبتان معا نحو العدد اما زوج أو فرد لكنه زوج فليس بفرد أو لكنه فرد فليس زوج واستثناء نقيض أحدهما) أي جزئى الحقيقية (ينتج عين الثانى) أى الآخر لانهما لا ينتفيان معا نحو العدد اما زوج أو فرد لكنه ليس بزوج فهو فرد أو لكنه ليس بفرد فهو زوج ومانعة الجمع فقط فاثبات أحد طرفيها ينتج نفي الآخر لانهما لا يثبتان معا ونفي أحدهما لا ينتج نفي الآخر لجواز انتفائهما معا ومانعة الخلو نفى أحدهما ينتج ثبوت الآخر واثباته لا ينتج لجواز ثبوتهما معا

كل منهما أعم من نقيض الاخري فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر لامتناع الخلو عنهما واستثناء العين لاينتج لاحتمال اجتماعهما على الصدق كقولنا هذا الشيء اما لاشجر أولا حجر لكنه شجر فهو لاحجر أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أولكنه لاحجر وأما مانعة الجمع وهي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من نقيض الاخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق واستثناء النقيض لاينتج لاحتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا هذا الشيء اماشجر أوحجر لكنه شجر فهو لاحجر أولكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أو لكنه لاحجر

مفهوم قوله حقيقية (قوله كل منهما أعم من نقيض الاخرى) نحو هذا اما لاشجر واما لاحجر فلا شجر يشمل الحيوان والحجر الذى هو نقيض لاحجر ولاحجر يشمل الحيوان والشجر الذى هو نقيض لاشجر فكل من لاشجر ولاحجر أعم من نقيض الآخر ونحو زيد اما في البحر واما أن لايغرق فنقيض لايغرق يغرق والكون فى البحر يشمله و يشمل السلامة من الغرق بنحو سفينة أوعوم ونقيض فى البحر ليس فى البحر ونفى الغرق يشمل السلامة المذكورة فكل منهما أعم من نقيض الآخر ويلزم من نفى الاعم نفى الاخص فيلزم من انتفائهما انتفاء النقيضين وهو محال فلذا أنتج رفع أحدهما وضع الآخر (قوله لامتناع الخلو عنهما) لاستلزامه الخلو عن النقيضين (قوله واستثناء العين) أى عين أحدهما (قوله لاينتج)فضروبها أربعة اثنان منتجان واثنان عقيمان (قوله لامتناع اجتماعهما على الصدق) أى لاستلزامه اجتماع النقيضين على الصدق اذ يلزم من صدق الاخص صدق الاعم فلو صدقا معا لصدق كل منهما مع صدق نقيضه وهو محال (قوله لاحتمال اجتماعهما على الكذب) اذ لايستلزم ذلك كذب النقيضين اذ لايلزم من كذب الاخص كذب الاعم (قوله اما شجر أوحجر) فنقيض شجر لاشجر وهو أعم من حجر لشموله الحيوان أيضا ونقيض حجر لاحجر وهو أعم من شجر لانفراده عنه بالحيوان (قوله لكنه شجر الخ)

﴿ البرهان ﴾

(وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لانتاج يقينيات) ذكره تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقادأن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لايكون الا كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره والبرهان قسمان أحدهما لمي وهو ما كان الحدالوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة ثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج وسمي لميا لافادته اللمية أي العلة اذ يجاب بها السؤال بلم كان كذا والثاني انى وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك في الذهن

فاما ضرب بان منتجان وضرب بان عقيمان (قوله قياس) جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة (قوله يقينية) فصل مخرج الاربعة الاخيرة نحو سقف البيت جزء منه وكل جزء أصغر من كله (قوله اعتقاد أن الشيء كذا) جنس شمل اليقين والظن والتقليد والجهل المركب (قوله مع اعتقاد أنه لايكون الا كذا) فصل مخرج الظن (قوله مع مطابقته للواقع) فصل مخرج الجهل المركب (قوله وامتناع تغيره) أي الاعتقاد فصل مخرج التقليد (قوله لمي) بكسر اللام والميم مشددة مع الياء نسبة للم كما يأتي (قوله ماكان الحد الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر) جنس شمل اللمي والاني (قوله في الذهن والخارج) فصل مخرج الاني (قوله والثاني) انى بكسر الهمزة والنون مشددا أي منسوب لان الحد في شرح الشمسية الاوسط في البرهان لابد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والا فلا يكون البرهان برهانا عليه ثم لايخلو اما أن يكون مع ذلك علة لوجود الحكم في الخارج أيضا و يسمى برهانا لميا لافادته اللمية أعنى علة الحكم على الاطلاق واما أن لايكون كذلك و يسمي برهانا انيا لافادته الانية أعنى الثبوت في العقل دون العلة في الوجود والاني ان كان معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى دليلا نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط والا فلا يسمي باسم خاص نحو هذه الحمى تشتد غبا وهي محرقة فان الاشتداد غبا

(البرهان هو) أي حقيقته (قول) جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة (مؤلف من مقدمات) أي مقدمتين لوطئه لقوله (يقينية) أي معتقدة اعتقادا جازما مطابقا للواقع عن دليل فصل مخرج ماعدا البرهان وقوله (لانتاج يقينيات) تكميل لاجزاء حد البرهان بعلته الغائية (تنبيهات الاول) شرط مقدمتي البرهان كونهما ضروريتين أو منتهيتين الي ضروري (الثاني) البرهان قسمان لمي بكسر اللام والميم وشد الياء وهو ماكان الوسط فيه علة لنسبة الاكبر للاصغر في الذهن والخارج معا وانى بكسر الهمزة والنون وشد الياء وهو ماكان الوسط فيه علة لها في الذهن فقط (الثالث) اليقينية شاملة الضرورية والمكتسبة

لافي الخارج كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمي علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد في الذهن وليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس اذ التعفن علة للحمي كما مر وسمى انيا لاقتصاره على انية الحكم أي ثبوته دون لميته من قولهم ان الامر كذا فهو منسوب لان والاول لم (واليقينيات أقسام) ستة (أوليات) وهي مايحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه (كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء) والسواد والبياض لايجتمعان ومشاهدات وهي

ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلولان للاصفر وهو المتعفن خارجا (قوله لافي الخارج) خرج به اللمي (قوله واليقينيات ستة أوليات) ظاهر كلام المصنف ان مقدمات البرهان يجب أن تكون من هذه الست وليس هذا مراده فان مقدماته قسمان مقدمات أولية ومقدمات ثواني أو فوقها فالاول الضروريات الست والثواني وما فوقها هي المكتسبات وأما ما يقال من ان البرهان لايتألف الامن الضروريات فمعناه أنه لايتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا أي واجبا سواء كانت ضرورية في نفسها أي نسبتها واجبة أو كانت ممكنة أى نسبتها غير واجبة أو كانت وجودية أى نسبتها واقعة بالفعل من غير تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما وسواء كانت بديهية أو مكتسبة قال السعد في شرح الشمسية أقول مقدمات البرهان لايجب أن تكون من الضروريات الست بل قد تكون من الكسبيات المنتهية اليها فمراد المصنف ان القياس الذى مواده الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدمتاه ضروريتين أو مكتسبتين أو مختلفتين يسمي برهانا وما يقال ان البرهان لايتألف الامن الضروريات فمعناه أنه لايتألف الامن قضايا يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية فى نفسها أو ممكنة أو وجودية وسواء كانت بديهية أو مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من يقينيات لافادة اليقين اه (قوله أوليات) بفتح الهمز والواو وكسر اللام مثقلا (قوله مايحكم العقل فيه) جنس يشمل الاقسام الستة وغيرها (قوله بمجرد تصور طرفيه) فصل مخرج ماسوى المعرف والمراد بالطرفين

(واليقينيات أقسام) ستة (أوليات) بفتح الهمز والواو مثقلا وشد الياء وهى مايحكم العقل فيها بمجرد تصور طرفيها (كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء ومشاهدات) بضم الميم وفتح الهاء وهي مايحتاج العقل في حكمه الى المشاهدة باحدى الحواس الخمس الظاهرة

مالايحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الي المشاهدة بالحس فان كان الحس ظاهرا فتسمى حسيات (كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة) وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا أن لنا جوعا وغضبا (ومجربات) وهى مايحتاج العقل في جزم الحكم فيه

الموضوع والمحمول في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية وسواء كان تصور الطرفين ضروريا كالواحد نصف الاثنين أو نظريا كالانسان حيوان وقد يتوقف العقل في الحكم الاولى بعد تصور طرفيه لعارض كنقصان الغريزة كحال الصبيان والبله أو تدنس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات كحال بعض العوام والجهول فلايخرجها ذلك عن كونها أوليات (قوله مالايحكم العقل فيه بمجرد ذلك) أى تصور الطرفين خرج به الاوليات (قوله بل يحتاج الى المشاهدة بالحس) خرج به المجربات وما يليها (قوله فان كان الحس ظاهرا) أى كالبصر والسمع واللمس (قوله وان كان باطنا) جعل الشارح المشاهدات شاملة للحسيات والوجدانيات كما فى الشمسية ومنهم من جعل الحسيات قسما مستقلا وخص اسم المشاهدات بالوجدانيات والاحكام الحسية والوجدانيـة كلها جزئيات فان الحس الباطنى مثلا لايفيد الا أن هذا الجوع مؤلم وأما الحكم على كل جوع أنه مؤلم فعقلى استفيد من الاحساس بجزئيات ذلك والوقوف على علته وكذا الحس الظاهر كاللمس لايفيد الا ان هذه النار حارة وأما الحكم على كل نار بأنها حارة فحكم عقلى مركب من الحس والعقل لاحسى مجرد ولاتقوم حجة على الغير بالحس الا اذا شارك فى احساس الشيء اذ انكاره حينئذ مكابرة والحواس الباطنة خمس ولها ثلاث بطون في الرأس البطن الاول في مقدمه وفيه حاستان الاولى الحس المشترك فى أوله شأنه حفظ ما ادركته الحواس الظاهرة بدليل استحضار طعم العسل ورائحة العود حال غيبتهما والثانية الخيال فى آخره شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالخزانة له البطن الثانية فيها حاسة واحدة وهي المتصرفة التى شأنها التحليل والتركيب للصور والمعاني كتصورها جبل ياقوت وبحر زئبق وبدنا برأسين أو بلا رأس فان استعملها العقل سميت مفكرة وان استعملتها الواهمة

(كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات) وهي مايحتاج العقل في حكمه الى تكرر المشاهدة

الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى (كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء وحدسيات) وهي مايحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم (كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس) لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس و بعده عنها وفرق

سميت مخيلة البطن الثالثة فى أولها الواهمة التي شأنها ادراك المعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة الذئب وفى آخرها الحافظة التي شأنها حفظ ماأدركته هذه الحواس (قوله الى تكرر المشاهدة) مخرج الاوليات والمشاهدات والحدسيات ومايليها وتفيد المجربات اليقين بواسطة قياس خفى وهو الوقوع المتكرر على وجه واحد لابدله من سبب ومتى وجد السبب وجد مسببه يقيناوهى قسمان خاصة نحو السقمونيا تسهل الصفراء وعامة نحو الخمر مسكر فان قيل هذا استقراء فانه لايعلم السبب الابعد تتبع الجزئيات ووجودها على نمط واحد قلت كونه استقراء ممنوع لانا لم نستدل بمجرد تتبع الجزئيات بل بأن تكرر الشىء على نمط واحد لابدله من سبب وذا أمر عقلى سلمنا أنه استقراء فالفرق ان المجربات معها قياس آخر خفى والاستقراء لاقياس معه البتة (قوله السقمونيا) نبت يستخرج من تجاويفه شىء رطب و يجفف مضاد للمعدة والاحشاء أشد من جميع المسهلات تصلحه الاشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل مقدارست شعيرات منه الى عشرين شعيرة يسهل المرة الصفراء (قوله بحدس) أى حزر وتخمين قوى مخرج لباقى اليقينيات (قوله مفيد للعلم)أى دفعة بخلاف الحاصل بالتجربة فتدريجى ولذا اختلف الناس فيه بطئا وسرعة (قوله تشكلاته) أى صوره وهيئاته (قوله النورية) أي المنسوبة للنور نسبة جزئي لكليه (قوله بحسب قربه) أى القمر صلة اختلاف أى وبحسب انخسافه بحيلولة الارض بينهما (قوله و بعده عنها) أى انه كلماقرب منها قل نوره حتى ينعدم عند مسامتتهاوكلما بعد عنها زادنوره حتى يتم عند مقابلتهازعموا أنهما كرويان كسائر الاشياء وان الشمس نيرة بذاتها وان القمر مظلم الذات صقيلها وانها في الفلك الرابع وهو في الاول وان نصفه المقابل لها ينطبع فيه كله نورها اصقالته دائما فاذا سامتها صار نصفه النير كله الى أعلى جهتها فلا يرى منه شيء وذلك

(كقولنا السقمونيا) بفتح المهمل والقاف وضم الميم (تسهل الصفرا) وحدسيات بفتح الحاء المهمل وسكون الدال وكسر السين وشد الياء وهي مايحكم العقل فيه بتأمل فى أمور مفيدة لقوة الظن (كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس)لاختلاف نوره بحسب قربه فيهاو بعده عنها

بينها وبين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات والحدس سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب (ومتواترات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب (كقولنا

فى آخر ليلة من الشهر فاذا سبقها وانحرف عنها ظهر من نصفه النير جزء يسير وذلك في أول ليلة منه وكلما زاد بعده عنها زاد ما يرى منه الى أن يبلغ غاية بعده عنها ويقابلها فيرى نصفه النير كله وذلك ليلة أربعة عشر غالبا ثم كلما قرب منها نقص ما يرى من نصفه النير حتى يسامتها فلا يرى منه شيء (قوله بينها) أى الحدسيات قال السعد الحدسيات كالمجربات فى تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفى الا أن السبب فى المجربات معلوم السببية مجهول الماهية وفى الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقف عليه بالحدس لا بالفكر والاالكان كسبيا القرافى الفرق ان المجربات تحتاج الى نظر بخلاف الحدسيات فان قيل هل المسك عطر ام لا قلت هو عطر أو هل الليمونة حامضة أم لا قلت حامضة بلا احتياج الى نظر ولذا تقول السقمونيا تسهل وان لم ترها بخلاف الحدس فانه يتوقف على النظر عند الحكم فان قيل هل هذا الدرهم جيد أم لا قلت أرنيه واحتياج الحدس الى النظر غالبي وقد لا يحتاج اليه كاحساس أعمى برشاش حول اناء فيه ماء فانه يحكم بأنه من ماء ذلك الاناء بالحدس من غير نظر (قوله سرعة الانتقال الخ) فيه تسامح لان الانتقال في الحدس دفعي قال فلا أحمد الحدس سنوح المبادى والمطالب للذهن دفعة وحقيقته أن تسنح المبادى المرتبة فى الذهن فيحصل المطلوب والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا بد فيه من حركة مبدأها المطالب ومنتهاها المبادي فربما تنقطع وربما تتمادى الى المبادى وبعد ما تتمادى اليها انما يتم الفكر بحركة أخرى من المبادى الى المطالب فالفكر ذو حركات تدريجية ويمكن الانقطاع فيه بخلاف الحدس فانه لا حركة فيه أصلا وكانهم لم يعدوا الانتقال الذى فيه حركة لانه دفعي ولا شيء من الحركة بدفعي لوجوب كونها تدريجية والمجربات والحدسيات لا يحتج بهما على الغير لجواز أن لا يكون له شيء منهما (قوله بواسطة السماع) اضافته للبيان فصل مخرج لباقى اليقينيات (قوله عن جمع الخ) اختلف هل يشترط فى الطبقة التى

(ومتـــواترات) وهى ما يحكم العقل فيها بالسماع من جماعة لا يتفقون على الكذب (كقولنا) سيدنا

محمد صلى الله عليه وسلم ادعي النبوة وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها) وهي مايحكم فيه العقل بواسطة لاتغيب عن الذهن عند تصور الطرفين (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو لانقسام بمتساويين) والوسط مايقرن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة زوجا ثم أخذ في بيان غير اليقينيات فقال (والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو

حضرت اوانمة المروية أن يدركوها بحاسة السمع خاصة أو باحدى الحواس الخمس فالسعد اعتبر مطلق الادراك وغيره اعتبر حاسة السمع فقط فعلى هذا الخلاف الجماعة المخبرون بانشقاق القمر يسمي خبرهم تواترا مطلقا عند السعد وأما عند غيره فما عدا الجماعة الذين شاهدوا يسمي خبرهم تواترا وأما من شاهد ذلك فخبره من قبيل المشاهدات ولا يشترط في الجمع عدد معين على الاصح بل المدار على حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال ولا يحتج بالتواتر على الغير لجواز أن لا يحصل له ذلك (قوله وقضايا قياساتها معها) وتسمي فطريات وقضايا فطرية والمحققون على أنها ليست من الضروريات بل هي كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم عدت من الضروريات وكأنها لاتحتاج الى ذلك البرهان (قوله بواسطة لاتغيب الخ) مخرج لباقي اليقينيات أي بسبب قياس متوسط بين الاصغر والاكبر (قوله الطرفين) أي الاصغر والاكبر (قوله لانها تنقسم الخ) مقول القول (قوله قياس) جنس (قوله مشهورة) فصل مخرج البرهان والخطابة والشعر والمغالطة وسبب شهرتها اشتمالها على مصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو رقة طباعهم نحو مراعاة الضعفاء محمود أو حميتهم وأنفتهم نحو كشف العورة مذموم أو انفعالاتهم من العادات كاستقباح ذبح الحيوان عند أهل الهند لاعتيادهم عدمه وعدم استقباحه عند غيرهم لاعتيادهم اياه أو ورود الشرع بها كالأحكام الشرعية وربما تبلغ الشهرة حتى تشتبه بالاوليات ويفرق بينهما حينئذ بأن الانسان لو فرض نفسه خالية من جميع الامور سوى عقله لحكم بالاوليات

(محمد عليه الصلاة) أي الرحمة (والسلام) أي التحية من الله سبحانه وتعالى (ادعي النبوة) أي ايجاد الله سبحانه وتعالى بالشرائع اليه (وظهرت المعجزات) أي الامور المخالفة للعادة المقرونة بالتحدي بها (على صدقه) أي على تصديقه في دعواه النبوة (وقضايا قياساتها معها) أي لاتغيب عنها عند تصورها (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن) عند تصور الاربعة والزوج (وهو الانقسام بمتساويين) محيحين (والجدل) بفتح الجيم والدال المهملة (قياس مؤلف من مقدمات مشهورة)كالعدل حسن والظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم وتقريب الامر لمن لايفهم اليقينيات

مسلمة) عند الناس أو عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح ومراعاة الضعفاء محمودة وكشف العورة مذموم والغرض منه الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

دون المشهورات و بأنها تكون كاذبة أيضا والاوليات لا تكون الا صادقة (قوله مسلمة) أى بين الخصمين ويبنى عليها الكلام سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة أو بينهم و بين غيرهم أيضا قال السعد في شرح الشمسية المسلمات فهى القضايا يأخذها أحد الخصمين مسلمة من صاحبه ليبنى عليها الكلام أو تكون مسلمة عند أهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين يسمى جدلا فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل أولية والحق انه أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون الا قياسا (قوله والغرض منه الزام الخصم الخ) قال السعد فى شرح الشمسية الغرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان والزام الخصم فالجدلى قد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية سعيه أن لا يصير ملزوما وقد يكون سائلا معترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه أنه يلزم خصمه (قوله والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ) ظاهر صنيع المصنف ان الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال المقدمات المقبولة تكون مشهورة أيضا فيسمي قياسها جدلا وخطابة والمظنونة تكون مسلمة عند الخصم الا أن يقال قيد الحيثية معتبر في التعريف والمعنى ان الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث كونها مقبولة أو مظنونة فلا ينافى انها تكون مسلمة أو مشهورة أيضا قال السعد بعد تعريف المقبولات والمظنونات ويدخل فيها التجربيات الاكثرية والمتواترات والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذى تؤخذ مقدماته من حيث انها مقبولة أو مظنونة تسمي خطابة اه وظاهر كلام المصنف والسعد انها لا تكون الا قياسا والحق انها تكون استقراء أو تمثيلا

(والخطابة) بفتح الخاء المعجمة (قياس مؤلف من مقدمات صادرة من

معتقدفيه) كما هو معروف (أو) مقدمات (مظنونة) كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت عنه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب قال العلامة الرازي ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن

معتقد) بفتح القاف (فيه) الخبر لعصمته أو صلاحه أو معرفته (أو مظنونة) والغرض منه الترغيب فيما ينفع والترهيب عما يضر (والشعر) بكسر الشين المعجم (قياس مؤلف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض) كالعسل ياقوتي حلو فيه شفاء للناس والخمرة من لاتكاد تساغ الا بمسوغ مفسدة للعقل أم كل خبيث

أيضا وتكون على هيئة قياس غير منتج كموجبتين في الشكل الثاني بشرط ظن انتاجه وغايتها الاقناع والترغيب فيما ينفع والتنفير عما يضر (قوله معتقد فيه) أي لسبب اما سماوي كالمعجزات والكرامات أو اختصاصه بمزيد عقل ودين والخطابة نافعة جدا في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على خلقه تعالى (قوله أو مظنونة) أي معتقد فيها اعتقادا راجحا وقضية العطف ان المقبولة من شخص معتقد فيه لاتكون مظنونة وفيه نظر بل قد تكون ظنية أيضا وقد تكون يقينية خصوصا المقبولة من نبي الا أن يقال قيد الحيثية معتبر كما تقدم السعد وقد تقبل الخطابة بدون نسبتها الى أحد كالامثال السائرة (قوله تنبسط منها النفس أو تنقبض) أي تتسع وتنشرح للرغبة فيه أو تضيق عنه وتنفر منه فالغرض منه انفعال النفس ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدأ الفعل أو ترك أو رضي أو سخط ولذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف مالا يفيد غيره فان الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه أعذب وألذ وفي الخبر ان من البيان لسحرا أي يعمل عمل السحر في سرقة القلوب ومن الشعر لحكمة والحكمة شأنها رغبة النفوس فيها وميلها اليها (قوله ياقوتة) أي حمراء كالياقوت (قوله سيالة) أي سريعة السيلان والجريان في الحلق لرقتها (قوله مرة) بكسر الميم وشد الراء أي ماء مر أصفر (قوله مهوعة) بضم ففتح فكسر مثقلا أي مقيئة (قوله في ذلك) أي الترغيب والترهيب (قوله أن يكون) الشعر على وزن كقوله

تقول هذا مجاج النحل تمدحه ※ وان ذممت فقل قيء الزنابير

مدح

أو ينشد بصوت (طيب والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أومن مقدمات وهمية كاذبة) وهي

مدح وذم وذات الشيء واحدة * ان البيان يري الظلماء كالنور والقدماء لم يعتبروا في الشعر الا التخيل والمحدثون اعتبروا كونه موزونا أيضا (قوله طيب) أي حسن جميل (قوله المغالطة) مفاعلة من الغلط أي الخطأ في قول أو فعل والغرض منها ايقاع الخصم في الغلط بما يشبه الصواب وليس بصواب ولذا عرفوها بالقياس الباطل الشبيه بالحق المنتج للباطل نحو الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو باطل و بيان الغلط ان قوله الانسان وحده كاتب مشتمل على قضيتين احداهما الانسان كاتب والاخري غير الانسان ليس بكاتب المأخوذة من ضم وحده الى الانسان اذ قوله الانسان وحده كاتب يستلزم ان غير الانسان ليس بكاتب فهاتان قضيتان والقاعدة ضم كل واحدة صغرى الى كبرى القياس بأن يقال الانسان كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان حيوان وغير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب حيوان وهذا عقيم لعدم ايجاب الصغرى فمنشأ الغلط اقامة مقدمتين مقام مقدمة واحدة والمغالطة لاتفيد بذاتها بل بشبهها الحق ولولا قصور التمييز لانتم لها صناعة (قوله قياس) جنس شمل المغالطة وباقي أنواع القياس (قوله شبيهة بالحق الخ) فصل مخرج باقي أقسام القياس فلا تكون مقدماتها حقا بل شبيهة به اما من حيث المادة أو الصورة أو من حيث المعنى السعد المغالطة قياس فاسد صورة أو مادة يتألف من قضايا مشبهة للاوليات أو المشهورات من جهة اللفظ أو المعنى والوهميات مشبهة بالمشهورات معنى فمادة المغالطة أعم ولاتفيد بذاتها بل بمشابهتها ولولا قصور التمييز لما تم لها صناعة (قوله وهمية كاذبة) قال السعد في شرح الشمسية الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان في غير المحسوسات قياسا عليها كما يقال ان وراء العالم خلاء لايتناهى كما يحكم على كل جسم بأنه متحيز لادراكه ان كل جسم مشاهد محسوس متحيز ولولا دفع العقل والشرع لكانت من الاوليات واحترز بقوله في غير المحسوسات عن أحكام

(والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أومن مقدمات وهمية كاذبة)

بقسميها لا تفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ولها أنواع
بحسب مستعملها ومايستعملها فيه فمن أوهم بذلك العوام أنه حكيم مستنبط
للبراهين يسمى سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل
التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا مماريا ومنها نوع يستعمله
الجهلة وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه
كأن يسبه أو يعيب كلامه أو يظهر له عيبا يعرفه فيه أو يقطع كلامه
أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة أو يخرج به عن محل النزاع ويسمى

الوهم في المحسوسات فان العقل يصدقها واما في المعقولات الصرفة فهي
كاذبة بدليل انه يساعد العقل فى مقدمات بينة الانتاج وينازعه في نتيجتها
ولا يقبلها نحو الميت جماد وكل جماد لايخاف منه فالعقل يحكم بأن الميت
لايخاف منه والوهم يقف ولا يحكم * (تنبيه) * أحكام الوهم أكثر
وأشهر من أحكام العقل لانها أقرب الى المحسوسات وأوقع في الضمائر
(قوله وهي) أى المغالطة (قوله بقسميها) أى المؤلف من شبيهة بالحق
أوالمشهور والمؤلف من وهمية كاذبة (قوله لاتفيد يقينا ولا ظنا) السعد
والغرض منها اسكات الخصم وتغليطه وأقوى منافعها الاحتراز عنها
عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه * فمن لايعرف الخير من الشر يقع فيه
(قوله ولها) أى المغالطة (قوله أنواع ظاهره) انها متباينة وكلام
السعد يفيد انها متحدة الذات مختلفة بالاعتبار قال السعد المفيد للتصديق
الجازم غير الحق هو السفسطة وللتصديق الجازم الذى لايعتبر فيه كونه
حقا أوغير حق بل عموم الاعتراف هو المشاغبة وهماتحت قسم واحد
وهي المغالطة (قوله بذلك) أى المذكور من الشبيه بالحق الخ (قوله حكيم)
أى عالم بالحكمة الطبيعية أو الالهية (قوله سوفسطائيا) أى منسوبا
لسوفسطا وهي الحكمة المموهة والعلم المزخرف لان معنى سوف العلم
ومعنى اسطا مزخرف وباطل وغلط (قوله مشاغبا)أى مهيجا للشر (قوله
مماريا) أى مجادلا يقال مريت الفرس استخرجت جريه وكل من المتمارين
يستخرج كلام الآخر برهان الدين المغالطة مشتركة بين القياس
المذكور والمكتة (قوله ومنها) أى المغالطة (قوله يشغل فكره) أى

هذا النوع المغالطة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة لقصد فاعله ايذاء خصمه وايهام العوام أنه قهره وأسكته أكثر استعمالا في زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحق والغلط اما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس منقوشة على جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة صهالة وسبب الغلط فيه اشتباه الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى بالحقيقي الذي هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا

ليقل ادراكه ونهمه فيغلبه ويظهر عليه (قوله الخارجية) لكونها بأجنبي خارج عن المتكلم فيه (قوله لقصد فاعله الخ) علة لقوله أقبح (قوله أكثر استعمالا الخ) خبر هو (قوله بالقوانين) أي المباحثة نعم هذا النوع كالسم الذي يداوى به الامراض الخبيثة المزمنة في الاجساد القبيحة فيندفع بها من قصد الاستخفاف والتشويش وافساد العقائد على المسلمين والتهجم عليه الابه كما وقع للقاضي الباقلاني حين اقباله لمجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت قائلا جاءكم الشيطان فسمعه القاضي فلما جلس أقبل عليهم قائلا انا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ومن ذلك انه سأل بعضهم مدرسا فقال هذا الذي تقرأه فن الاصول معرضا بأن السائل لايفرق بينه وبين غيره ليغيظه فقال له السائل لم يلتبس على علم التوراة معرضا بأنه كان يهوديا ومن ذلك قول بعضهم متعنتا هل يجوز الجمع بين الليل والنهار وهو أعور فقال له جمع الله تعالى بينهما في وجهك فضحك الحاضرون وأفحم ومن ذلك قول بعضهم الثية عرض لايبقى زمانين فكيف يطلب استمرارها من أول العمل لآخره فقال له انك لفي ضلالك القديم معرضا بأنه حديث اسلام (قوله من جهة الصورة) أي عدم شرط الانتاج ككون صغرى الشكل الاول سالبة أوكبراه جزئية أوعدم تكرر الحد الاوسط فيه أي واما من جهة المادة بأن تكون المقدمتان أواحداهما كاذبة شبيهة بالحق (قوله هذا الفرس صهال) أي وهذا باطل محال فان أريد بالفرس في الصغرى الصورة فالقياس فاسد من جهة صورته لعدم تكرر الحد الاوسط

كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس فرس ينتج بعض الانسان فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود اذ ليس لنا موجود يصدق عليه أنه انسان وفرس وكقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك ينتج كل انسان ضحاك وسبب الغلط فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولا آخر وهي هنا ليست كذلك بل هي عين احدى المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر ومن غير اليقينيات

فيه وان أريد بفيها الفرس الحقيقي ففساده من جهة مادته لكذب صغراه (قوله كل انسان وفرس انسان الخ) هذه شبيهة بالقضية الصادقة نحو كل حيوان ناطق حيوان التي هي أولية لان كل من تصور الكل والجزء جزم بأن الجزء لازم لكله فموضوع كل من القضيتين كل وله أجزاء ولما كان موضوع القضية الاولى وهو الانسان والفرس غير صادق على ذات واحدة كانت القضية كاذبة بخلاف الكل الذي هو موضوع القضية الثانية لما كان صادقا على ذات واحدة كانت صادقة (قوله بعض الانسان فرس) أي لان المثال المذكور من الشكل الثالث لوضع الاوسط في المقدمتين ويرد للاول بعكس الصغرى وهي موجبة كلية فعكسها موجبة جزئية فيصير هكذا بعض الانسان انسان وفرس وكل انسان وفرس فرس فبعض الانسان فرس وهو كاذب ولا خلل في القياس من جهة صورته لان صغراه موجبة واحدى مقدمتيه كلية وتكرر فيه الاوسط موضوعا فيهما فخلله من جهة معناه (قوله من المصادرة على المطلوب) أي جعل الاوسط نفس الاصغر كمثال الشارح أو نفس الاكبر بتبديل اللفظ بمرادفه نحو كل انسان متفكر وكل متفكر ناطق فالنتيجة في الاول عين الكبرى وفي الثاني عين الصغرى بيان لما (قوله لما مر) علة لاقتضاء المصادرة الغلط (قوله من تعريف) أي فيه (قوله ان النتيجة الخ) بيان لما (قوله وهي) أي النتيجة (قوله هنا) أي قوله كل انسان بشر الخ (قوله احدى المقدمتين) أي الكبري وهي كل بشر ضحاك (قوله لمرادفة الانسان الخ) علة لقوله عين احدى

الاستقراء الناقص وهو حكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ استقراء بما شاهدنا ويجوز

المقدمتين (قوله الاستقراء الناقص) تقدم انه والتمثيل خرجا من تعريف القياس بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر ومثال الاستقراء الناقص كل حيوان اما انسان أو فرس أو حمار وكل انسان يحرك فكه الاسفل عند مضغه وكل فرس كذلك وكل حمار كذلك فكل حيوان كذلك وهي كاذبة لكذب الصغري لان الحيوان ليس محصورا في المذكورات فقد يكون من أفراده الخارجة عنها ماليس كذلك لاسيما وقد ذكروا ان التمساح يحرك فكه الاعلى عند مضغه واحترز بالناقص عن التام فانه من اليقينيات نحو كل كلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل منها قول مفرد فهي قول مفرد (قوله وهو) أي الاستقراء الناقص (قوله حكم على كلي الخ) في تسامح فان الاستقراء تتبع أحكام أكثر أو كل الجزئيات ليحكم على كليها بحكمها السعد في شرح الشمسية فسروا الاستقراء بالحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وقالوا أكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما كذا قيل وفيه بحث لان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثر ضرورة وقد صرح القوم بأن الاستقراء ينقسم الى تام وهو القياس المقسم والى ناقص وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء المفيد للظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح ظاهر فالاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم الكلي فاثبات الحكم الكلي هو المطلوب من الاستقراء لانفسه فكأنهم أرادوا ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات حكم كلي لوجوده في أكثر جزئياته والصحيح في تفسير قول حجة الاسلام هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشملها وهو الموافق لتفسير الفارابي (قوله لوجوده) أي الحكم (قوله جزئياته) أي الكلي المحكوم عليه وأخرج بقوله في أكثر الاستقراء التام (قوله استقراء) أي استدلالا (قوله بما شاهدنا) أي بحكمه وصورة قياسه كل حيوان اما انسان أو بهيمة أو طير وكل من هذه يحرك فكه الاسفل عند مضغه فصغراه

والعمدة) في التوصل الى المجهولات التصديقية (هو البرهان) لتركبه من اليقينيات والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الواسطة فى كل الخيرات وعلى آله وأصحابه ذوى المفاخر والكمالات كتبه محمد عليش راجيا من الله سبحانه وتعالى اللطف في كل الحالات والعفو والاحسان فى كل الاوقات لاربع ان بقيت من شهر ربيع الثانى من عام سنة وتسعين ومائتين وألف من هجرة خاتم النبيين صلوات الله سبحانه وتعالى وسلامه عليهم أجمعين والحمد لله رب العالمين

في بعض الافراد ما يخالف ذلك كالتمساح لما قيل انه يحرك فكه الاعلى والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا (والعمدة) أى مايعتمد عليه من هذه القياسات (هو البرهان) لتركبه من المقدمات اليقينية ولكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية والله سبحانه وتعالى أعلم

كاذبة لان الحيوان لم ينحصر فيما ذكر فقد يكون غيرها من الحيوان لايحرك فكه الاسفل عنده بل الاعلى كالتمساح (قوله في بعض الافراد) أى للحيوان (قوله مايخالف ذلك) أي تحريك الاسفل بأن يحرك الاعلى (قوله انه) أى التمساح (قوله والتمثيل) عطف على الاستقراء الناقص فهو من غير اليقينيات (قوله وهو) أي التمثيل (قوله اثبات حكم الخ) السعد فسروا التمثيل باثبات الحكم في جزئى لثبوته في جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل مامر فى تفسير الاستقراء والاصوب انه تشبيه جزئى بجزئى في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كقوله السماء حادثة لانها كالبيت في التأليف الذى هو علة الحدوث فاذا رد الى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فالخلل فيه من جهة الكبرى بخلاف الاستقراء فخلله من جهة صغراه فالجزئي الاول أصغر والجزء الثانى شبيه والحكم أكبر والمعنى المشترك أوسط اه (قوله لثبوته) أى الحكم (قوله لمعنى مشترك بينهما) أى الجزئيين علة للاثبات (قوله يسمونه) أى التمثيل (قوله من هذه القياسات) أى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغلطة (قوله لاغير أخذه) من تعريف الطرفين المفيد للحصر (قوله التصديقية) أي المنسوبة للتصديق نسبة الجزئيات لكليها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(قال المؤلف حفظه الله)

كتبه عبدالله محمد عليش المالكى عفى عنه آمين تم ضحوة يوم الاحد لثمانية ان بقيت من ربيع الثانى في سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف من هجرة من له غاية الشرف صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

يقول أفقر الورى وأحقر من برى محمد عبد الفتاح عليش المنسوب الى جده صفوة قريش بلغه الله والمسلمين أرغد عيش الحمد لله أكبر قضية تنتج أنواع الخيرات الدنيوية والدينية والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه أحسن منصور يصدق الفكر بتوصيله الى السعادة المطلقة الدائمة الابدية (أما بعد) فلما ظهر ظهور الشمس فى الرابعة ليس دونها غمام شرح ايساغوجى فى المنطق لشيخ الاسلام فانه لتحقق نفعه تداوله الخاص والعام واعتنى بالكتابة عليه جمع من الائمة الاعلام وكان أجل ما كتب عليه من الحواشى وغيره بالقياس اليه فى حيز التلاشى حاشية شيخنا الامام الاوحد المحقق والهمام الامجد المدقق الشيخ محمد عليش من فاق الاواخر والاوائل فكان جديرا بقول القائل

من كان فوق محل الشمس منزله ＊ فليس يرفعه شيء ولا يضع

مفتى المالكية أبي عبدالله زادنا الله واياه والمسلمين توفيقا لما يرضاه فلعمرى انها حاشية بلغت فى الحسن غايته ورقت فى التحقيق نهايته فعقودها نضيده وفرائدها فريده سخرنى الله سبحانه وتعالى لطبع هذه الحاشية مع الشرح الاجل الامثل واتماما للفائدة وضعنا شرحها للشيخ المحشي المذكور رغبة فى نفع الطلاب ورجاء لكثرة الثواب فحقق الله عند الشروع الرجاء لحسن النية واخلاص الالتجاء

وذلك بمطبعة النيل المصرية الكائن محلها بجوار الرياض الازهريه ادارة راجي عفو ربه القادر (حضرة مصطفى بك شاكر وأخيه)

وكان الفراغ من طبعه في أوائل عام سنة ١٣٣٠ هجريه

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

(فهرست حاشية المنطق على شرح ايساغوجي)

(تمت)